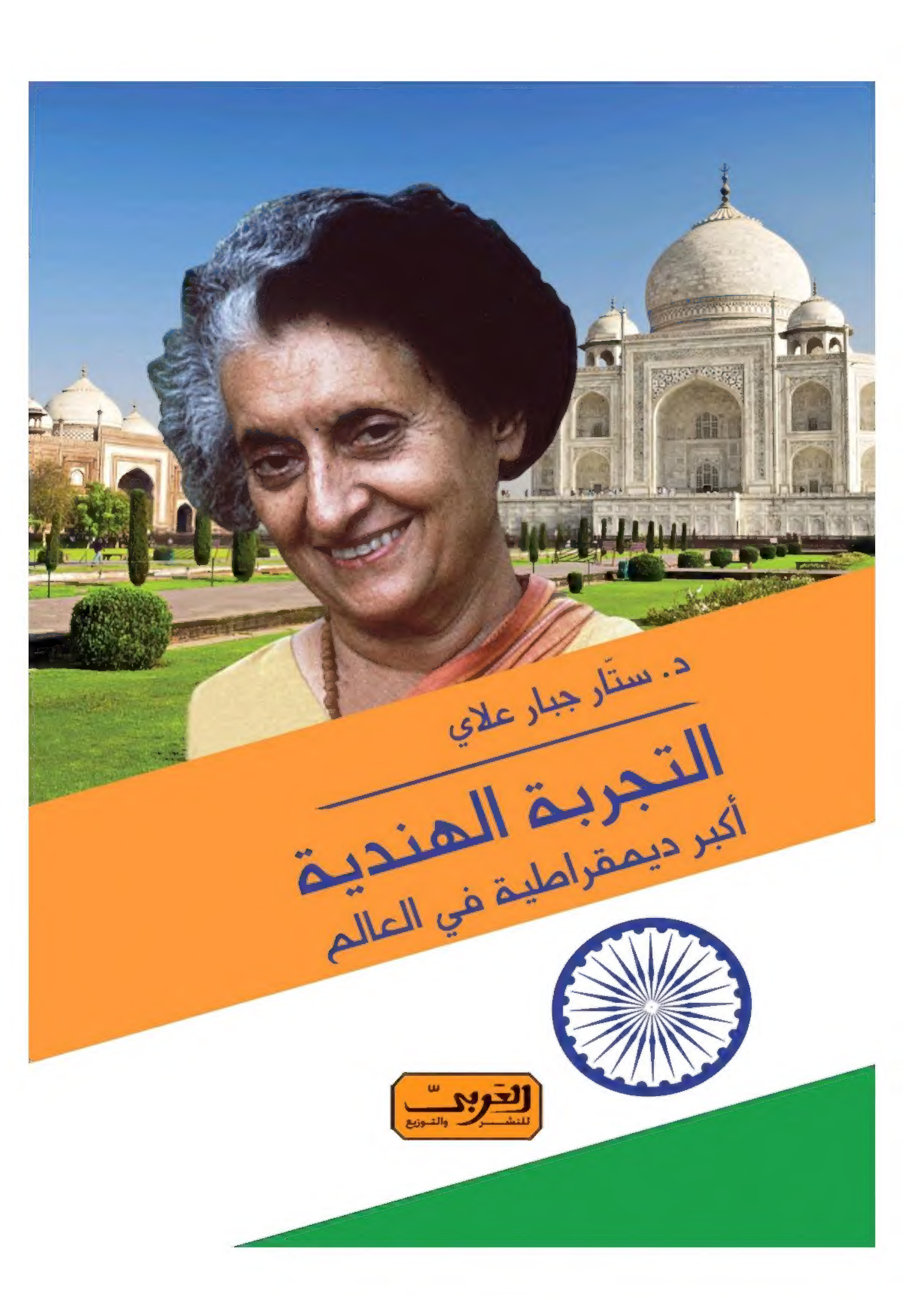

د. ستّار جبار علاي
التجربة الهندية
أكبر ديمقراطية في العالم
العربي للنشر والتوزيع

التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم..

دراسة في النظام السياسي

د. ستار جبار علاي

التجربة الهندية..

أكبر ديمقراطية في العالم..

دراسة في النظام السياسي

د. ستار جبار علاي

الطبعة الأولى: سبتمبر 2017

رقم الإيداع: 17523/2017

الترقيم الدولي: 9789773193621

الغلاف: محمد سيد

60 شارع القصر العيني 11451 - - القاهرة

ت 27954529 - 27921943فاكس 27947566

www.alarabipublishing.com.eg

بطاقة فهرسة

علاي، ستار جبار

التجربة الهندية: دراسة في النظام السياسي لأكبر ديمقراطية في العالم/ د. ستار جبار علاي.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017

ص؛ س.

تدمك: 9789773193621

1– الهند – الأحوال السياسية 2- الديمقراطية

أ- العنوان 320,954

الإهداء...

إلى روح والدي رحمهُ الله

من أدين له بالفضل في حياتي

إلى أخي نايف محبة ووفاء

إلى نصفي الآخر زوجتي الحبيبة

إلى أولادي: وردتي الغالية فاطمة وحبيبي علي

ستار

المقدمة

منذ ظهور النظم الديمقراطية في أثينا قبل ميلاد المسيح حتى يومنا هذا، ظلت الديمقراطية الهدف الأسمى للشعوب في مختلف بلاد العالم، واكتسبت كلمة الديمقراطية من القداسة ما جعل نظم الحكم على اختلافها تحاول وصف نفسها بالديمقراطية. ولذلك، ظهرت ديمقراطيات رأسمالية وديمقراطيات اشتراكية وديمقراطيات شيوعية، ولعل تشبث كل نظام بالحكم بأن يوصف بالديمقراطية يرجع إلى أن اللفظة اكتسبت مع مرور الزمن جاذبية وسحرًا، وارتبطت في أذهان الشعوب بمبادئ الحرية والإخاء والمساواة وتكافؤ الفرص وحكم الشعب بالشعب إلى غير ذلك من الشعارات الأخاذة التي يهتف بها الناس في كل مكان.

وتعد الحضارة الهندية من أقدم الحضارات الأصيلة الحية في آسيا والتي أثبتت قدرة فائقة على الاستمرار وتجديد نفسها في مواجهة التحديات. وللحضارة الهندية سمة مميزة شأنها شأن جميع الحضارات القديمة، وهي قدرتها على الاستمرار بالتقاليد، وفي الوقت نفسه استيعاب العوامل الخارجية وخلق معادلة جديدة. ولذلك، تبدو منطقة جنوب آسيا كيانًا حضاريًا فريدًا يتضمن تعددًا في اللغات والديانات والأعراف والثقافات، لكنها لم تشهد أبدًا وحدة سياسية من النوع الذي نراه في الدول القومية بأوروبا. وعبر التاريخ، تنافست إمبراطوريات شبه القارة الهندية مع الممالك القائمة في المنطقة، وكان الحكم البريطاني في جنوب آسيا أحدث تجربة لإمبراطورية موحدة، وأدى تفككها عام 1947 إلى قيام دولتين على أنقاضها هما الهند وباكستان.

وتبدو الهند شبه قارة بشكل ألماسة ممتدة على مسافة 3000 كم من جبال كشمير شمالًا نزولًا حتى كانا ياكوماري أو رأس قمورين على المحيط الهندي. ومن الشرق حتى الغرب، تمتد الهند أيضًا على مسافة 3000 كم تقريبًا، من أرونشال براديش وآسام على الحدود مع الصين وبورما حتى شاطئ

جوجرات على بحر العرب. وكانت خريطة الهند تتضمن باكستان وبنجلاديش حتى المرحلة التي سبقت الاستقلال. وفي تلك الحقبة، لم يكن بالإمكان إنكار التجاذب الحضاري مع الهند - عداء الأخوة أفضل من الأغراب. وبالفعل، عندما ينظر إلى الأربع آلاف سنة من التاريخ - أو إلى أي من صحفها اليومية الحالية بالنسبة لذاك الموضوع - تجد أن عداواتها التي لا تحصى تبدو دائمة ولكنها ديناميكية ضرورية للمدنية الهندية.

فالهند أسرة كبيرة، بما في ذلك الكثير من الاختلاف المناطقي والطائفي والاهتمامات. إنها دولة تختزل حضارة، فهي تضم مجموعات عرقية ولغوية متعددة تشترك في خلفية ثقافية واحدة. إن استمرارها التأريخي مذهل، ودائمًا ما ميزت القصص المكتوبة والمروية هذه الحضارة. وتجاوزت الصورة الحية التي تقدمها الهند حدودها، فالإبداع علامة مميزة للهند.

ظهرت جمهورية الهند إلى حيز الوجود في 14 آب / أغسطس 1947، بعد الاتفاق بين الأطراف السياسية الفاعلة في شبه القارة الهندية على قيامها إلى جانب دولة باكستان، لقد قامت الدولة الجديدة بعد صراع طويل مع الاستعمار البريطاني بقيادة حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي قاد حركة المقاومة الوطنية في شبه القارة الهندية، إذ سعت الهند إلى تحويل إمبراطورية متعددة الثقافات إلى دولة علمانية موحدة تحكمها المبادئ الليبرالية.

كان ظهور جمهورية الهند بداية لمرحلة جديدة في حياة شبه القارة الهندية، إذ أصبح هناك دولتان جديدتان سرعان ما بدأ الصراع بينهما حول ما تركه التقسيم من مشاكل عديدة، وبقي العديد منها قائمًا حتى يومنا هذا.

وأصبحت الهند دولة إقليمية لها حدود مرسومة، ومؤسسات تدافع عن وحدتها الإقليمية. إذ لم تكن فكرة الإقليم المحدد بدقة شائعة في الهند في أوقات سابقة، وخصوصًا أولئك الذين يعتبرون الهيمالايا في الشمال والمحيط الذي يطوق البلد حدودًا طبيعية.

تنطلق الدراسة من فرضية أن الهند قدمت ولا تزال نموذجًا مهمًا لتطور التجربة الديمقراطية في دولة من أكبر دول العالم الثالث، تعاني العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلا أنها نجحت في بناء مؤسسات مختلفة بما يجعل من دراستها واحدة من أهم الدراسات العربية في حقل العلوم السياسية على ندرتها عن الهند وتجربتها السياسية المتميزة. فالنظام الديمقراطي في الهند يعد عاملًا مهمًا ويؤدي دورًا كبيرًا في مستقبل آسيا السياسي؛ لأن العالم كله اليوم بات يعترف بأن وجود الأشكال الديمقراطية للحكم في الهند معناه المساهمة الفعالة لتحقيق النظام الديمقراطي في آسيا كلها. فالهند قد تعلمت الشيء الكثير من خبرات الآخرين وتجاربهم، وأصبحت ركائز النظام الديمقراطي أكثر ضمانًا وثباتًا، ولا جدال في أن تقاليد الهند الديمقراطية، وتاريخ الكفاح الوطني، ونمو الوعي السياسي لدى الشعب، والحرص على مقاومة أي اتجاه أوتوقراطي، وكذلك وجود نظام الحكم الجمهوري، والممارسة الديمقراطية في أحسن صورها خلال العقود الماضية، لا جدال في أن وجود كل هذه التيارات يعد من أهم العوامل التي توحي بالأمل في مستقبل أفضل للديمقراطية في الهند. ومن هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة التي استغرقت ما يقارب العقد من الزمن لكي ترى النور على الرغم من جوانب النقص العديدة فيها، والتي لا يشفعها إلا أنها تدرس تجربة دولة بسعة قارة كاملة جغرافيًا وبشريًا فضلًا عن تجربتها التاريخية التي تمتد لقرون عدة، وما فيها من نقص يتحمله الكاتب وحده، وتبقى العبرة والفضل لمن قدم ويقدم كل معلومة تسد ثغرة في هذه الدراسة التي لم تبلغ الكمال. وحسبنا أن كل جهد لابن آدم يعتريه النقص والقصور مهما اجتهد فيه، فالكمال في كل شيء هو لله العلي القدير الذي مكننا من هذا سبحانه ونحن له عابدون.

ولإثبات فرضية الدراسة، تم تقسيم الكتاب إلى أربعة فصول. يتناول الفصل الأول تاريخ شبه القارة الهندية، وكيفية ظهور دولة الهند إلى حيز الوجود، والأوضاع العامة في المنطقة. ويتناول الفصل الثاني النظام السياسي في الهند، وبيان تطور النظام السياسي وما يميزه من خصائص. أما الفصل الثالث

فقد تناول العوامل والقوى المؤثرة في النظام السياسي في الهند سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية. ويتناول الفصل الرابع العلاقات الدولية للهند والتي قُسمت إلى إقليمية ودولية، وبيان أبرز ملامح المستقبل.

وأخيرًا، وفي ختام هذه المقدمة لهذا الجهد المتواضع، أتوجه بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور رياض عزيز هادي عميد كلية العلوم السياسية جامعة بغداد سابقًا ومعاون رئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية سابقًا، الذي تفضل برعاية هذا الموضوع وتوجيهي إلى دراسة شبه القارة الهندية منذ كنت طالبًا في مرحلة الماجستير في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد. لقد شرفني بقبوله الإشراف على رسالة الماجستير التي كانت عن النظام السياسي في باكستان وأطروحة الدكتوراه عن الهند وباكستان، ولا أنسى مواقفه الكريمة معي، إذ كان أبًا وأستاذًا فاضلًا ترك في نفسي عظيم الأثر، فله في قلبي ووجداني كل محبة واحترام وتقدير بالقدر الذي لا تفيه الكلمات حقه. كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور عبد السلام بغدادي الذي لم يبخل عليّ بالمشورة العلمية ولا أنسى ما جادت به يده الكريمة من مصادر عن موضوع الدراسة فله جزيل الشكر والتقدير، والشكر موصول إلى أخي العزيز الدكتور ياسين محمد حمد العيثاوي الذي أمدني بالعديد من المصادر التي أَثْرت الدراسة وسدت بعض جوانبها فله مني كل الشكر والتقدير، وكذلك الشكر إلى أخي العزيز عمار عباس الذي أمدني بالمصادر العديدة من القاهرة وتحمل مشقة الطريق لأجل إيصالها لي فله كل الشكر والتقدير، وختامًا شكري وتقديري إلى كل الزملاء والزميلات الذين أمدوني بالكلمة الطيبة والمعلومة القيمة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

المؤلف

بغداد /2017

sattargabaar@yahoo.com

الفصل الأول: تاريخ شبه القارة الهندية [1]

صاغت أقوام عدة تاريخ الهند[2] وتركت آثارها على تراث البلد، ابتداءً من الإسكندر الأكبر قديمًا مرورًا بالمسلمين والمغول في القرون الوسطى، وصولًا إلى بريطانيا في العصور الحديثة. فقد وصلت أقوام الجنس الآري إلى الهند في الألف الثاني قبل الميلاد، وصارت الحركة أكثر قوة في حدود عام 1750 قبل الميلاد، إذ بدأت أفواج كبيرة من الآريين الدخول إلى الهند من منطقة هندكوش. وتزايدت أمواج المهاجرين في الدخول أكثر عمقًا في وادي الإندوس والبنجاب للوصول إلى منطقة كانجين العليا[3].

وكانت بلاد الهند معروفة لدى أوروبا منذ القدم، فقد خدم الجنود الهنود تحت الراية الفارسية على الأراضي الإغريقية في 480 ق.م، وقبل أن يصل الإسكندر إلى حدود الهند بوقت طويل. فقد التقى الشرق بالغرب منذ قرون. وبعد أن وصل الإسكندر الأكبر بجيوشه إلى الهند عام 325 قبل الميلاد، أصبحت إمبراطوريته تمتد من مصر إلى أمريتسار شمال غرب نيودلهي. وقد قيل عن الإسكندر بأنه بكى لأنه بلغ نهاية العالم ولم يعد هناك ما يحتله ويغزوه[2].

سيطر الإسكندر على معظم البنجاب والشمال الغربي لشبه القارة الهندية، بينما كان معظم الشمال الشرقي للهند أو ما يعرف اليوم بباكستان وأفغانستان تحت حكم الإمبراطورية الفارسية عام 520 قبل الميلاد خلال حكم داريوس العظيم، وظلت المنطقة كذلك لقرنين بعد ذلك[4].

وتزايد اهتمام أوروبا بآسيا بعد الحروب الصليبية الأولى تزايدًا عظيمًا، وكانت لمدينتي البندقية وجنوة معلومات تفصيلية عن أحوال الهند وتجارتها.

فيما برز اهتمام المسلمين بالهند إلى عهد الخلفاء الراشدين، فقد شنوا عدة حملات على أطراف هذه البلاد، إلا أن أول حملة منظمة بدأت في عهد الخليفة

الوليد بن عبد الملك، إذ أذن للحجاج بن يوسف الثقفي وكان عامله في بلاد العراق بإيفاد حملة إلى الهند، فأرسل عدة حملات لم تصل كلها إلى نتيجة حاسمة[5]. حتى تمكن القائد العربي محمد بن القاسم الثقفي من إيصال جيش المسلمين لأول مرة إلى الهند في عام 712 م، واصلًا في البداية إلى السند ثم إلى إقليم البنجاب عبر الطريق الجانبي المخترق لمنطقة بلوشستان الإيرانية. إلا أن الثقفي لم يكن أول من جاء بالإسلام إلى الهند، فقد سبقه البحارة والتجار والدعاة العرب الذين كانوا قد توافدوا إلى الهند عبر ساحل كيرالا في جنوب غرب البلاد. وقد حدث هذا بعد عقود قليلة من وفاة الرسول محمد (ص) ابتداء من سنة 92 هجرية، كما استفادت السيطرة العربية على طرق الملاحة البحرية من الهند كثيرًا، خاصة أن الهندوس كانوا آنذاك يعتبرون الملاحة في البحر من الخطايا[6].

وعاود المسلمون فتوحاتهم في بلاد الهند في النصف الأخير من القرن الرابع الهجري، إذ قوي شأن الأتراك الغزنويين في أفغانستان، وبرز سبكتكين وابنه محمود، وصار لهما جيش قوي، وتوجها نحو الهند التي ازداد النشاط الإسلامي فيها، وكان الشمال الغربي منها منقسمًا بين أمراء كثيرين من الراجبوتيين معترفين لراجا دهلي بالغلبة والتفوق[7].

ومثّلت الهند للأوروبيين بلاد الغنى والبهارات وغيرها من المواد الآتية من البلاد، وامتازت بداياتها بالجذب والغرام. أول هذه البدايات تمثلت بموجات البرتغاليين الذين قادهم المكتشف الشهير فاسكودي جاما[8]، فقد مثل وصوله إلى ميناء كاليكوت على الشاطيء الجنوبي الغربي للهند في 27 آيار / مايو 1498 نقطة تحول مهمة في تاريخ بلاد الهند وأوروبا، وجاء أيضًا تحقيقًا لحلم دام مئتي عام ولجهود دائبة متواصلة استمرت خمسًا وسبعين عامًا. وقد تقاسم ذلك الحلم جميع الشعوب التجارية المطلة على البحر المتوسط عدا البنادقة.

وفي المراحل اللاحقة، تمكن التجار الإنجليز منذ عام 1600 من تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية، ومثَّل عام 1857 بداية الحكم البريطاني الفعلي للهند التي أصبحت تحت إدارة التاج البريطاني مباشرة. واستمر الوضع حتى 14 آب / أغسطس 1947، عندما انتهى الاستعمار البريطاني وأعلن قيام دولتي الهند وباكستان[9].

وفي ضوء ما تقدم، سوف يتناول هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: الاستعمار البريطاني للهند[10]*

إن التطلع الأوروبي إلى الشرق تطلع قديم، فقد كانت بلاد الهند معروفة للعالم الأوروبي منذ أقدم عصور التاريخ. وصل البريطانيون إلى الهند في عام 1612 بعد البرتغاليين والهولنديين، وبدأت قصتهم مع الهند مع تأسيس أول مركز تجاري في سورات عام 1619، ووصل بعدها الفرنسيون[11].

فمنذ مطلع القرن الخامس عشر، نشط الأوروبيون في البحث عن طريق يوصلهم إلى الهند دون المرور ببلدان الشرق العربي الإسلامي، ومن هنا كانت حركة الكشف الجغرافي التي كان للبرتغاليين النصيب فيها[12]. فالتعصب الديني والرغبة القوية في مطاردة المسلمين في شمال غرب أفريقيا وتحويلهم إلى المسيحية، وتطويق العالم الإسلامي والحد من انتشار الإسلام من جهة، والطمع في الاستحواذ على تجارة التوابل من أيدي التجار العرب والبندقيين من جهة أخرى، هما العاملان الأساسيان في دفع الأسبان والبرتغاليين في طريق الكشوف الجغرافية والتي وُلد على أثرها الاستعمار بمعناه الحديث، حيث بدأ الاستعمار الأوروبي لآسيا وأفريقيا منذ بدء القرن السادس عشر[13].

ويعد وصول فاسكو دي جاما إلى ميناء كاليكوت على الشاطئ الجنوبي الغربي للهند في 27 آيار / مايو 1498 نقطة تحول مهمة في تاريخ بلاد الهند

وأوروبا[14]. فوصوله كان بداية مرحلة دخول الأوروبيين إلى شبه القارة الهندية ومحاولة الاستفادة من ثروات الهند، وهو ما لفت أنظار الدول الأوروبية الأخرى إلى أهمية الجانب الاقتصادي للاستعمار، إلى جانب الاعتبارات الأخرى.

وهناك من يرى أن ثلاثة عوامل مهمة تتصل بالأحوال السياسية في آسيا كان لها تأثيرها على تطور العلاقات مع الأمم الأوروبية. أولها تماسك الإمبراطورية الهندوكية في وحدة واحدة في جنوبي الهند، وهي حركة هدفها مقاومة انتشار الإسلام. وثانيها هو التسلط الذي حظي به الصينيون في عهد أسرة منج على المنطقة الجنوبية من القارة الآسيوية حتى الجزر الإندونيسية. وأخيرًا، الصراع المرير في المنطقة بين الإسلام والهندوسية، وقد اتخذت الهندوسية موقف الدفاع بالرغم من قوتها ومناصرة عدد من الدول المنظمة[15].

وكانت نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر مثالًا واضحًا للتنافس والصراع بين الدول الاستعمارية، إذ كان الصراع والتنافس شديدًا بين الفرنسيين والبريطانيين والذي انتهى بطرد الفرنسيين من معظم المناطق التي كانوا يحتلونها في الهند. ويعود ذلك إلى تفوق البريطانيين البحري من جهة، وانشغال فرنسا بأوضاعها الداخلية وتطوراتها من جهة أخرى. فقد وصل البريطانيون إلى الهند في عام 1612، وخاضوا حربًا بحرية شرسة مع البرتغاليين انتصروا فيها، مما قربهم من السلطان المغولي جيهانكير الذي منحهم حقوق التجارة. وتعززت مكانة بريطانية في المنطقة بعد هزيمة فرنسا التي تنازلت عن الهند لبريطانيا بموجب معاهدة عام 1763[16]. وأشارت هذه الاتفاقية بنهاية مرحلة التنافس والصراع على شبه القارة الهندية من جانب بريطانيا بصفتها دولة استعمارية انفردت بإدارة شؤون الهند في كل الجوانب عن طريق شركة الهند الشرقية من جانب آخر.

ولذلك، قرر المستعمرون البريطانيون في نهاية النصف الأول من القرن التاسع

احتلال الإمارتين المستقلتين في الهند وهما: السند والبنجاب. كما قرروا استخدام شركة الهند الشرقية وسيلة لاحتلال مساحات جديدة من الأراضي خلف حدود الهند الشمالية. وفي الوقت الذي كانت فيه إمارة السند عاجزة عن الوقوف في وجه القوات البريطانية بسبب الانقسامات الداخلية فيها، تم ضمها إلى الممتلكات البريطانية في الهند من دون استخدام القوة عام 1843. أما البنجاب فكانت من أقوى إمارات السيخ في شبه القارة الهندية، إلا أن الصراع الذي نشأ بين أبناء أميرها عند وفاته في عام 1839 أوقع الإمارة تحت الاحتلال في عام 1848، وضمتها بريطانيا إلى ممتلكاتها. وبذلك تمت السيطرة البريطانية الكاملة على شبه القارة الهندية(17).

كان ضم مملكة البنجاب يعني انتهاء أخر مملكة ذات سيادة في الهند. وبذلك الفتح، امتد سلطان البريطانيين من كشمير إلى رأس قومورين ومن جبال هندكوش إلى آسام(18)، ومع تدهور الأوضاع العامة في الهند تحت الحكم البريطاني، ساهمت معرفة الإنجليزية لدى بعض الزعماء الهنود في تمكينهم من المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي ورفع طموحاتهم ومظالمهم إلى الحكومة البريطانية. وكان من الرواد الأوائل الذين اتخذوا من الثقافة مرتكزًا للتحرك الوطني هو رام موهان روي (1772 – 1833) ورابطة مؤيديه والذي يعد أحد رواد الإصلاح الحديث في الهند ويوصف بأنه "أبو القومية" وأيضًا "أبو الهند الحديثة"(19). قام روي بتأسيس صحيفة بنغالية في عام 1821، وسافر إلى إنجلترا في عام 1830، إذ عينه إمبرطور دلهي سفيرًا في إنجلترا، وتسنى له حضور مناقشات مجلس العموم وتحدث أمام البرلمان البريطاني في عام 1832، وتطرق إلى وسائل تحسين الوضع في الهند، إلا أن روي لم يطالب بالإصلاح السياسي فقط بل والإصلاح الاقتصادي، إذ كان ضد الإقطاع، وطالب بإنصاف أبناء الريف من تعسف الملاك لكنه لم يكن اشتراكيًا. إضافة لذلك، وجه روي انتقادات لاذعة للحكم البريطاني وطبيعته الاستبدادية في الهند وللفجوة بين ادعاءاتهم الديمقراطية وأعمالهم، وآثاره الضارة، وقال: "لقد جمعت

بريطانيا من الهند في الفترة من 1765 إلى 1820 ما قيمته 110 مليون باون إسترليني"[20]. وفي هذا، كان روي أول هندي يكشف حقيقة الحكم البريطاني للهند. وهناك أيضًا شاعر الهند العظيم رابندارانات طاغور، وكيشاب كاندراس وغيرهم، إلا أن هؤلاء أثاروا الجدل حول إنجازات هذه النخبة من المصلحين، وخصوصًا ميلهم لطلب العون من الإنجليز في الإصلاح الاجتماعي، مثل موقف التضحية بالأرامل، ووأد الإناث. وكان موقفهم بداية لمعركة الإصلاح الاجتماعي أمام المعارضة المكونة من العناصر المتشددة[21].

بدأ الوطنيون الهنود يشعرون بقوتهم في السنوات التي تلت عام 1850، فقد كان يقابل الستة وثلاثين ألفًا من الجنود البريطانيين ما يقارب من الـ 257000 من الجنود الهنود الذين يقودهم ضباط بريطانيون. وكان الأمراء الهنود الساقطون عن عروشهم يتابعون سير حرب القرم ويتطلعون إلى روسيا لإنهاء الحكم البريطاني في الهند بوصفها العدو التقليدي لبريطانيا[22].

كان التدهور واضحًا في الأحوال العامة في الهند، فقد احتكرت شركة الهند الشرقية التجارة في البنغال. وبدأت بفرض نظام ضرائب، وسيطرت في عام 1850 على الهند بأكملها، وشرعت في تنفيذ ما سمي لاحقًا بسياسة فرق تسد، أي الاستفادة من العداوات بين الحكام والأمراء الهنود في المقاطعات المختلفة أو استخدام جماعات دينية ضد أخرى لإحكام سيطرتها ونفوذها على البلاد[23].

وجاءت الثورة الكبرى التي نشبت في عام 1857 - 1858 كأول حركة مقاومة مهمة ضد حكم الشركة[24]، ويصفها آخرون بأنها محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها محرومة من كل ما كان لها من سلطان. وتم إخماد الثورة بعد قتال دام خمسة عشر شهرًا[25]. وصدر قانون عام 1856 نص على حق بريطانيا في إرسال الجنود

للخدمة القتالية خارج الهند، كما فرضت اللغة الإنجليزية[26].

كانت ثورة 1857 أخر محاولة مقترنة بالعزم الأكيد بذلتها الطبقات الحاكمة القديمة من المارثا والمغول لطرد البريطانيين من البلاد. وبعد محاكمة السلطان الشيخ بهادور شاه وهو بعمر الثانية والثمانين عامًا في عام 1858، نُفي مع أمراء أسرته إلى رانغون في بورما، وظل السلطان في منفاه حتى أخر حياته، فكان أخر حاكم مسلم تولى ملك الهند، وطويت بنفيه صفحة السلاطين المغول البابريين بالهند كلها[27].

أعقب الثورة تحولات مهمة في الهند. ففي عام 1858، وافق البرلمان البريطاني على قانون لتشكيل حكومة في الهند. وقد نقل القانون السلطة رسميًا من يد شركة الهند الشرقية إلى التاج البريطاني. ووافق البرلمان البريطاني على قانون آخر قضى بضم جيوش الشركة إلى جيوش الحكومة، وأصبح الحاكم البريطاني العام في الهند نائبًا للملكة. وفي حفل كبير أقيم في مدينة دلهي عام 1877، نودي بالملكة فيكتوريا إمبراطورة للهند[28].

كما كان لتأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي الحدث الأهم في هذه المرحلة، فقد تألف الحزب في بداية تشكيله من نخبة منتقاة من رجال الفئات العليا والمتعلمة من الهنود. وحرص الحزب على أن يكون حزبًا ممثلًا لكل القوميات والديانات، مؤكدًا أنه ليس هندوسيًا في أهدافه وسياسته، بالرغم من أن جميع مؤسسيه كانوا من الهندوس، إذ تحاشى المسلمون العمل فيه في بداياته الأولى. وكان هذا أول مظاهر الضعف في حزب المؤتمر في قيادته للحركة الوطنية، إلى جانب تحرك بعض الزعماء المسلمين ضد الحزب وأهدافه. وكانت أهداف حزب المؤتمر تتلخص بما يلي:

1. تعزيز الألفة والمودة بين كل العاملين في خدمة القضية الوطنية.

2. تعزيز المشاعر الوطنية واستئصال الأحقاد العنصرية والإقليمية والطائفية.

3. مناقشة القضايا الاجتماعية التي تهم البلاد.

4. صياغة القرارات وتحديد أسلوب العمل الذي يتلائم مع القضايا المطروحة سنويًا.

والملاحظ من طبيعة أهداف المؤتمر وما اتخذه من قرارات لاحقة أن اهتمامات الحزب كانت محصورة في القضايا الإدارية، وبالرغم من التوسع في طبيعة قرارات الحزب في الدورات اللاحقة لتشمل اشتراك الهنود في الإدارة، وتخفيض الضرائب وحماية المصالح الهندية في الخارج، إلا أنها توجهات تعكس الطابع الإصلاحي للفئات الموجهة لسياسة الحزب وتأثرهم وإعجابهم بالأفكار والمؤسسات الديمقراطية الغربية. وقد أدت طبيعة تكوين حزب المؤتمر واتجاهات النخبة السياسية في داخله إلى ظهور تيارين فيه هما[29]:

التيار الليبرالي: كان يمثل الفئات الوسطى وكبار ملاك الأرض، وقد عمل هذا التيار على الاكتفاء بانتقاد السياسة الاستعمارية البريطانية، والمطالبة بتوسيع الحقوق الممنوحة للشعب الهندي في الإدارات المحلية وإدخال إصلاحات في مجال الخدمات العامة.

التيار الثوري: برز مع مطلع القرن العشرين، واستمر حتى الحرب العالمية الأولى، وكان يمثل بعض الفئات الوطنية المثقفة الشابة التي تسربت إلى داخل صفوفه بأفكارها التقدمية وبعض الصناعيين الوطنيين، وعملت تدريجيًا على تحويل الحزب إلى حزب أكثر فاعلية وأكثر جدية وصلابة في مطالبه المتضمنة مقاومة الاحتلال البريطاني ونيل الاستقلال والسيادة الوطنية في عموم الهند.

وأخذت الإدارة البريطانية تنظر إلى حزب المؤتمر وتوجهاته بشيء من الشك والريبة وعملت على وضع العراقيل في طريق تقدمه. فقد لجأت إلى منع موظفي الحكومة من حضور جلسات الحزب في عام 1890، وكررت ذلك في عام 1894، ثم لجأت إلى قلب الوضع الداخلي بين المسلمين والهندوس والعمل

على عرقلة مسيرة الحركة الوطنية، فأصدرت حكومة الهند قرارًا في عام 1905 بتقسيم البنغال على أساس طائفي، وهذا ما تؤكده صحيفة سيستمان بقولها: "إن المقصود به تربية قوة إسلامية في شرق البنغال يُرجى أن تكبح تلك القوة المتزايدة في زمرة المتعلمين البراهميين".

وقف حزب المؤتمر وقفة عنيدة ضد التقسيم لما فيه من أخطار على مستقبل الهند كما يراه ويرسمه، وحتى المسلمون في حزب المؤتمر كانوا ضد هذا التقسيم وأبرزهم محمد علي جناح[30](*) الذي كان من أشد المتحمسين ضد التقسيم، وأخذ بونيرجي يحرك الهنود وينبههم إلى أن التقسيم تدنيس للوطن وإساءة إلى تاريخه ولغته وتقاليده[(31)]. ومن هنا نجد أن قرار التقسيم كان فرصة لإيضاح النوايا الحقيقية للوطنيين الهندوس الذين يتجاهلون حقيقة وجود المسلمين وكيانهم ولغتهم وشخصيتهم.

وبحلول نهاية عام 1912، كانت الهند كئيبة من وجهة النظر السياسية، فقد سُجن الزعيم الوطني تيلاك[32](*). وهدأت البنغال بعد إلغاء تقسيمها، واستمر حزب المؤتمر في نفس مساره دون أي تجديد أو تغيير في نشاطه.

عاد غاندي[33](*) إلى الهند بشكل نهائي عام 1915، بعد سنوات طويلة من النضال السلمي في جنوب أفريقيا، وكان الفقر المدقع متفشيًا بين الهنود بشكل وبائي. والبريطانيون يحكمون الهند بالحديد والنار، ويجمعون ضرائب تتجاوز كثيرًا قدرة الناس المالية، ويحاربون الصناعة الوطنية للبلاد، ويستخدمون القوة لإدامة السيطرة عليها. ولذلك، ركز غاندي على النضال ضد الظلم الاجتماعي من جهة، وضد الاستعمار من جهة أخرى[(34)]. وقد اعتاد غاندي منذ عودته على حضور جلسات حزب المؤتمر، إلا أنه حزن كثيرًا عندما وجد أن غالبية أعضائه من المثقفين وذوي الحسب والنسب الرفيع وأن المؤتمر ليس له جذر طاعن في القرى والأرياف. لذا، أكد غاندي أن الثورة يجب أن تبدأ أولًا في

أسلوب حياة الثوريين أنفسهم، فالقبول الاختياري لخشونة العيش وحياة القرى الصارمة من قبل الأناس المثقفين سيمتزج بقوة مع الفلاحين والعمال الواعين. وهذا الامتزاج سيؤدي إلى الثورة الديمقراطية السلمية التي ستحقق بدورها (رامراج) و(سواراج) أي الحكومة الصالحة والحكم الذاتي[35].

ويتحدث غاندي عن مشاركته الفعلية في نشاط حزب المؤتمر الهندي فيقول: "يجب أن أعتبر مشاركتي في أعمال مؤتمر أمريتسار 1919 دخولًا حقيقيًا في سياسة "المؤتمر الهندي". ذلك أن حضوري المؤتمرات السابقة لم يكن أكثر من تجديد سنوي لولائي للمؤتمر"[36]. وكان ذلك في أعقاب مذبحة أمريستار في 13 نيسان / أبريل 1919 التي بينت طغيان وفساد الحكم البريطاني الإمبراطوري. فقد أصدر أحد الضباط أوامره إلى جنوده بإطلاق النار عشوائيًا على تجمع سلمي للمواطنين الهنود، مما أدى إلى سقوط ما يقرب من 400 قتيل ومئات الجرحى. وقد زادت هذه الواقعة من تصميم غاندي على مجابهة المحتل، إذ اقتنع بعدم جدوى الحوار فقط، وضرورة بدء العمل المباشر معتمدًا بذلك على مقاطعة البضائع البريطانية، والاحتجاجات السلمية، وبالطبع كانت الفكرة الرئيسة التي تسيطر على عقلية غاندي هي فكرة اللا عنف.

كانت لغاندي فلسفة اجتماعية تنبع مباشرة من بداية عمله في جنوب أفريقيا، وتتناول فلسفته السياسية - الاجتماعية أربعة جوانب أساسية هي[37]:

يؤمن غاندي إيمانًا صادقًا بصلاح الطبيعة البشرية وباستعدادها الفطري للاستجابة لأي فعل حميد. وتعد الدولة الأداة لتمكين الفرد من الارتقاء بشخصيته، ويجب أن ينصب اهتمامها على رعاية الفرد.

أن مجتمع الخير يجب أن يرتكز على المساواة الاقتصادية بصفته شرطًا لازمًا لقيام المجتمع الصالح المتجانس الذي يضمن لكل فرد احتياجاته الأساسية.

الديمقراطية، ويصفها بأنها فن وعلم تعبئة موارد قطاعات السكان المادية

والمعنوية كافة لخدمة الصالح العام، ويقرر استحالة تعايش الديمقراطية مع العنف، إذ لا يمكن أن توصف حكومة ما بأنها ديمقراطية إذا ارتكزت على القوة المادية في فرض إرادتها.

النتيجة الطيبة لا تترتب إلا عن وسيلة صالحة، ولن تتأتى كفالة الحقيقة إلا عن طريق الامتناع عن سياسة العنف، إذ يولد العنف المزيد من الحقد والكراهية التي تدفع بدورها لارتكاب المزيد من أعمال العنف.

كانت أفكار غاندي بسيطة وواضحة. فقد رأى أن سلطة البريطانيين في الهند قائمة على تعاون جميع الطبقات معهم، فإذا أمكن سحب هذا التعاون، لن تستطع الحكومة البقاء. وأدرك غاندي أن هذا المخطط لسحب التعاون لا ينجح في دولة يبلغ تعداد سكانها أربعمائة مليون آنذاك إلا إذا انتبه الناس من غفلتهم واستيقظوا من رقادهم، وأنه لا بد لهم أن يستشعروا الدافع إلى العمل، وأن الحركة لا بد أن تنظم تنظيمًا دقيقًا وأن تقوم على مبدأ يفهمه الجميع، وقد اعتقد غاندي أنه وجد هذا المبدأ في مسألة عدم العنف[38].

كان غاندي قد ناشد نائب الملك في الهند ألا يوافق على لوائح رولات، إلا أنه تجاهل نداءه، فاضطر غاندي إلى أن يتزعم أول انتفاضة سلمية هندية، وهكذا بدأت حركة الساتياجراها[39](*)، إذ تحرك غاندي نحو القيام بإضراب عام في الهند (الهارتال) في الثلاثين من آذار / مارس 1919. وأضربت الهند إضرابًا شاملًا في ذلك اليوم[40]، وكانت هذه المحاولة هي الخطوة الأولى في كفاح غاندي. وقد لقيت هذه المحاولة طريقها إلى قلوب الشعب، فحركت أعماق أعماقهم، وللمرة الأولى اتحدت طبقات الشعب في الهند جميعها. وكان هذا أول مؤشرات بدء مرحلة غاندي.

وأعلن غاندي أن حركة اللا تعاون ستبدأ في أول آب / أغسطس 1920، بعد أن كانت لجنة الخلافة الإسلامية المجتمعة في بومباي في 28 آيار / مايو 1920 قد وافقت على تبني سياسة اللا تعاون التي دعا إليها غاندي، وهي الموافقة

التي أقرها المؤتمر الإسلامي في مدينة الله أباد، كما كتب غاندي رسالة مفتوحة إلى نائب الملك يعلمه فيها ببداية حركة اللا تعاون، والواقع أن غاندي لم يكن يخاف الغضب الحكومي، ولكنه كان يخاف الغضب الشعبي. وبذل كل جهده حتى يستتب النظام في صفوف الهنود، فأعلن أن نجاح اللا تعاون الفعال يتوقف على التنظيم التام، وأن الفوضى تنجم عن الغضب عادة، ويجب ألا يكون هناك عنف، فالعنف يعني تقهقر القضية وضياع أرواح الأبرياء وسيادة النظام فوق كل شيء[41]. وبدأ غاندي بتطبيق برنامج النسج والحياكة اليدويين، وشجع كل الهنود على القيام بذلك كجزء من برنامج المقاومة السلمية للحكم البريطاني في الهند، وكان مؤمنًا أن ذلك سيؤدي إلى[42]:

دعم الحرية الاقتصادية عن طريق الاكتفاء الذاتي من الملابس.

تطوير الحرية الاجتماعية وتأكيد كرامة العمل اليدوي واليد العاملة.

تحقيق الحرية السياسية بتحدي الصناعة البريطانية للملابس وتهيئة الشعب للحكم الذاتي.

استثارة روح الكبرياء والعزة في نفوس الهنود للمرة الأولى بتوفير البدائل للمنتجات الأجنبية، وهذا ما كان يسعى إليه غاندي تحديدًا.

وبابتداء قيادة غاندي لحزب المؤتمر، تغيرت صيغة وطبيعة الحزب، وأصبح هناك تمثيل للفئة الدنيا من الطبقة الوسطى، وتزايد استخدام اللغة الهندوستانية.

لقد مرت حركة عدم التعاون التي قادها غاندي بثلاث مراحل: المرحلة الأولى وهي مرحلة تحالفه مع الزعماء المطالبين بالمحافظة على الخلافة وبدء الحركة وجعلها حركة شعبية قوية مهمة، وكانت هذه المرحلة فيما بين عامي 1920 و1924، والمرحلة الثانية للحركة بدأت بالتقدم في مسيرة الملح من منطقة داندي في عام 1929 وحتى عام 1932، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة

(اتركوا الهند) وتبدأ من عام 1943، وقد توجت حركة غاندي بالاستقلال في آب / أغسطس 1947[43].

وفي الثلاثينيات، ازدادت حدة حركة الاستقلال[2]، وفي غمرة توتر الأوضاع الداخلية وتطور الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، كاتب غاندي نائب الملك مطالبًا بإلغاء قانون الملح معلنًا بأنه سيقود حركة عصيان للقانون لخرقه، وفي يوم السادس من نيسان / أبريل 1930، بدأ غاندي بخرق قانون الملح في قرية (داندي) الساحلية، وبعد أربعة أيام، سمح لجميع فروع حزب المؤتمر أن تبدأ العصيان المدني في مناطقها. وكان القانون البريطاني يعاقب بشدة أي شخص بامتلاكه الملح، كونه احتكار خاص للحكومة البريطانية. وفي بلاد مثل الهند، يعد الملح ضرورة كالماء والهواء، وبشكل أكبر للفقراء العاملين بجهد في درجة حرارة قارية تسود مناخ البلاد على مدار العام. كما أن المسيرة ومسافتها الطويلة محاولة لجذب انتباه الهنود في القرى والأرياف التي اجتازتها والتي شكلت الجزء الأكبر من الهند، فضلًا عن أنها مثلت إشارة رمزية كبرى للتحدي العلني للحكومة وإسقاط هيبتها أمام الشعب الهندي.

واستمر العصيان المدني من دون عنف أو سلاح، وتطوع حزب المؤتمر لبيع الملح علنًا في المدن، وشنت السلطات حملة اعتقالات واسعة في عموم البلاد، واعتقل غاندي والعديد من قيادات المؤتمر، ولذلك قوطعت المجالس والهيئات التشريعية واستقال منها أعضاء حزب المؤتمر[44]. وبهذا التحرك، أصبح هدف حزب المؤتمر واضحًا، وخصوصًا بعد غيابه عن مؤتمر المائدة المستديرة الأول عام 1930 الذي عقد في لندن لمناقشة الحكم البريطاني في الهند، فقرار قيادة الحزب في بدء حركة العصيان المدني هو تأكيد لحقيقة هيمنة حزب المؤتمر على الساحة السياسية في الهند وهذا ما ظهر واضحًا في حملة العصيان على مستوى الشعب ومشاركته وكذلك رسميًا بمقاطعة أعضاء الحزب للهيئات السياسية للحكومة وهي محاولة واضحة لإبراز الاتجاه الأقوى في الحركة

الوطنية الهندية مقابل تجاهل السلطات البريطانية لذلك، وبالنتيجة، كان هذا التحرك محاولة لتغيير مسار الأحداث السياسية اللاحقة.

وهناك من يرى أن مسيرة الملح لم تحقق الاستقلال للهند، إلا أن غاندي أصبح بعدها معقد آمال الشعب الهندي، كما كسب بها دليلًا كبيرًا على عدالة القضية الهندية فكسب بذلك أيضًا أنصارًا كثر في العالم[45].

أطلق سراح زعماء حزب المؤتمر في 26 كانون الثاني / يناير 1931 بدءًا بغاندي وذلك دون قيد أو شرط، وبدأت في 17 شباط / فبراير محادثات (غاندي - أروين)، وكانت أول مباحثات يكون فيها الهندي والإنجليزي متساويين[46]، وهي بداية تحرك المؤتمر نحو تحقيق هدفه السياسي ومحاولة الانفراد بالساحة السياسية في الهند وتجاهل الأحزاب الأخرى كالرابطة الإسلامية وخصوصًا بعد مشاركته في مؤتمر المائدة المستديرة الثاني عام 1931.

إذ تم التوصل إلى اتفاق عرف بمعاهدة دلهي حول مشاركة حزب المؤتمر في مؤتمر المائدة الثاني، ووقف الحزب للعصيان المدني، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وسحب القوانين المحلية التي أقرت بعرقلة حزب المؤتمر[47]. وسجل الاتفاق كسبًا سياسيًا مهمًا لحزب المؤتمر وإقرارًا من الحكومة بقوته ونفوذه بين الشعب، ومحاولة الحكومة ضمان مشاركته لإنجاح مؤتمر المائدة الثاني بعد فشل المؤتمر الأول إثر غياب حزب المؤتمر عنه.

بالمقابل، طرح جناح في مؤتمر المائدة نقاطه الأربع عشرة التي تضمنت الأسلوب الفيدرالي في إدارة الدولة، وحقوقًا أكبر للأقليات، وتمثيلًا بنسبة الثلث للمسلمين في البرلمان المركزي، وفصل منطقة السند عن مقاطعة بومباي بشكل نهائي، والمطالبة بإصلاحات في منطقة الحدود الشمالية الغربية، ولكن جناح فشل في تحقيق مآربه، ولم يستطع إقناع الحكومة البريطانية ولا حزب المؤتمر بهذه النقاط، وبعد هذا الفشل، انزوى جناح من جديد، وبقي في لندن

بعيدًا عن السياسة، خاصة بعد أن بدأ البعض من مسلمي الهند يتهمونه بتجاهل مصالح المسلمين، مفضلًا عليها كل هذا الإصرار القومي المتطرف على الوحدة الهندية[48].

وفي ضوء هذه الخلافات، لم تحقق الجلسات الطويلة إلا القليل. وعاد غاندي إلى الهند وانتهى المؤتمر الثاني، وانتظرت بعض الوفود مؤتمر المائدة الثالث، الذي كان يُعرف باللجنة المنتخبة المشتركة التي عينها البرلمان برئاسة الماركيز أوف لينليثغو، لكي ينجز إعداد الدستور الاتحادي الهندي[49].

وعندما أقبلت انتخابات عام 1937، أخذ المسلمون والهندوس يسعون إلى الفوز بأغلبية المقاعد. وقد فاز حزب المؤتمر بالانتخابات في تسع ولايات من ضمنها ولاية الحدود الشمالية الغربية التي يشكل فيها المسلمون الغالبية العظمى. وباشر حزب المؤتمر السلطة السياسية للمرة الأولى في الهند[50].

تدهور الوضع الدولي بشكل سريع، ولاحت بوادر الحرب في أوروبا بعد التحركات الألمانية وما ترتب عليها. وفي ظل هذه التطورات، اجتمع حزب المؤتمر في 11 آب / أغسطس 1939، وقرر بقاء الهند بعيدة عن الحرب. وفي 3 أيلول / سبتمبر 1939، أعلن نائب الملك في الهند اللورد لينليثغو أن الهند قررت دخول الحرب، فأصدر حزب المؤتمر قرارًا دعا فيه نائب الملك إلى تحديد أهداف الحرب بوضوح، إلا أن جواب نائب الملك اقتصر على نداءات الحرب الاعتيادية، فاستقال وزراء المؤتمر من الحكومات، واستمر نائب الملك في خطته لدفع الهند للحرب[51]، وكانت الاستقالة مؤشرًا لتحرك حزب المؤتمر نحو الضغط على الحكومة البريطانية.

وإزاء ما أعلنه حزب المؤتمر من عدم اشتراكه في دعم الحرب، إلا إذا أعطت بريطانيا وعدًا باستقلال الهند ووحدتها[52]، تحرك حزب الرابطة الإسلامية بعقد اجتماع لدورته السنوية في لاهور في 23 آذار / مارس 1940، إذ حددت

الرابطة أهدافها ومطالبها، واتخذت قرارًا بإنشاء الدولة الإسلامية في الهند وإقامة باكستان[53](*) من المقاطعات التي تتألف أكثريتها من المسلمين وهي السند وبلوشستان والبنجاب والحدود الشمالية الغربية والبنغال وآسام[54].

بحثت لجنة حزب المؤتمر تطورات الأوضاع في اجتماعها يومي السابع والثامن من آب / أغسطس 1942، وطالبت بالاعتراف الفوري بحرية الهند وإنهاء الحكم البريطاني في الهند، وأعلن غاندي وآزاد أن خطوتهما اللاحقة مراجعة نائب الملك ومناشدة رؤساء الدول الكبرى لتحقيق تسوية مشرفة)2(، وكان هذا جزءًا من قرار (اتركوا الهند)، وبعد صدور القرار في ليلة 8 آب / أغسطس، أُعتقل زعماء حزب المؤتمر في معظم أنحاء الهند، وجرت مظاهرات وتجمعت الجماهير في المدن والريف واصطدمت بالشرطة والجيش، وهاجمت الجماهير ما بدا لها أنها رموز للسلطة البريطانية)3(. فيما أشار القرار وتوقيته إلى انتقال حزب المؤتمر من مرحلة البحث عن تسوية سياسية تحقق طموحاته إلى مرحلة المواجهة المباشرة مع السلطة البريطانية. بالمقابل، نجد أن حزب الرابطة الإسلامية استفاد من غياب زعماء المؤتمر عن الساحة السياسية لترسيخ أقدامه استعدادًا لمرحلة ما بعد الحرب ليجعل من الدولة المستقلة ثمنًا وضمانًا لأي تعاون مع السلطات البريطانية، وهذا ما سيظهر لاحقًا.

مرت الهند بعد فشل بعثة كريبس واعتقال زعماء المؤتمر بمرحلة من الركود السياسي، فقد خاض حزب المؤتمر الانتخابات على أساس استقلال الهند ووحدتها التامين، بينما خاضها حزب الرابطة الإسلامية على أساس إنشاء باكستان[55]. وكان الخلاف جوهريًا بين رؤية الحزبين لمستقبل الهند. وجاءت نتائج الانتخابات انتصارات حاسمة للحزبين، برهنت على أنهما الحزبين اللذين يعتد بهما في الهند، وقد تأكدت هذه الحقيقة في انتخابات مجالس المقاطعات، فقد شكل حزب المؤتمر الحكومات في ستة مقاطعات بينما شكل

حزب الرابطة الإسلامية حكومتين من مقاطعتي البنغال والسند[56].

وأمام قوة الحركة الوطنية في الهند وتدهور وضع بريطانيا ومشكلاتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد دراسة التقارير التي قدمها نائب الملك في الهند وأشار فيها إلى ضرورة الانسحاب، ترسخت القناعة لدى الحكومة البريطانية العمالية برئاسة أتلي (1945 - 1951) بضرورة دراسة الأوضاع في الهند والتوصل إلى صيغة دستورية لنقل السلطة في البلاد. ولهذا الغرض، أُرسلت بعثة وزارية ضمت وزراء شؤون الهند والبحرية والتجارة، حيث وصلت إلى الهند في منتصف عام 1946، وقد سبق البعثة وصول عشرة من أعضاء البرلمان البريطاني إلى الهند في كانون الثاني / يناير 1946[57].

وعلى الرغم من عدم تعاون حزب الرابطة ورفضه مشروع البعثة الوزارية، فقد قررت الحكومة البريطانية مواصلة تنفيذ مشروعاتها الانتقالية، وطلب نائب الملك من جواهرلال نهرو تشكيل حكومة مؤقتة في 8 آب / أغسطس 1946، وتخلت الرابطة الإسلامية عن موقفها ودخلت الحكومة، إلا أن الأمور تعقدت من جديد بعد دعوة نائب الملك لاجتماع الجمعية التأسيسية، فقد أعلن محمد علي جناح أن الرابطة لن تشترك فيها. وبالرغم من ذلك، اجتمعت الجمعية في التاسع من أيلول / سبتمبر 1946، وانتخب راجندرا برسادا[58](*) رئيسًا لها، وأصر حزب المؤتمر على أن تشترك الرابطة الإسلامية في أعمال الجمعية أو تسحب ممثليها من الحكومة الانتقالية[59]. ولذلك، أصدرت الحكومة البريطانية قرارًا بالغ الأهمية، ففي 20 شباط / فبراير 1947، أعلن رئيس الوزراء البريطاني أتلي في البرلمان البريطاني أن الحكومة تنوي اتخاذ الخطوات الضرورية لنقل السلطة إلى أيدي الهنود قبل حزيران / يونيو 1948، وأعلن أيضًا أن اللورد مونتباتن سيذهب إلى الهند كنائب للملك ليتولى تنفيذ القرار التاريخي، ووصل إلى الهند في 22 آذار / مارس 1947، وأدرك بسرعة وجوب الإسراع في موعد نقل السلطة، وترك مسألة إنشاء دولة أو دولتين في

الهند إلى الهنود أنفسهم[60].

والواقع أن الضعف الذي أصاب بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية كان أحد الأسباب المهمة لمغادرتهم الهند ومنحها الاستقلال، لكنهم أدوا دورًا في تقسيم شبه القارة إلى دولتي الهند وباكستان. ويقع اللوم في نهاية المطاف على البريطانيين؛ لأنهم دفعوا بسياسة التقسيم، وهي سياسة مشابهة، كما يردد القوميون الهنود، إلى كسب ولاء المهراجات (الأمراء والنبلاء) للسيطرة على الهند أو استخدامهم في دعم حكمهم للهند[61].

وفي الثالث من حزيران / يونيو 1947، أعلن في لندن ونيودلهي مشروع الحكومة البريطانية، وقد ركز المشروع على تسليم السلطة قبل نهاية العام إلى حكومة أو حكومتين لكل منهما حق وضع الدومينيون، وفي الليلة نفسها، انضم نهرو وجناح وبالديف سنغ إلى نائب الملك في شرح وتأييد المشروع الجديد من إذاعة الهند العامة. وعندما ظهرت نتائج قرارات الولايات التي تم الحصول عليها من الجمعيات التشريعية أو بالاستفتاء، انضمت كل من شرق البنغال وغرب البنجاب والسند وبلوشستان ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية إلى باكستان[62].

قدم مشروع قرار نقل السلطة إلى مجلس العموم البريطاني في 4 تموز / يوليو 1947، ووافق عليه المجلس في 15 تموز / يوليو، ووافق عليه مجلس اللوردات في اليوم اللاحق، وحاز على القبول الملكي في 18 تموز / يوليو[63]. ونص القرار على "ابتداء من الخامس عشر من آب / أغسطس 1947، تقوم في الهند حكومتان باسم الهند وباسم باكستان". وتم تشكيل حكومتان مؤقتتان لكل من الهند وباكستان في العشرين من تموز / يوليو. وسلمت الحكومة البريطانية حكومة الهند البريطانية إلى حكومتين مؤقتتين في الهند وباكستان في 15 آب / أغسطس 1947. واختير مونتباتن[64] حاكمًا عامًا للهند. ومحمد

علي جناح حاكمًا عامًا للباكستان[65].

وفي مساء الرابع عشر من آب / أغسطس 1947، توجه نهرو إلى الجمعية التأسيسية بخطاب بليغ[66]. إلا أن غاندي لم يكن موجودًا في الاحتفال، والسبب أنه كان غاضبًا ومصدومًا للمسيرة الدموية للأحداث، خصوصًا في منطقة البنجاب الفاصلة بين الهند وباكستان الغربية آنذاك، إذ تم الهجوم على قرية صغيرة كان يعيش فيها مع البوذيين، لذا لم يقدم أي خطاب في احتفال الاستقلال[67].

المبحث الثاني: التكوين السياسي للهند:

قامت دولة الهند[68*] في 15 آب / أغسطس 1947 وسط عدد كبير من المشاكل المعقدة التي يجب أن تُحل. فقد تم تقسيم كل من البنغال والبنجاب وقسم الجيش والموظفين المدنيين وممتلكات حكومة الهند البريطانية الأخرى. وسبق ذلك مفاوضات مع عدد كبير من الولايات الأميرية حول انضمامها إلى الهند أو الباكستان. وبقيت العديد من المشاكل دون حل وأبرزها قضية مياه قنوات الري في البنجاب وقضايا التعويض عن الأموال التي تركها ملايين اللاجئين للبلدين وأخيرًا قضية كشمير[69]. وهذه المشاكل كانت ذات تأثير واضح على ملامح الدولة الجديدة ومؤسساتها السياسية في المرحلة اللاحقة. وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول: الهند ومشاكل التقسيم:

حصلت الهند على الاستقلال، إلا أن الثمن كان التقسيم بكل مصاعبه ومرارته. إذ سبق الاستقلال اندلاع العنف الطائفي في كلكتا وأجزاء أخرى في شبه القارة الهندية مما أدى إلى نزوح ملايين اللاجئين من وإلى الدولتين، وقد خلق هذا مصاعب جمة أمام الدولة الجديدة، وأيضًا برزت مسألة توحيد الولايات

ومحاولة الهند إعادة تنظيم هذه الولايات تبعًا للحدود اللغوية.

ومع الإقرار بأهمية المشاكل التي واجهت الهند بعد التقسيم، إلا أن أبرز ما واجهته هو تنظيم وتوحيد الولايات الهندية. فحالما تمت السيطرة على الاضطراب العام الذي رافق التقسيم، اتجهت الحكومة الهندية باهتمامها إلى مشكلة أخرى، وهي دمج الولايات الأميرية[70*] التي انضمت إلى الهند بعد التقسيم مع الولايات الأخرى. وكان حزب المؤتمر قد أخذ على عاتقه قضية تنظيم الولايات على أساس اللغة منذ عام 1920، وتعهد بذلك في برنامجه الانتخابي في الانتخابات العامة عام 1946، وهكذا برزت المطالبة بذلك بعدما تسلم حزب المؤتمر السلطة في أعقاب التقسيم[71].

واتخذت عملية اندماج الولايات الأميرية عدة مراحل أهمها:

1. مرحلة انتقال السلطات والصلاحيات، إذ قامت الحكومة المركزية بضم الولايات الأميرية في وحدات اقتصادية وإدارية جديدة، وقد تم تنفيذ هذه المرحلة بثلاث وسائل هي:

أ. ضم بعض الولايات الأميرية إلى الولايات المجاورة لها.

ب. ضم بعض الولايات الأميرية الأخرى إلى اتحاد الولايات.

ج. تولت الحكومة المركزية بنفسها إدارة بعض الولايات الأميرية[2].

2. توطيد دعائم الديمقراطية وإرساء قواعدها، فقد تم إدخال الممارسة الديمقراطية إلى هذه الولايات الأميرية التي حكمت طويلًا حكمًا أوتوقراطيًا، فبعد 26 كانون الثاني / يناير 1950 مباشرة، شكلت حكومات في كل الولايات وانتخب أبناؤها ممثليهم في أول انتخابات عامة[3].

3. عملية التوحيد، ففي أقل من سنتين ونصف بعد الاستقلال، تمت عملية

التوحيد الإقليمي وأنهت هذه العملية التي تمت بسرعة وبجرأة امتيازات الأمراء وسلطاتهم الأوتوقراطية[72].

وفي منتصف السبعينيات، أصبح للهند 25 ولاية تتحدث أكبر أربع ولايات منها اللغة الهندية، وكذلك تتحدث الأغلبية في عشر ولايات أخرى اللغات الهندية الكبرى. ويبلغ عدد الولايات الهندية الآن 28 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية.

والآن وبعد أن انتهت معركة الولايات على أساس اللغة وتم النصر فيها للولايات، وهي مثال واضح على قوة الضغط الإقليمي، وإن كان على حساب السلطة المركزية، فإن مسألة الضغط الإقليمي وفق هذه الرؤية كانت ذا أثرًا بالغًا على مستقبل الوحدة السياسية في الهند. فالإقليمية أصبحت راسخة الجذور في الولايات، والتي تمكنت من ترسيخ أقدامها في ضوء إقرار واقع الولايات، لتبقى العقبة الأهم أمام تقوية الشعور بالوحدة الوطنية والولاء الوطني في مواجهة الولاءات الضيقة التي تستند إلى رقعة جغرافية محددة تجعل من البلاد مجرد ولايات متباعدة تفتقد إلى الترابط المطلوب لتقوية السلطة المركزية وبما يعزز من قوة الدولة وسلطتها في مواجهة القوى الإقليمية الداعية للانفصال.

المطلب الثاني: الدستور والمؤسسات السياسية:

بموجب قانون استقلال الهند لعام 1947، انتقلت سلطة الحكم الخاصة بدولة الهند إلى الجمعية التأسيسية الهندية وجعلها السلطة التشريعية حتى تبني الدستور الجديد. وقد استندت السلطة إلى قانون حكومة الهند لعام 1935، الذي عدل بقانون استقلال الهند لعام 1947، وطلبت الجمعية التأسيسية من اللورد مونتباتن أن يكون أول حاكم عام للهند، والذي أكد في أول خطاب له في الجمعية قبوله المنصب مؤكدًا بأنه سيغادر الهند في نيسان / أبريل 1948[73].

وكان جواهرلال نهرو قد قدم في أول اجتماع للجمعية التأسيسية للهند

الموحـدة فـي 9 كـانون الأول / ديسمبر 1946 عندما كان رئيسًا للحكومة الانتقالية برنامج الأهداف الدستورية الذي جاء فيه(74):

1. أن هدف الجمعية التأسيسية الثابت هو إعلان الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة.

2. أن جمهورية الهند ستكون اتحادًا من أقاليم الهند البريطانية والإمارات الأميرية الهندية وغيرها.

3. أن هذه الأقاليم ستكون لها سلطات قانونية لتنظيم أوضاعها وتمارس كل سلطات ووظائف الحكم والإدارة باستثناء السلطات والوظائف التي تفوض للاتحاد.

4. أن كل السلطات والصلاحيات في الهند المستقلة ذات السيادة وأجزائها وفروع الحكومة تنبع من الشعب.

5. ضمان وتأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساواة في الموقف أمام القانون وحرية التفكير والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة والروابط والعمل ضمن إطار القانون والآداب العامة.

6. توفير حماية مناسبة للأقليات والمناطق القبلية والطبقات الدنيا المختلفة.

7. ضمان وحدة أقاليم الجمهورية وحقوق السيادة على الأرض والجو والبحر وفقًا للقانون والعدالة.

8. حصول هذه الأرض التاريخية على مكانها الصحيح والمشرف في العالم ومشاركتها في إعلاء السلم العالمي.

وبعد 15 آب / أغسطس 1947، بدأت الجمعية التأسيسية الهندية بتأدية وظيفتين: الأولى أنها أصبحت البرلمان المؤقت للهند برئاسة مافلانكار والثانية جمعية تأسيسية برئاسة راجندرا برسادا. واستمرت في أداء هاتين الوظيفتين

حتى الانتهاء من وضع الدستور[75]. إذ شكلت الجمعية التأسيسية لجنة لوضع مسودة الدستور في 29 آب / أغسطس 1947 من سبعة أعضاء، وقدمت اللجنة مسودة الدستور إلى الحاكم العام في 21 شباط / فبراير 1948[76]، إذ بدأت القراءة الأولى لمسودة الدستور في 14 تشرين الثاني / نوفمبر 1949، وانتهت في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1949 بتبني مسودة الدستور. وعقدت الجمعية التأسيسية جلسة نهائية في 24 كانون الثاني / يناير 1950، وانتخب راجندرا برسادا رئيسًا لجمهورية الهند بموجب الدستور الجديد بعد إلغاء منصب الحاكم العام الذي شغله راجاجوبا لاشاري[77*] بعد مونتباين حتى 6 كانون الثاني / يناير 1950، وفي 26 كانون الثاني / يناير، أعلنت جمهورية الهند، وأصبح هذا يوم الجمهورية، بينما استمرت الجمعية التأسيسية في أداء وظيفة البرلمان المؤقت للهند حتى صيف عام 1952، إذ انتخب أول برلمان منظم بموجب الدستور النافذ[78]. وبذلك قطعت الهند أهم مراحل التحول الدستوري إلى دولة مؤسسات سياسية ثابتة بعد تبني الدستور الجديد، ومثل هذا بداية مرحلة جديدة. وسنتناول في هذا المطلب محورين هما:

أولًا: الدستور الهندي:

يتألف الدستور الهندي من 22 جزءًا و9 لوائح وعدد مواده 395 مادة، منها 15 مادة أصبحت نافذة في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1949، والبقية أصبحت نافذة في 26 كانون الثاني / يناير 1950، ولهذا، فالدستور الهندي هو الوثيقة الأطول من نوعها في العالم[79].

تعلن مقدمة الدستور أن الهند "جمهورية ديمقراطية ذات سيادة". وقد جعلت لغة المقدمة من قيم العدالة والحرية والمساواة ومحاولة الارتقاء بالأخوة المشتركة أهدافًا أساسية للجمهورية[80].

وأقام الدستور نظامًا برلمانيًا للحكومة، وهو فيدرالي في هيكله وبملامح

اتحادية، فرئيس الجمهورية في الهند هو الرئيس الدستوري للسلطة التنفيذية للاتحاد، والسلطة الحقيقية مخولة في مجلس الوزراء ورئيس الوزراء وهو مسؤول جماعيًا فقط أمام مجلس الشعب (لوك سبها) ونفس الشيء يتكرر في نموذج الولايات بالنسبة للحاكم. وقد وزع الدستور السلطة التشريعية بين البرلمان الاتحادي والسلطة التشريعية في الولاية، ووفر الدستور موادًا لاستقلال القضاء[81].

وقد وعد الدستور بأن اللغة الهندية ستصبح لغة البلاد الرسمية في غضون 15 عامًا، كما نص على استعمال الإنجليزية خلال هذه المرحلة الانتقالية، وتضمن الدستور ضمانات لحماية امتيازات الأقليات وحقوقها التشريعية وحماية الحقوق الدينية والثقافية لجميع المواطنين بصرف النظر عن صفتهم الطائفية.

كما أكد الدستور على أن الهند هي دولة علمانية. وهذا ما سبق وأن أكده جواهرلال نهرو بقوله إن: "الهند ستكون أرضًا لأديان متعددة". وكان تأثيره واضحًا لصالح وضع الأسس العلمانية، وتأكيد عدم وجود دين رسمي للدولة، أو شرط للتعليم الديني في مدارس الدولة، ولن تكون هناك ضرائب لدعم أي دين أو تمييز ضد أي مواطن على أساس الدين أو الأصل والطبقة والجنس.. إلخ، إضافة إلى الحقوق الأساسية[82].

وانتقدت الضمانات التي وفرها الدستور للأقليات[83]، إلا أن هذه النقطة يمكن أن تجد تفسيرها في معاناة الهند من المسألة الطائفية، وخصوصًا في تجاوز أخطاء المرحلة التي سبقت التقسيم ومحاولة توفير الحماية الدستورية للأقليات المختلفة عمومًا والأقلية المسلمة خصوصًا. فقد بقي ما يقارب 40 مليون منهم في الهند بعد التقسيم، ولهذا جسد مبدأ العلمانية بصفته أساسًا للدولة جزءًا مهمًا من رؤية زعماء المؤتمر لحل هذه المسألة المهمة في الهند.

ثانيًا: المؤسسات السياسية الاتحادية:

1. السلطة التنفيذية:

تتألف السلطة التنفيذية في الهند من رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. **وسوف نتناول كل منهم بالتفصيل وكما يلي:**

أ- رئيس الجمهورية:

تتركز السلطة التنفيذية في الاتحاد في رئيس الجمهورية الذي يمارسها إما مباشرة أو عن طريق من يرأسهم تبعًا لما يقرره الدستور المادة (53) بند (1). ويُنتخب رئيس الجمهورية بواسطة مجمع انتخابي يتألف من أعضاء مجلسي البرلمان الهندي والجمعيات التشريعية في الولايات، وينتخب لمدة خمس سنوات[84]. ويجب أن يكون مرشح الرئاسة مواطنًا تجاوز سن الخامسة والثلاثين، ويمكن عزله من منصبه بواسطة المحاكمة البرلمانية بمعنى أن يقرر أي مجلس من البرلمان بأغلبية الثلثين اتهامه بسوء السلوك الخطير أمام المجلس الآخر وأن يحكم هذا المجلس بأغلبية الثلثين بثبوت التهمة المادة (61) من الدستور[85].

وقد شغل منصب رئيس جمهورية الهند العديد من الشخصيات البارزة، وكان للمسلمين حصة لا بأس بها. وأبرزهم أبو بكر زين العابدين عبد الكلام إذ تولى منصب الرئاسة في (2002 - 2007)، وهو ثالث رئيس مسلم للهند بعد الدكتور ذاكر حسين (1967 - 1969) والدكتور فخر الدين أحمد (1974 - 1977). وكان اختيار عبد الكلام للرئاسة انعكاسًا لرغبة حزب بهاراتيا جاناتا والتحالف الحاكم في التوفيق بين المصالح المتنافرة للهندوس والمسلمين على الصعيدين الداخلي والخارجي[3].

وفي 21 تموز / يوليو 2007، انتخبت المحامية براتيبا باتيل (72 عامًا) رئيسة للجمهورية (2007 - 2012) وكانت تشغل منصب حاكم ولاية راجستان. وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب الرفيع في الهند. وانبثق اسم براتيبا باتيل فجأة،

ولقيت دعمًا قويًا من كارو ناندي زعيم حزب درافيدا مونيترا كازام جام. وانتخبت من قبل المجمع الانتخابي بلغ عدد أعضائه 4896 عضوًا. وقالت باتيل في تصريح عقب إعلان النتائج إن فوزها "نصر للشعب والمبادئ التي يتشبث بها الشعب الهندي". فيما عدت سونيا غاندي زعيمة حزب المؤتمر الحاكم انتخاب امرأة في هذا المنصب سيساهم في مكافحة التمييز ضد النساء بالهند[86].

ب- نائب رئيس الجمهورية:

يُنتخب نائب رئيس الجمهورية بواسطة مجمع انتخابي يتألف من أعضاء مجلسي البرلمان في اجتماع مشترك ومدة نائب رئيس الجمهورية خمس سنوات. وشروط الترشيح للمنصب هي نفس شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، باستثناء أنه يشترط في المرشح لمنصب نائب الرئيس أن يكون حائزًا لشروط الترشيح لعضوية مجلس الولايات المادة (66). ولكن الدستور لا يمنح نائب الرئيس أي اختصاصات في ظل وجود رئيس الجمهورية. وبموجب المادة (63) من الدستور، فإنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو الإقالة أو غير ذلك، فإن نائب رئيس الجمهورية يقوم باختصاصات رئيس الجمهورية حتى اختيار خليفة له خلال ستة شهور. ونائب الرئيس بحكم منصبه رئيس مجلس الولايات. ومن الواضح أن وظائف نائب الرئيس في الهند محددة، فليس له في الواقع سلطات حقيقية إلا إذا استدعى ليحل محل رئيس الجمهورية في الحالات السابقة، ولكن ذلك يتوقف أيضًا على صفاته الشخصية، والتجربة الهندية تُظهر أن أكثر الذين شغلوا منصب نائب الرئيس قد تولوا منصب رئيس الجمهورية في المرحلة اللاحقة.

ج- مجلس الوزراء:

نص الدستور الهندي في المادة (74) على أن يكون هناك مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء لمساعدة وتقديم النصيحة لرئيس الجمهورية الذي يؤدي مهامه

طبقًا لهذه النصيحة، وطبقًا للمادة (75)، يعين رئيس الوزراء بواسطة رئيس الجمهورية وأيضًا بقية الوزراء بناءً على نصيحة رئيس الوزراء. ورئيس الجمهورية حر في اختيار الشخص الذي يتولى منصب رئيس الوزراء شرط أن يكون قادرًا على الحصول على ثقة مجلس الشعب، ولا يستطيع رئيس الجمهورية تعيين وزير لا يوصي به رئيس الوزراء. وينص الدستور الهندي على المسؤولية الجماعية للوزراء، فالمجلس مسؤول جماعيًا أمام مجلس الشعب عن كل أعمال الحكومة، ومن ثم فإما أن يستمر ككل أو تسقط الحكومة بأكملها، وإذا فقدت الحكومة ثقة مجلس الشعب (لوك سبها) فإن عليها أن تستقيل(87).

وأسباب سيطرة رئيس الوزراء تجد تفسيرها منذ الاستقلال بل وقبل الاستقلال في ظل الحكومة الانتقالية، فجواهرلال نهرو أكثر بكثير من مجرد رئيس وزراء الهند على الرغم من أهمية شأن شاغل هذا المركز، فقد كان أحد أبرز زعماء الحركة الوطنية الهندية التي يفسرها تفسيرًا اقتصاديًا واجتماعيًا فضلًا عن التفسير السياسي. وهو خليفة غاندي وزعيم التنظيم السياسي صاحب النفوذ في الهند، وهو رمز الهند الجديدة ولم يشاركه في نفوذه وسلطانه في السنوات الأولى سوى فالابهاي باتل نائب رئيس الوزراء حتى وفاته عام 1950(88).

وأبرز من شغل منصب رئيس الوزراء في الهند خلال عقد التسعينيات السيد أتال بيهاري فاجباي(89*)، زعيم حزب بهارتياجاناتا الذي سبق وأن شغل هذا المنصب في 16 آيار / مايو 1996 حتى 1 حزيران/ يونيو 1996. وأعيد انتخابه مرة ثانية في 19 آذار / مارس 1998 حتى 13 تشرين الأول / أكتوبر 1999. وانتخب لمرة ثالثة في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1999 حتى 13 آيار / مايو 2004. وأيضًا مانموهان سنغ الذي عُين في 13 آيار / مايو 2004 وحتى 13 آيار / مايو 2014، إذ خسر حزب المؤتمر الانتخابات العامة وتولى حزب بهاراتيا

جاناتا السلطة بزعامة ناريندار مودي.

2. السلطة التشريعية (البرلمان):

تتألف السلطة التشريعية المركزية من مجلسي البرلمان، ويعرف المجلس الأعلى بـ"الراجيا سبهاRajya Sabha " أي مجلس الولايات، ويطلق على المجلس الأدنى "لوك سبها Lok Sabha" أي مجلس الشعب. وتشبه العلاقات بين المجلسين تلك التي تقوم بين مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطاني، وتعتمد الإجراءات التي تتبع في البرلمان الهندي على تلك التي ينتهجها البرلمان البريطاني، ويعقد البرلمان الهندي عادة دورتين في السنة، ولا ينبغي أن ينقضي أكثر من ستة شهور بين دورات انعقاده طبقًا للدستور[90].

وللبرلمان الهندي سلطة واسعة ويمارس مجموعة من الوظائف المختلفة. فوظيفته الأساسية أنه الجهاز الرئيس لوضع القوانين في الهند، وتتحدد وظائفه من الناحية القانونية بطبيعة جمهورية الهند الاتحادية وسلطات المحكمة العليا، وحقها في إعلان عدم دستورية معظم أنواع التشريعات البرلمانية، وللبرلمان بعض السلطات الدستورية حيث سمح له الدستور فعلًا بأن يعدل حدود الولايات. وقد أعاد تنظيم الولايات الهندية بصورة أساسية عن طريق التشريع العادي، والبرلمان الهندي أكبر هيئة للمناقشة في البلاد، إذ تناقش فيه مشكلات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية المهمة، ويتم اتخاذ القرارات بشأنها وتنشر الصحف الرئيسية المناقشات البرلمانية. ويعد البرلمان ميدانًا لتدريب القادة الوطنيين وإعطاءهم تجربة عملية لقيام الديمقراطية البرلمانية بعملها، وهذه وظيفة مهمة في الهند[91]. **ومجلسي البرلمان هما:**

مجلس الولايات **Rajya Sabha**:

يتألف مجلس الولايات في الوقت الحاضر من 245 عضوًا، منهم 233 عضوًا

يمثلون الولايات والأقاليم الاتحادية، و12 عضوًا معينون من قبل رئيس الجمهورية من بين أولئك الذين لهم معرفة خاصة أو خبرة عملية في قضايا الأدب والعلم والفن والخدمات الاجتماعية، وتوزع المقاعد في المجلس بين مختلف الولايات والأقاليم التي تديرها الحكومة المركزية على أساس عدد السكان[92].

وأهم شرطين في المرشح لعضوية مجلس الولايات هما: أن يكون من مواطني الهند وأن لا يقل سنه عن 30 سنة، والمجلس غير قابل للحل ومدة العضوية فيه ست سنوات. إلا أن ثلث الأعضاء يتجددون كل سنتين. ويرأس المجلس نائب رئيس الجمهورية[93].

وللمرأة الهندية تمثيل جيد في مجلس الولايات[94]، إلا أن ما تقدم لا ينفي حقيقة أن تكوين المجلس وعدد أعضائه أقل بكثير من مجلس الشعب الذي يتفوق في صلاحياته واختصاصاته على مجلس الولايات، ففي حالة الخلاف حول مشروع قانون داخل المجلس، يتم تسوية بعقد جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، وبما أن لكل عضو صوت واحد، فإن هذا الإجراء يعطي الأرجحية والتفوق لصالح مجلس الشعب.

مجلس الشعب **Lok Sabha**:

يتألف المجلس في الوقت الحالي من 545 عضوًا منهم 530 عضوًا منتخبون مباشرة من الولايات و13 عضوًا من الأقاليم الاتحادية واثنان معينون من قبل رئيس الجمهورية لتمثيل مجتمع الأنجلو هنود. ويسمون من قبل رئيس الجمهورية، فالأعضاء المنتخبون في مجلس الشعب موزعون بين الولايات وبطريقة تتناسب وعدد المقاعد المخصصة لكل ولاية وسكانها. ويشمل هذا كل الولايات، وتوزيع المقاعد في مجلس الشعب يستند إلى إحصاء عام 1971، وبموجب التعديل 42 للدستور فإنه سوف يستمر الاستناد إليه حتى إجراء أول

إحصاء بعد عام 2000[95].

ومدة دورة مجلس الشعب خمس سنوات من تاريخ أول انعقاد له، ويمكن حله قبل انتهاء الخمس سنوات وفي ظل ظروف معينة. وفي حالة إعلان حالة الطوارئ، يمكن مد مدة مجلس الشعب بوساطة البرلمان مدة لا تزيد عن سنة أخرى في كل مرة، ومدة لا تزيد عن ستة شهور بعد انتهاء إعلان حالة الطوارئ. أما شروط الترشيح لعضوية مجلس الشعب فهي أن يكون مواطنًا هنديًا لا يقل سنه عن 25 سنة واستيفاؤه الشروط الأخرى التي قد توضع لهذا الغرض. ويختار مجلس الشعب رئيسًا له ووكيلًا من بين أعضائه[96].

أما عن وظائف البرلمان، فالوظيفة الرئيسة للبرلمان في الهند هي التشريع والمراقبة للإدارة، وإقرار الميزانية والنظر في المظالم العامة، ومناقشة المواضيع المختلفة مثل خطط التنمية والعلاقات الدولية والسياسات الوطنية. وأكد الدستور من خلال توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات الهيمنة العامة للبرلمان في المجال التشريعي، وحصوله على حيز واسع في العديد من الموضوعات حتى في الأوقات الاعتيادية، فالبرلمان في ظل ظروف معينة تولى سلطة التشريع في موضوع يخضع كليًا لاختصاص الولاية، والبرلمان مفوض سلطة اتهام رئيس الجمهورية وإقالة قضاة المحكمة العليا والمحاكم العليا للولايات ورئيس لجنة الانتخابات والنائب العام وفقًا للإجراءات التي جاءت في الدستور، وكل التشريعات تتطلب موافقة كلا مجلسي البرلمان.

وتتعدد وظائف البرلمان وتتنوع، إلا أن الوقت المتاح للبرلمان محدد. ولهذا الغرض، أوجدت اللجان، فكلا مجلسي البرلمان لهما نفس هيكل اللجان مع بعض الاستثناءات، **وتنظم المادة (118) بند (1) عمل اللجان وهي نوعين:**

1. اللجان الدائمة: وأبرزها ثلاث لجان مالية هي: لجنة التقديرات، ولجنة الحسابات العامة، ولجنة الالتزامات العامة. ومهمتهم المراقبة المستمرة للنفقات والأعمال الحكومية، ويشترك أعضاء مجلس الولايات مع لجنة الحسابات

العامة ولجنة الالتزامات العامة، إلا أن أعضاء لجنة التقديرات ينتخبون أساسًا من مجلس الشعب[1].

2. اللجان المؤقتة: وتصنف إلى مجموعتين عمومًا هما:

أ- اللجان التي تشكل من وقت لآخر سواء من قبل مجلسي البرلمان أو من قبل رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الولايات لبحث وتقرير مواضيع معينة مثل لجان مسودة الخطة الخمسية وغيرها.

ب- اللجان المختارة أو المشتركة حول اللوائح، والتي تعين لنظر وتقرير لائحة معينة[97].

3. السلطة القضائية:

للهند نظام قضائي موحد في قمته المحكمة الاتحادية العليا The Supreme Court، ثم المحاكم الأدنى، وتحتها المحاكم العالية The High Courts، فالمحكمة الاتحادية العليا تتمتع بالمكانة الأعلى في السلم القضائي للدولة وهي المفسر الأعلى للدستور والحقوق الأساسية للشعب، ومقر المحكمة دلهي[98].

وتتألف المحكمة الاتحادية العليا في الهند من رئيس القضاة و13 قاضيًا، ويتم تعيين رئيس القضاة من قبل رئيس الجمهورية ويُعين القضاة الآخرون من قبل رئيس الجمهورية بعد استشارة رئيس القضاة[99]، ويتقاعد القضاة في سن الخامسة والستين ولا يُعزلون إلا لسوء السلوك وبناءً على قرار من البرلمان بنفس الأغلبية اللازمة لتعديل الدستور[100].

ويضاف إلى الاختصاص الأصلي أيضًا البت في النزاعات الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، أما الاختصاص الاستئنافي الاستشاري فهو واجب المحكمة

في الفصل في القضايا التي تنشأ بين الولايات أو بين الولايات والاتحاد وتفسير الدستور وتطبيقه، فالاختصاص الاستئنافي يمتد إلى ثلاثة أنواع من القضايا وهي: القضايا الدستورية والقضايا المدنية والقضايا الجنائية. وفي هذه الحالات، وبموجب شروط معينة، يمكن رفع الاستئناف من أي محكمة إلى المحكمة الاتحادية العليا. وللمحكمة الاتحادية العليا تقديم رأي استشاري إلى رئيس الجمهورية عندما يطلب ذلك[101].

ثالثًا: المؤسسات السياسية في الولايات:

تتكون الهند من 28 ولاية و7 أقاليم اتحادية تديرها الحكومة المركزية مباشرة، ويعين رئيس الجمهورية مديرًا لكل إقليم. ويخول الدستور الهندي الحكومة المركزية فرض سلطتها على أي ولاية إذا ما انهارت الآلية الدستورية فيها، فضلًا عن سلطة البرلمان المطلقة والشاملة في إصدار التشريعات بإعادة تنظيم الولايات والأقاليم الاتحادية. ونظام الحكم في الولايات برلماني، **وتتمثل المؤسسات السياسية في الحاكم ومجلس الوزراء والهيئة التشريعية والمحاكم العليا والمحاكم الأدنى كما يلي:**

1. السلطة التنفيذية: وتتألف من:

أ- الحاكم: لكل ولاية حاكم يُعين بواسطة رئيس الجمهورية بناءً على نصيحة رئيس الوزراء. وقد جرى العرف والتقليد أن يستشير رئيس الجمهورية رئيس وزراء الولاية قبل تعيين الحاكم، ويشترط فيه أن يكون من مواطني الهند ولا يقل سنه عن 35 سنة، ومدة الحاكم خمس سنوات، ويستطيع رئيس الجمهورية إقالة الحاكم في أي وقت[102]. وهذا أبرز مظاهر سيطرة السلطة التنفيذية للاتحاد على الولايات الهندية.

ولحاكم الولاية سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، فهو الذي يعين مجلس وزراء الولاية ومدعي عام الولاية. ويستشيره رئيس الجمهورية عند تعيين

قضاة المحكمة العليا للولاية. وللحاكم تعيين عضو واحد في الجمعية التشريعية ممثلًا للأنجلو هنود. والحاكم جزء من الهيئة التشريعية للولاية وله نفس صلاحيات رئيس الجمهورية تجاه البرلمان، إلا أنها تقتصر على مستوى الولاية. وللحاكم سلطة العفو وتخفيف العقوبة أو تأجيلها أو إعادة النظر فيها[103]. وقد شغل منصب الحاكم في الولايات الهندية عدد من الشخصيات البارزة والذين تولوا فيما بعد مناصب سياسية مهمة على سبيل المثال الدكتور ذاكر حسين حاكم بيهار الذي أصبح رئيسًا للجمهورية ومورجاي ديساي حاكم بومباي الذي أصبح رئيسًا لوزراء الهند.

ب- مجلس الوزراء: لكل ولاية مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء. ويشترط في الوزير أن يكون عضوًا في الهيئة التشريعية للولاية، وإن كان يجوز لغير العضو أن يعين وزيرًا على أن يترك الوزارة خلال ستة شهور إذا لم ينجح في أن يصبح عضوًا في الهيئة التشريعية للولاية. ويتم تعيين رئيس الوزراء بواسطة الحاكم الذي يقوم بتعيين بقية الوزراء بناءً على نصيحة رئيس وزراء الولاية، ومجلس وزراء الولاية مسؤول بصفة جماعية أمام الجمعية التشريعية[104]. وتبرز الفقرات أعلاه تأثرًا واضحًا بالعديد من بنود قانون حكومة الهند لعام 1935 الذي شكل جزءًا مهمًا من الدستور الهندي، فالملاحظ أن واضعي الدستور الهندي حاولوا توسيع تطبيق النظام البرلماني إلى مستوى الولايات الهندية، وترسيخ هذه التجربة بالرغم من أن أبرز ما يمكن أن يسجل في هذا الصدد هو السلطات الواسعة للسلطة التنفيذية والتشريعية المركزية والتي تستطيع تولي السلطات في أي ولاية عند الضرورة وسلطة البرلمان في تعديل حدود الولاية أو إيجاد ولاية جديدة دون العودة إلى الولاية المختصة بهذا الصدد.

2. السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية في الولايات الهندية إما ثنائية أو أحادية التكوين، فهناك

مجلسين في ولايات بيهار وجامو وكشمير وكارنتكا ومهارشترا وأوتاربراديش وهما: الجمعية التشريعية والمجلس التشريعي. أما بقية الولايات فهناك مجلس واحد فقط يعرف بالجمعية التشريعية، وبقانون من البرلمان، يمكن إيجاد مجلس تشريعي إذا لم يكن موجودًا أو إلغاء مجلس تشريعي قائم[105]. وهذا ما يؤكد حقيقة تفوق البرلمان وسلطته الواسعة.

أ- الجمعية التشريعية:

تنتخب الجمعية مباشرة بواسطة الشعب في الولاية ومدتها خمس سنوات. وعدد أعضاء الجمعية يتراوح بين 60 عضوًا كحد أدنى و500 عضو كحد أقصى (باستثناء الجمعية التشريعية في ولاية سيكايم حيث تتألف من 32 عضوًا بموجب الفقرة (و) من المادة (371) من الدستور). وتقسم كل ولاية إلى دوائر إقليمية يتم تحديدها عقب كل إحصاء سكاني بالطريقة التي يحددها القانون، ويمكن حل الجمعية بقرار من حاكم الولاية، وفي حالة الطوارئ، يمكن للبرلمان أن يصدر قانونًا بتمديد مدة الجمعية التشريعية[106].

ب- المجلس التشريعي:

يتألف المجلس التشريعي في الولاية بما لا يزيد عن ثلث عدد الأعضاء الكليين في الجمعية التشريعية في الولاية باستثناء المجلس التشريعي في جاموو كشمير إذ إن عدد أعضائه 36 عضوًا بموجب الفقرة 50 من دستور جاموو كشمير، **ويتشكل المجلس التشريعي كما يلي**[107]:

1. 1/3 عدد الأعضاء ينتخبون بواسطة الناخبين المكونين من أعضاء مجالس البلديات والمقاطعات وغيرها من السلطات المحلية في الولاية وحسب ما يحدده القانون.

2. 2/12 من الأعضاء ينتخبون بواسطة الناخبين المكونين من خريجي أي جامعة في الهند والمقيمين داخل الولاية لمدة 3 سنوات على الأقل.

3. 1/12 من الأعضاء ينتخبون بواسطة المدرسين المقيمين منذ 3 سنوات على الأقل في مؤسسات تعليمية داخل الولاية في مستوى لا يقل عن المدارس الثانوية وحسب ما يحدده القانون.

4. 1/3 من الأعضاء ينتخبون بواسطة أعضاء الجمعية التشريعية للولاية من غير أعضائها.

5. 1/6 من الأعضاء يعينون من قبل حاكم الولاية من ذوي المعرفة والخبرة في الأدب والعلم والحركة التعاونية.

والمجلس التشريعي هيئة دائمة غير قابلة للحل، ويتم تجديد عضوية ثلث الأعضاء كل سنتين. ويشترط في العضو أن يكون مواطنًا هنديًا لا يقل عمره عن 30 سنة بالإضافة إلى الشروط الأخرى التي يحددها القانون. وللمجلس رئيس ووكيل ينتخبهما المجلس من بين أعضائه[108].

وللسلطة التشريعية في الولاية وظيفتان رئيستان هما: الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية في حدود الولاية. فالوظيفة التشريعية قد حددها الدستور في ثلاث قوائم لتوزيع الاختصاصات التشريعية بين البرلمان والهيئات التشريعية للولايات وهي قائمة خاصة بمجالات التشريع للبرلمان وقائمة خاصة بمجالات التشريع للولايات وثالثة مشتركة بينهما، إلا أنها تخضع لتفوق البرلمان. أما وظيفة الرقابة فتتركز في حق سحب الثقة من مجلس وزراء الولاية المسؤول بصفة جماعية أمام الجمعية، فضلًا عن الرقابة المالية من خلال وضع القوانين التي تخول حكومة الولاية فرض الضرائب وإنفاق الأموال[109].

3. السلطة القضائية:

تعد المحكمة العليا في الولاية The High Court أعلى مراتب القضاء في

الولاية. وتتكون من رئيس القضاة وعدد آخر من القضاة يتحددون حسب رأي رئيس الجمهورية الذي يعينهم. ويمتد اختصاص المحكمة العليا إلى جميع القضايا التي تخضع لقوانين الولاية، وتتولى المحكمة الإشراف على جميع المحاكم المنتشرة في المراكز بالنسبة لما تمارسه من اختصاصات، ويقوم حاكم الولاية بعد مشاورة قضاة المحكمة العليا بتعيين قضاة المراكز[110].

ويشترط في قاضي المحكمة العليا للولاية أن يكون من مواطني الهند وأن يكون قد شغل وظيفة قضائية أو كان محاميًا أمام المحكمة العليا مدة 10 سنوات على الأقل. ويتقاعد في سن الثانية والستين، ويمكن إقالته بنفس طريقة إقالة قاضي المحكمة الاتحادية العليا[111].

والملاحظ أن المحكمة الاتحادية العليا The Supreme Court تتفوق في الاختصاصات والصلاحيات على كل المحاكم الأخرى في البلاد. وهذا ما يمكن أن نرجعه إلى عدة اعتبارات أبرزها سعي واضعي الدستور إلى وحدة الجهاز القضائي وقوانينه في البلاد ثم السعي من خلال توحيد القوانين إلى تجاوز الاختلافات والفوارق بين مختلف فئات السكان.

والواقع أن الدستور الهندي لم يأخذ بالتوازن المفترض في السلطات بين المركز والولايات في دولة فيدرالية، إذ تضمن في تقنينه لهذه العلاقة اختصاصات واسعة للحكومة المركزية تفوق بكثير اختصاصات حكومات الولايات. ولعل مواد حالات الطوارئ والتدخل في شؤون الولايات وتولي أمرها والشمول والعمومية في النصوص الدستورية قد سمح للحكومة المركزية في نيودلهي بالتفسير الواسع لمفهوم فشل حكومة الولاية إلى الحد الذي أصبح بإمكانها وقف حكومة أي ولاية من جانب واحد.

الفصل الثاني:النظام السياسي في الهند

كان نهرو أقوى حاكم عرفته الهند منذ عظماء المغول. ومثلهم أنشأ سلالة حاكمة، ورفض نهرو أيمان معلمه غاندي في ديمقراطية قاعدتها القرية، فعمل على أن يجعل من الهند مجتمعًا صناعيًا بكل معنى الكلمة وذلك على قاعدة الاشتراكية الديمقراطية. فأنشأ المصانع ورفعَ الضرائب عليها ولكنه لم يؤممها، أما بالنسبة للشركات الأجنبية، فكان عليها أن تقبل بالمشاركة المالية والإدارية. وخصص للدولة الكثير من الثروات الشخصية العائدة للأمراء، ولكنه وجد من الصعب تقليص سلطة مالكي الأراضي الذين كانوا على اتصال واسع النطاق مع العناصر المحافظة في حزب المؤتمر. وأثبتت السيدة أنديرا غاندي(112*) التي وصلت إلى الحكم في عام 1966 ما فيه الكفاية من قوة لتوقف وصف الناس لها بابنة نهرو أو كونها ليست قريبة للمهاتما غاندي. لقد تعلمت الكثير من الاثنين، فمن أحدهما تعلمت اللباقة والبراعة في الحصول على السلطة السياسية، ومن الآخر جذب الجماهير الغفيرة. فقامت بتسريع الصناعة، وخاصة الطاقة الذرية، وأنجزت الهند أول تفجير ذري في صحراء راجستان عام 1974، إلا أن الإنجاز الأكبر كان الثورة الخضراء التي عصرنت زراعة القمح والأرز في الهند. وللمرة الأولى في تاريخها، أصبحت الهند مكتفية ذاتيًا من إنتاج الغذاء.

الخصائص التشريعية للتجربة الهندية:

أبرزت التجربة الهندية العديد من الخصائص المهمة والتي كان البعض منها مميزًا للنظام السياسي في الهند دون غيره من النظم السياسية في دول العالم الثالث. وفي مقدمة هذه الخصائص هو الدستور الهندي، ويعد هذا الدستور الوثيقة الأطول من نوعها في العالم(113)، وهو الأكثر تعديلًا في العالم. فخلال سنوات التجربة البرلمانية، جرت عليه تعديلات عدة إلا أن عددًا كبيرًا من الفقرات الدستورية التي جرى تعديلها لا تمثل تعديلًا جوهريًا بموجب المادة

368، وشملت مواد معينة في الدستور مثل المواد 2 و3 و4 و69 والتي يمكن تعديلها بالأغلبية البسيطة في البرلمان[114]، ولهذا كان للبرلمان دور تحديثي لا يستهان به لهذه المواد الدستورية. أما مسألة مدى صلابة أو مرونة الدستور، نجد أن الدستور الهندي وفي أجزاء عديدة منه أكثر مرونة وسهولة في التعديل، إلا أن التعديلات الدستورية النافذة لا تبدو متساوية الأهمية على الرغم من أنها غطت حيزًا واسعًا من الفقرات، وفي ضوء ذلك، يمكن تقسيم التعديلات على أربع مجاميع رئيسة هي[115]:

1. التعديلات الثانوية والتوضيحية أو اللاحقة، مثل التعديل الثاني الذي أزال الحد السكاني الأدنى لتشكيل البرلمان من المادة 81 والفقرات 1 و6.

2. تعديل المواد الخاصة بالملكية وتقييد الحقوق الأساسية الأخرى، وإعطاء أولوية للمبادئ التوجيهية مثل التعديل الأول الذي وضع قيودًا على حرية الحديث لمصلحة العلاقات الودية مع الدول الأجنبية والنظام العام إلخ، وحماية إجراءات الإصلاح الزراعي من أن تلغى من قبل المحاكم على أساس خرق الحقوق الأساسية لملاك الأراضي والتعديل 44 الذي أدخل فقرات نصت على احترام الحق في الحياة والحرية في خطوات مضمونة موفرًا حماية ضد إساءة استعمال سلطات الطوارئ، مانحًا وسائل الإعلام الحق والحرية في التسجيل ودون مراقبة مسبقة من البرلمان والسلطات التشريعية للولايات في المواد 19 و22 و71 و74 و77 و83 و103 وغيرها.

3. تعديلات لحماية مصالح الطبقات الدنيا ولائحة المناطق القبلية والأقليات، فتعديل المواد 1 و7 و8 و21 و22 و33 و51 وغيرها سعى لتوفير حماية أفضل لحقوق ومصالح الطبقات والمناطق القبلية والأقليات وبعض هذه التعديلات كان لتوفير حماية أو استمرار حجز عدد من مقاعد البرلمان للطبقات والمناطق القبلية.

4. قبول أقاليم جديدة في الاتحاد، فالتعديلات 10 و12 و14 كانت لقبول

المناطق المستعمرة التي كانت بحوزة كل من البرتغال وفرنسا وعودتها إلى الهند.

ويمكن تفسير التعديلات الدستورية العديدة في ضوء حجم الدستور الهندي وعدد مواده فالعديد من القضايا التي كان يمكن تناولها بالتشريع الاعتيادي قد ضمنت في متن الدستور، وأي تحديث لها لا يمكن أن يكون إلا بواسطة التعديلات الدستورية، والملاحظ أن عدد التعديلات وإقرارها كان سهلًا في السنوات السابقة عندما كان حزب المؤتمر مهيمنًا وبأغلبية كبيرة. ولكن مع تراجع هيمنة حزب المؤتمر وبروز الحكومات الائتلافية التي تضم أحزابًا متعددة، ظهرت صعوبة الاتفاق على تعديل دستوري وهذا ما يمكن ملاحظته في مجلس الشعب الحادي عشر (22 آيار / مايو 1996 - 4 كانون الأول / ديسمبر 1997) إذ لم يقر أي تعديل دستوري.

وتشير المادة (356) من الدستور إلى أنه إذا اقتنع رئيس الجمهورية بأن الحكومة في الولاية لا تستطيع الاستمرار وفقًا للدستور، فإنه قد يصدر إعلانًا يتولى فيه أي وظيفة أو سلطة في حكومة الولاية وجعل البرلمان سلطة تشريعية لهذه الولاية، أو بعبارة أخرى فرض الحكم المركزي على الولاية، وهي المادة الأكثر إثارة للنقد والجدل في الدستور.

فقد أقصيت حكومات ولايات عديدة تجاوز عددها المائة حكومة خلال السنوات الماضية، وبمعدل حكومتين في العام، فالمعارضة والمنتقدين يشيرون إلى أن المادة قد أسيء استعمالها لأغراض سياسية وحزبية من قبل الحزب الذي يتولى السلطة في العاصمة، وعادة لإقالة حكومة ولاية يقودها حزب معارض[116]، وهذا ما ظهر واضحًا في إقالة حكومة نارسيما راو لحكومات حزب بهاراتيا جاناتا في ولايات راجستان وماداهيا براديش في أعقاب حوادث العنف الطائفي في ايوديا في ولاية أوتار براديش في عام 1992.

إلا أن واقع الأمر يكشف شعور واضعي الدستور بأهمية إيجاد معالجة سياسية عند عجز الآلية الدستورية عن العمل وضرورة تعليق عمل أجزاء أو فقرات معينة لحماية استقلال وأمن البلاد وحماية الدستور والنظام الديمقراطي. وهذا ما نجده في الإعلانات الثلاثة لحالة الطوارئ الوطنية في الهند، فقد أعلنت للمرة الأولى في تشرين الأول / أكتوبر 1962 أثناء الحرب مع الصين، والثانية أعلنت في 30 كانون الأول / ديسمبر 1971 أثناء الحرب مع باكستان. وفي كلا الحالتين، نجد ارتباط الإعلان بمتطلبات الأمن القومي في مواجهة التهديد الخارجي، وكانت موضع قبول، أما الإعلان الثالث فقد تم في حزيران / يونيو 1975، وهو الأكثر إثارة للجدل والنقد(117)، إلا أنه جاء بعد تنامي حركة الاحتجاج الداخلي وتدهور الوضع العام وفشل الحكومة في السيطرة على الموقف بالوسائل الاعتيادية مما أظهر الحاجة إلى اللجوء إلى السلطات الاستثنائية لمواجهة متطلبات تدهور الموقف العام.

وتبقى المادة (356) هي الأكثر أهمية في دولة بحجم الهند تتميز بالعديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ نجد أن ظروف البلاد السياسية قد استلزمت استخدام هذه المادة لضمان سلامة البلاد سواء من العدوان الخارجي أو الاضطراب الداخلي. وبعد منتصف عقد التسعينيات وبروز حالة عدم الاستقرار السياسي وتكرار تبدل الحكومات، تبدو المادة ذات أهمية وخصوصًا مع تنامي التعصب الديني وتزايد حدة المسألة الطائفية بين الهندوس والمسلمين.

لقد أبرزت التجربة الهندية الدور المهم للقيادة التاريخية، والتي مثلها جواهر لال نهرو الذي نجح في إرساء دعائم التجربة البرلمانية، وجاءت رؤيته واضحة وحاسمة منذ البداية لكيفية بناء الهند وتأكيده على أهمية الأخذ بالنهج الديمقراطي كنظام وفلسفة للحياة السياسية الهندية وإيمانه بدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية ودور القضاء في الدفاع عن الحريات والحقوق العامة الأساسية(118). ويبين أندريه هوريو أن السبب الأول في

نجاح التجربة الهندية "يعود الفضل فيه إلى نهرو والذي كان طيلة (سبع) عشرة سنة قائدًا ذا هيبة وسيطرة، ويمكن القول إنه بفضل هيبة نهرو الشخصية وبفعل نفاذ أساليبه الإقناعية، استطاع تجنب اللجوء إلى القوة في عدة مناسبات فضلًا عن ذلك يعد مربيًا سياسيًا ذا سلطة كبيرة"[119].

ومن السمات البارزة التي تميز الهند أنها جمهورية اتحادية (فيدرالية). ولها بعض السمات التي تميزها والتي قد تغير من طبيعة الأساس الفيدرالي للدولة، ويصف بعض الدارسين الهند بأنها دولة شبه فيدرالية ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ويعتبرونها دولة موحدة أكثر منها دولة اتحادية. ويشير ج. ن. جوشي، وهو حجة في الدستور الهندي، إلى أن "الاتحاد ليس دولة فيدرالية بالمعنى الدقيق بل هو دولة شبه فيدرالية مع بعض العناصر المهمة الحيوية التي تميز الدولة الموحدة... وقد صمم لكي يعمل كحكومة فيدرالية في الأوقات العادية، ولكن كحكومة موحدة في حالات الطوارئ"[120]. ويمكن القول بأن الهند هي اتحاد ولايات بهيكل فيدرالي مع ميل قوي نحو المركزية، وهذا ما أوضحته السلطات الاستثنائية التي منحها الدستور للسلطة المركزية لحل المشكلات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد.

لقد أثارت الصيغة الفيدرالية أو الاتحادية في الدستور الهندي الجدل، فقد أكد الدكتور أمبيد كار رئيس لجنة مسودة الدستور في الجمعية التأسيسية بأنه "اتحادي وكذلك فيدرالي وفقًا لمتطلبات الوقت والظروف"، إلا أنه ولأغراض عملية أصبح اتحادي كليًا في وضعيته[121]. ويكمن وراء هذا التحول طبيعة الكيان السياسي الهندي، إذ تتألف الهند من أعراق مختلفة متباينة الثقافة واللغة والدين، وتطورت المسألة مع تحديد الولايات على أصول لغوية مما أدى إلى زيادة عدد الولايات الهندية وإلغاء العديد من الولايات وفقًا لصلاحيات البرلمان الذي ألغى بهذا العمل أحد السمات المهمة للكيان الفيدرالي وهو شخصية الولايات المؤلفة للاتحاد.

ومن الخصائص المهمة الأخرى أن الهند دولة علمانية وهي أحد المبادئ الرئيسة في برنامج نهرو السياسي، وكانت أحد أهم منجزات نهرو، فقد أعلن في كانون الثاني / يناير 1948 "أن الهند ستكون أرضًا للأديان المتعددة"(122). وكان تأثير
نهرو واضحًا في الجمعية التأسيسية لصالح وضع الأسس العلمانية. ولهذا لم يكن هناك دين محدد للدولة في الدستور فقد سعى واضعو الدستور إلى إقامة نظام علماني لا يهيمن فيه دين أغلبية السكان، ولا يتمتع بأي امتيازات خاصة أو معاملة متميزة من جانب الدولة، وحماية الحقوق الدينية للأقليات بطرق مختلفة(123).

والاشتراكية هي إحدى السمات المهمة للتجربة الهندية، فقد جاءت الاشتراكية في المكان الثاني في مقدمة الدستور الهندي بعد السيادة (فالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) تقدمت على الحرية(124)، إلا أن الاشتراكية كانت متدرجة وليست دفعة واحدة لتتلاءم مع حاجات البلاد. فبالرغم من تأميم الصناعات الرئيسية، إلا أن المجال ترك واسعًا للمبادرة الخاصة لكل من القطاعين العام والخاص للتعايش في نظام (الاقتصاد المختلط). وفي كانون الأول / ديسمبر 1954، أصدر البرلمان قرارًا أعلن فيه أن هدف السياسة الاقتصادية للبلاد هو إقامة (نموذج اشتراكي للمجتمع)(125). ويبين نهرو أهداف الاشتراكية في "تحقيق الرفاهية البشرية والتقدم البشري، وإتاحة الفرصة أمام كل كائن بشري لكي يتطور إلى أقصى حد ممكن. وهذا يتطلب من كل طائفة أن تستزيد من العنصر التعاوني وتقلل من العنصر التنافسي. وبالرغم من أن وجود شيء من المنافسة الودية حافز مستحب، فإن من الواجب إلغاء ذلك المشكل الدموي للمنافسة الذي هو جوهر الأسلوب الرأسمالي". وهنا يعرف نهرو الاشتراكية بأنها "سياسة اقتصادية تؤدي إلى الهدف المنشود. وأن هذه وسيلة إلى غاية: والغاية تسعى أساسًا إلى تحسين البشرية، وإتاحة الفرصة أمام كل فرد ليحقق تقدمًا ملموسًا"(126).

ولذلك هناك من يرى أن نهرو "يعد بحق وسيطًا بين الغاندية والاشتراكية، بين مقتضيات العوامل الخلقية والمطالب والاعتبارات المادية، ولقد أخاف الغانديين باشتراكيته مثلما أخاف الاشتراكيين بغانديته ولكنه لم يوفق توفيقًا تامًا في الملائمة بين الغاندية والاشتراكية... لقد سعى إلى الجمع بين الفلسفتين لأن ذلك يؤدي إلى عالم يعيش فيه الناس أحرارًا سعداء، وتسخر فيه الآلة لخدمة الإنسان، دون أن يتحول هو إلى آلة في يد الدولة.. عالم مثالي لا تكون الغلبة فيه للجشع الفردي على حساب الصالح العام، ولا يحول الصالح العام دون أن يتمتع الفرد بحقه النسبي في الحرية، حرية القول والرأي، وحرية الاجتماع والعمل"(127).

ومن الخصائص المهمة في التجربة الهندية هو نجاح الهند في بناء أكبر ديمقراطية خارج العالم الغربي(128). فالتجربة الهندية قدمت نموذج تطبيق الديمقراطية في بلد متأخر ومعقد وواسع، وهي مثال مهم لدول العالم، فقد أكد الغربيون أن الديمقراطية في الهند هي قضية عقيمة، فالديمقراطية تستلزم وجود نظام حزبي يستند إلى حزبين يعملان في وسط متعلم وبطرق محددة، والادعاء أن المجتمعات النامية في آسيا ليست مؤهلة للديمقراطية، وأن تحقيق النظام لا يكون إلا بالدكتاتورية فقط ومن خلال بعض أنواع الديمقراطية المسيطر عليها أو الموجهة. والحقيقة أن الديمقراطية لم تكن جديدة بالنسبة للهند، ويمكن أن نجد جذورها في نظام البانشيتات في القرى الهندية البعيدة عن مركز السلطة السياسية. وفي الوقت الحاضر، تشغل هذه المؤسسات بمستوياتها المختلفة حلقة الربط بين برامج الحكومة والشعب(129). إذ يعرف نهرو الديمقراطية بأنها "تعني حقيقة إشراك الشعب بطريقة فعالة في إدارة شؤون الدولة سياسيًا". ويضيف مؤكدًا أن "الديمقراطية لم تصبح شكلًا من أشكال الحكم التي لا يصح تعديلها أو توجيه النقد إليها. بل إن علينا أن نبحث عن الأسس التي تجعل من النظام الديمقراطي وسيلة لتحقيق أماني الشعب وتلبية رغباته. فهدف الديمقراطية

وجوهر رسالتها يجب أن يكون العمل على تطوير الفرد كفرد سواء أكان هذا الفرد ضمن الجماعة أو خارجها... والواجب الأساسي الذي يجب أن توليه الحكومة جزءًا كبيرًا من عنايتها هو العمل على تحسين مستوى الفرد ماديًا وتحريره من كل ألوان الضغط الاقتصادي.. أي من الجوع والفقر والحرمان"[130].

لقد أثبت نجاح التجربة الديمقراطية الهندية زيف الربط بين غياب الديمقراطية وبين الاستقرار السياسي، وكان من أبرز نتائجها الإيجابية تحييدها وتحجيمها لدور المؤسسة العسكرية داخل إطار وظيفتها التقليدية المتمثلة في الدفاع عن الوطن في مواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية. وقد حقق ذلك قدرًا كبيرًا من الاستقرار السياسي ومن ثم الاتجاه نحو التنمية وبناء المجتمع، هذا فضلًا عن تحقيق قدر كبير من التواصل والاستمرارية في سياستها الخارجية فيما يتعلق بتوجهاتها الأساسية بغض النظر عن الحزب الحاكم سواء كان حزب المؤتمر أو أحزاب المعارضة الأخرى وهذا إنجاز لم تستطع كثير من دول العالم الثالث تحقيقه[131].

ومن الخصائص المهمة للتجربة الهندية أنها أظهرت هيمنة حزب المؤتمر في الثلاثين سنة الأولى بعد الاستقلال. وكانت أغلبيته كبيرة ومهمة ساهمت في استقرار الحكومة وتقوية القيادة[132]. فقيادة حزب المؤتمر للحركة الوطنية من أجل الاستقلال والأغلبية الهندوسية فيه وزعامة غاندي وقيادة نهرو القوية أوجدت فرصة ذهبية بعد الاستقلال لتجسيد مبادئ الاستقلال والحرية كما أكد عليها الحزب[133] والذي نجح في تطوير علاقاته من القاعدة حتى القمة واستطاع الحزب الاستفادة من الانتخابات العامة في قيادة التجربة الديمقراطية في البلاد[134]، فقد سيطر الحزب على السلطة منذ الاستقلال وبعد إجراء أول انتخابات عامة في عام 1951 - 1952 في المركز ومعظم الولايات وحتى آذار / مارس 1977، إذ وصف عالم السياسة جابريل الموند

النظام الحزبي في الهند بأنه من نظم الحزب الواحد غير السلطوية. إلا أن انتخابات عام 1977 قد نقلته إلى نظام متعدد الأحزاب من الناحية الفعلية، وهذا ما تأكد لاحقًا في أعوام 1989 و1991 و1996 و1998[135].

ولعل هذه الميزة كانت جزءًا من النقد الذي تعرضت له الديمقراطية في الهند. وكان ذلك بسبب وجود حزب واحد حاكم، وكانت النظرة أن النظام الديمقراطي لا يمكن أن ينمو نموًا طبيعيًا في مثل هذه الظروف، وما قامت به بعض وسائل الإعلام الأجنبية وحملاتها التي هاجمت فيها نظام الحكم في الهند وادعت بأن من التناقض البين أن يزعم نهرو أنه يطبق مبادئ الديمقراطية في بلاده في الوقت الذي لا نرى فيه زعيمًا يتولى مقاليد الحكم في الهند سواه[136]!

لقد عانى حزب المؤتمر أزمة سياسية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات هددت مستقبله، فافتقاد الحزب للزعامة الكارزمية القوية وعجزه عن تبني برنامج سياسي مقبول شعبيًا برز في تراجع حصة الحزب من 415 مقعدًا عام 1984 إلى 156 مقعدًا في عام 1998[137]. وعزى البعض هذا التراجع إلى تركيز السلطة داخل الحزب وتمحورها حول شخص رئيس الوزراء بدءًا من نهرو وانتهاء بسونيا غاندي الزعيمة الحالية للحزب. وهو الأمر الذي كان من نتائجه منع الديمقراطية من إعمال آلياتها الطبيعية في تجديد البنيان التنظيمي والأيديولوجي للحزب، فقد اعتقدت أنديرا غاندي أن الحل الوحيد لمشكلات الهند برأيها يتمثل في تركيز السلطة داخل حزب المؤتمر وفي الحكومة المركزية. ولذلك لم يشهد الهيكل التنظيمي للحزب أي انتخابات على مستوى الولايات لانتخاب قادته إذ كان يتم تعيينهم من قبل قيادة الحزب كما لم تجتمع اللجنة المركزية للحزب إلا نادرًا وتوقفت عن ممارسة أي اختصاصات[138]. وانعكس كل ذلك على واقع الحزب الذي تأثر كثيرًا بغياب نهرو وأنديرا غاندي ثم راجيف غاندي وعجز الحزب عن تشكيل الحكومة

بمفرده مقابل تزايد نفوذ وقوة القوى اليمينية ذات الاتجاه القومي الهندوسي.

وتميزت التجربة الهندية بانتظام إجراء الانتخابات، فباستثناء مدة وجيزة نسبيًا في حالة الطوارئ التي فرضتها السيدة غاندي في منتصف عام 1975، نجد أن الانتخابات قد أجريت بانتظام كما حددها الدستور، إلا أنها أصبحت أكثر تكرارًا في عقد التسعينيات من القرن الماضي. ويرتبط به ما تتمتع به هذه الانتخابات من درجة عالية من النزاهة الانتخابية وتجلت في مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي بين الحكومة والمعارضة سواء على مستوى المركز مثلما حدث في أعوام 1977 و1989 وتولي المعارضة الحكم، أو في الولايات مثلما حدث عام 1957 عندما فاز الحزب الشيوعي في ولاية كيرالا وتولي السلطة وهي أول تجربة في العالم يتولى فيها الحزب الشيوعي الحكم في ظل نظام ديمقراطي برلماني. ويمكن تفسير ذلك بوجود احترام لقواعد اللعبة السياسية بين القوى السياسية الهندية ووجود لجنة قومية للانتخابات يتمتع رئيسها وأعضاؤها بحصانات وضمانات خاصة تمكنهم من أداء عملهم على أكمل وجه[(139)].

وتبقى الثغرة الأهم في الديمقراطية الهندية هي أن تمثيل النساء في المواقع العامة لصناعة القرار بقي منخفضًا بشكل كبير. فمنذ الاستقلال، حصلت النساء على أقل من 10% من المقاعد في مجلسي البرلمان، وهذه الفجوة متسعة في كل المواقع الإدارية والبيروقراطية العليا ومستويات محو الأمية للنساء أقل من نصف نسب الرجال في عدة ولايات وتعادل الثلثين في معظم الولايات.

الفصل الثالث:العوامل والقوى المؤثرة في الهند

قدمت التجربة الديمقراطية في الهند نموذجًا مهمًا لنجاح النظام البرلماني في إحدى أكبر دول العالم الثالث في المساحة والسكان، فقد أرست نظامًا دستوريًا قائمًا على مبادىء الديمقراطية والعلمانية، إلا أن تطور التجربة أبرز العديد من العوامل والقوى المؤثرة التي تركت آثارها الواضحة على الحياة السياسية في الهند، وتباينت في درجة تأثيرها إلى حد بعيد. ومن خلال دراسة التجربة الهندية، نجد أنها تنقسم إلى ثلاثة عوامل وقوى رئيسة **وسوف نتناولها في ثلاثة مباحث هي:**

المبحث الأول: دور العوامل والقوى السياسية

العلمانية وتأثيرها:

تتميز الهند بأنها دولة يعيش فيها شعب متعدد الديانات والعقائد. وتتشابك العوامل الدينية مع التجربة التأريخية التي مرت بها الهند إلى درجة تتميز فيها عن أي جزء آخر من العالم، ولهذا نجد أن أهم القضايا التي واجهت واضعي الدستور الهندي بعد الاستقلال هي قضية دور الدين في الدولة الجديدة. وبدا واضحًا أن الدولة يجب أن تكون دولة علمانية، وأن تضمن حقوق المواطنين والحيادية في مسألة الدين، وأن لا يقوم النظام السياسي على أسس دينية[140].

ويمكن تفسير هذا التوجه في ضوء عدة اعتبارات أهمها:

1. أن التقسيم كان على أساس الدين ومحاولة تجاوز الأخطاء التي قادت إليه في المستقبل.

2. محاولة القيادة الهندية طمأنة الأقليات الدينية المختلفة التي بقيت في الهند وخصوصًا المسلمين.

3. السعي إلى إثبات فشل نظرية الأمتين الإسلامية والهندوسية التي قامت عليها باكستان، من خلال استمرار تمتع الأقليات الدينية بمختلف الحقوق دون أي تمييز.

4. التأكيد من خلال الدستور الهندي بأن الهند ستظل أرضًا لمختلف الأديان والمعتقدات.

5. الحد من الاتجاه الهندوسي المتشدد الذي ساد الهند في أعقاب التقسيم والذي أثار القضية الطائفية.

وكان دور الزعماء السياسيين الهنود واضحًا، فالمهاتما غاندي وجواهر لال نهرو ومولانا أزاد وضعوا وطبقوا أفكارًا منظمة حول العلمانية وانطلاقًا من اعتبارات مختلفة. فإذا كان غاندي ومولانا أزاد قد انطلقوا من اعتبارات دينية محددة، فإن نهرو كان الشخص الأول في قبول المبدأ الغربي في العلمانية في فصل الدين عن السياسة. وقد حظيت أفكاره بقبول واسع بين النخبة المثقفة في البلاد وبين الأقليات المختلفة عمومًا، والمسلمين تحديدًا، والذين رؤوا في نهرو حاميًا لحقوقهم، وخصوصًا في صراعه الفكري والعملي ضد القوى الطائفية المختلفة، وكان هذا موضع تقديرهم. وعبَّر موقف نهرو هذا عن إدراك ذكي لأهمية ومساهمة الدين في المجتمع وهيمنته على عقول وقلوب الشعب في الهند.

وهذا ما يطرح أهمية تحديد نهرو للعلمانية الهندية التي يرى بأنها "حماية متساوية من قبل الدولة لكل الأديان"[141] وتأكيد رغبته في دولة "تحمي جميع الديانات ولكنها لا تفضل ديانة على حساب الديانات الأخرى، ولا تتخذ أي دين دينًا رسميًا للدولة"[142]. فالدين عند نهرو "هو تحديد وعدم تسامح تجاه الآراء والأفكار الأخرى، ويرتكز على الذات والأنانية وغالبًا ما يستغل من قبل الساعين ومنتهزي الفرص"[143].

أما على مستوى القيادة، نجد أن نهرو هو أبرز الزعماء السياسيين الهنود الذين وضعوا الأساس العلماني للدولة بعد الاستقلال. وبالرغم من أن العلمانية كانت مقبولة كفلسفة سياسية في حزب المؤتمر منذ بداياته، فإنها لم تكرس في رؤية منظمة، فالعلمانية في مراحل نضال حزب المؤتمر لم تكن أكثر من إعطاء تمثيل نسبي لأعضاء الجماعات المختلفة[4].

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن الرؤية العلمانية في التجربة الهندية تستمد قوتها من اتجاهين مختلفين في الرؤية متطابقين في الهدف. فالاتجاه الاول، ومثّله العديد من القادة الهنود العلمانيون والمتأثرون بأفكار التنوير الأوروبية، فالعلمانية في رأيهم سبب ووسيلة ملائمة لحل المشاكل التي تواجه البلاد، ودور الدين بالنسبة لهم هو قضية اعتقاد شخصي وليس له مكان شرعي في الحياة العامة. ويميل اعتقادهم إلى أهمية العلم والتكنولوجيا، والتأكيد على أهمية الجانب الإنساني في العلمانية. ويبرز هنا تعريف الرئيس الهندي الأسبق إس رادكريشنا للعلمانية في المضمون الهندي الذي يؤكد أنه لا يعني الدين أو الإلحاد أو حتى التأكيد على الجوانب المادية، فهي تنادي بالتأكيد على عالمية القيم الروحية والتي يمكن الوصول إليها بطرق مختلفة[144]. وبالتأكيد فإن هذه الرؤية تبتعد بقدر كبير عن الرؤية الغربية التي تؤكد على تجاهل القضايا الروحية وعدم الاهتمام بها. والتعريف الهندي هذا في مضمونه يأخذ في اعتباره أهمية ودور القيم الروحية التي كان لها دور مهم في صراع الهند ضد الاستعمار البريطاني وأيضًا أهمية تعزيز وتطوير هذه القيم والارتقاء بها بصفتها أداة مهمة في تعزيز البناء الديمقراطي في الهند، وبما يعزز عوامل القوة في المجتمع الهندي.

أما الاتجاه الثاني، فقد مثّله بعض العلمانيين الهنود الذين طالبوا بتجذير التقاليد الدينية الهندية، في ضوء تجربتهم في مسيرة الحركة الوطنية وتأكيد تمسكهم برؤية غاندي وممارساته التي أعطت أهمية حقيقية ومتساوية لكل

الأديان، إلا أنها واجهت قيودًا متزايدة من القوى الطائفية في البلاد[145].

وفي كلا الاتجاهين، نجد تعارضًا واضحًا في التأكيد على القيم الروحية لدى الاتجاه الأول عدم إعطاء أهمية للأديان، فإن الاتجاه الثاني أكد أهمية متزايدة لدور الأديان، وتأكيد أهمية الدور الإنساني في العلمانية. وفي النتيجة، نجد أن تبني العلمانية في التجربة البرلمانية الهندية كان مبررًا بالأسباب الآتية:

1. الموقف المحافظ للقوى الدينية التقليدية في المجتمع الهندي.

2. معارضة العديد من القوى الدينية للحركة الوطنية وتبني العديد منها موقفًا مناهضًا لمواقف حزب المؤتمر التي اتسمت بالطابع العلماني.

3. موقف حزب الرابطة الإسلامية الذي تبنى مبدأ التقسيم حلًا للمشكلة بين المسلمين والهندوس، واستنادًا إلى فكرة دينية واضحة.

4. طابع التنوع الذي يميز المجتمع الهندي ومواجهة الفوضى الطائفية التي أعقبت قرار تقسيم شبه القارة الهندية عام 1947.

ويبقى الخطر الأهم الذي يواجه العلمانية تحديدًا والهند عمومًا هو تصاعد قوة الحركات الأصولية الهندوسية، والذي تزايد بشكل واضح منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وهي تتبنى مفهوم الأمة الهندية استنادًا إلى العرق والدين. إذ تؤكد أن الهندوس هم الهنود الأصليون وأن قوة الهند تكمن في هندوسيتها، وهو ما يؤكده لال كرلايشنا أدفاني، أحد أبرز زعماء حزب بهاراتيا جاناتا ووزير الداخلية الهندي (1999 - 2004)، في حديث له في 8 شباط / فبراير 1988 بقوله: "إن التأكيد على الخصائص المكونة للثقافة الهندية هو محاولة لإنكار روحها ومحتواها الهندوسي أساسًا". ويضيف مؤكدًا في حديث آخر له "فالثقافة الهندية هي أساسًا ثقافة هندوسية". وجاء تبني الحزب لقضية معبد رام في ايوديا وإصداره قرار Palampur في 11 حزيران / يونيو 1989 ليعطي دفعًا قويًا لحصة الحزب من المقاعد في البرلمان، وهو ما

يؤكده أدفاني في 18 حزيران / يونيو 1991 بقوله: "إذا لم ألعب بعامل رام بفاعلية، فسوف أكون خاسرًا تحديدًا في انتخابات دلهي". ويؤكد هذه الحقيقة مجددًا في مجلس النواب في حديث آخر له في تموز / يوليو 1992 بقوله: "يجب توضيح الحقيقة بأنه من مقعدين في البرلمان في عام 1957 أصبح لدينا 117 مقعدًا في عام 1991، وحدث هذا أساسًا بسبب اتخاذنا هذه القضية"[146].

المؤسسة العسكرية:

أدى تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان إلى تقسيم الجيش، فقد تمت المصادقة على تقسيم القوات المسلحة في 30 حزيران / يونيو 1947 من قبل اللورد مونتباتن نائب الملك في الهند. وأقيم مجلس دفاع مشترك لمراقبة تقسيم القوات والمعدات العسكرية في غضون شهرين[147]. وأجريت العديد من التغييرات المهمة في تنظيم الجيش الهندي بعد الاستقلال لتأكيد تفوق السلطة المدنية وأصبح رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلحة، يليه وزير الدفاع. وأصبح هناك ثلاثة قادة للأسلحة الثلاثة، وشكلت العديد من اللجان لإدارة الشؤون الدفاعية والعسكرية[148].

وتمارس السيطرة السياسية على القوات المسلحة من قبل وزير الدفاع. إلا أن السياسة الدفاعية تحدد من قبل لجنة الشؤون السياسية في الحكومة والتي تضم في عضويتها عدة وزراء وهي برئاسة رئيس الوزراء. وتحدد السياسة الدفاعية الداخلية من قبل لجنة الدفاع التي تتألف من وزير الدفاع ووزير الإنتاج الحربي ورؤساء أركان الأسلحة الثلاثة (البرية والبحرية والجوية) وسكرتير الدفاع والمستشار المالي والمستشار العلمي. وهناك أيضًا لجنة التمويل وهي هيئة مدنية مضافة، ويقدم المستشار المالي المشورة إلى وزير الدفاع في القضايا المالية وتخطيط نفقات السياسة العسكرية. وللبرلمان الهندي لجنة دفاعية، وبالرغم من عضوية وزير الدفاع في البرلمان، فهو مطالب

بالإجابة على استفسارات أعضاء البرلمان عن السياسة الدفاعية وخصوصًا خلال المناقشات المنظمة للسياسة الدفاعية للبلاد[149].

لقد لعب البرلمان الهندي دورًا مهمًا في تحديد دور المؤسسة العسكرية، ففي عام 1955، أعيد تحديد صلاحيات منصب رئيس الأركان. وفي 25 آذار / مارس 1955، أكد نهرو في البرلمان بأن الحكومة ماضية في قضية توحيد كل من وزارة الدفاع وقيادة الأسلحة الثلاثة والتطوير التدريجي لهيئة قيادة لكل صنف.

وأوصت لجنة الحسابات العامة في البرلمان، وهي المسؤولة عن تنظيم وتدقيق نفقات الدفاع عن البلاد، بتشكيل مجلس الأسلحة الثلاثة على غرار النموذج البريطاني. وبالرغم من أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الهندية، فإن الحقيقة هي سيطرة الحكومة عليها وهي مسؤولة جماعيًا أمام البرلمان ثم يأتي بعد الحكومة سلسلة من اللجان التي تنقسم إلى مجموعتين في طبيعتها الأولى والتي توفر مشاركة مدنية أو وزارية والثانية تتكون من ضباط الخدمة بشكل كامل[150].

وتتميز تجربة المؤسسة العسكرية الهندية بوجود وزير دفاع مدني من أعضاء الحزب الحاكم ولا يشترط أن يكون ملمًا بالأمور العسكرية، وهذا ما أثار حالة من الجدل داخل أوساط الجيش وخصوصًا عام 1957 عندما عين نهرو كريشنا منون وزيرًا للدفاع وقاد هذا إلى خلاف مع الجنرال Thimmaya الذي استقال في عام 1961 ليحل محله الجنرال كول الذي سرعان ما استقال مع وزير الدفاع منون بعد الهزيمة العسكرية أمام الصين عام 1962[151].

والواقع أن مرحلة نهرو (1947 - 1964) أشرت فهمًا غير متناسب للقضايا السياسية – العسكرية الاستراتيجية. فقد عانت القوات المسلحة الهندية إهمالًا ماديًا ومعنويًا في الموارد والمعدات مقارنة بباكستان والصين. وكان لرؤية القيادة السياسية دورًا مهمًا في تأكيدها على غياب التهديد المباشر

للبلاد[152]. ويمكن تفسير رؤية نهرو هذه في ضوء عدة اعتبارات أبرزها:

1. محاولة الحد من أي نفوذ للمؤسسة العسكرية في التأثير على قرارات القيادة السياسية.

2. السعي إلى تجنب تقوية الجيش والمؤسسة العسكرية التي بدأت تشكل خطرًا على الحياة السياسية في دول الجوار وخصوصًا بعد الانقلاب العسكري الأول في باكستان عام 1958.

3. إعطاء البرلمان سلطات وصلاحيات واسعة في تحديد دور المؤسسة العسكرية ونفقاتها وبما يزيد من قوة القيادة السياسية مع وجود وزير دفاع مدني من الحزب الحاكم.

4. التأكيد على سياسة عدم الانحياز في السياسة الخارجية الهندية كوسيلة فاعلة لحل المشاكل المختلفة مع دول الجوار الأخرى وخصوصًا الصين.

5. قادت الهزيمة العسكرية الهندية أمام الصين عام 1962 إلى تحولات مهمة في العديد من القضايا والاهتمامات السياسية والاقتصادية والعسكرية للهند. فأهم دروس حرب 1962 هو أهمية الربط بين السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية، فبالرغم من أن الهند حققت استقلالها من خلال ثورة اللا عنف، وتبني سياسة عدم الانحياز، مما أوجد اهتمامًا ضئيلًا بقضية الدفاع، فإن الحرب كانت نقطة تحول مهمة في الرؤية الوطنية لقضية الدفاع عن البلاد[153].

وقاد ذلك إلى تحول مهم في الدفاع والسياسة الدفاعية، فقد عُيّن وزير دفاع جديد هو Y. B. Chavan، والذي قدم إلى البرلمان في حزيران / يونيو 1964 خطة دفاعية خمسية لتطوير صنوف الجيش الثلاثة، بتمويل مقداره 5 مليار روبية هندية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة إلى 825 ألف جندي. واستمرت الخطة بالرغم من الحرب مع باكستان عام 1965[154].

وكانت الهزيمة العسكرية فرصة مهمة لدعاة الإنفاق العسكري وتأكيد أن أي مبلغ يقدم لا يعدّ كافيًا للتجهيزات العسكرية، واستمر اللوبي العسكري في البرلمان في إثارة الضجة حول تخصيص ميزانية دفاعية أكبر فأكبر. وأصبحت الهند رابع أكبر مشتري للمعدات العسكرية في السوق العالمية، إلى جانب الإنتاج الوطني مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري في المرحلة التي أعقبت الحرب، فقد شكل الإنفاق العسكري نسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1960 - 1961 ليرتفع إلى نسبة 2.67 و3.8% في عامي 1962 و1963 تباعًا وكما يظهر من الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) الإنفاق العسكري الهندي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي(155)

السنة	الميزانية العسكرية بملايين الدولارات	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1960	677.6	1.9%
1961	728.0	1.9%
1962	1003.7	2.6%
1963	1642.56	3.8%
1964	1607.6	3.6%
1970	1558.2	3.0%
1971	1743.9	3.7%
1972	1995.5	3.7%

والحقيقة أن أهم التحولات في السياسة العسكرية الهندية هو السعي إلى تحقيق التوازن العسكري التقليدي والنووي مع الصين بعد التفجير النووي الصيني عام 1964، إذ واجه رئيس الوزراء لال بهادور شاستري ضغطًا متزايدًا من قبل أعضاء الحزب لتبني سياسة نووية دفاعية وتطوير الخيار النووي

الهندي. ونجحت الهند في إجراء أول تفجير نووي لها عام 1974 (بوخاران 1) ثم التفجير النووي الثاني في آيار / مايو 1998 (بوخاران 2)[156].

وقد استفاد الجيش الهندي من إجراءات التطوير، فإذا كانت حرب 1965 لم تحسم المشاكل المهمة مع باكستان وتبرز تفوق الهند، فإن الحرب الثالثة عام 1971 أشرت تفوقًا واضحًا للقوات الهندية في كلا الجبهتين الشرقية والغربية. فقد أسرت القوات الباكستانية كاملة في باكستان الشرقية ولم تحقق القوات الباكستانية أي تقدم ملموس نحو الحدود الهندية في باكستان الغربية، وتفوق سلاح الطيران الهندي بشكل واضح[157].

وإلى جانب دور القوات المسلحة في الدفاع عن البلاد، نجد أنها لعبت دورًا مهمًا في مواجهة العديد من حركات الاضطراب في الولايات الهندية المختلفة في نانجلاند عام 1953، وفي مانيبور عام 1965، وفي توريبور عام 1978، وفي البنجاب عام 1984، وفي جامو وكشمير بشكل مستمر وفي ميزورام عام 1996[158]. وأيضًا في مساعدة السلطة المدنية في مواجهة الكوارث الطبيعية المختلفة.

والحقيقة أن نجاح الجيش في أداء مهمته بشكل متكامل يعود إلى سياسة الحكومة الهندية التي اعتمدت سياسة التجنيد من كل أجزاء الهند. وهذا ما أعطاها مرونة كبيرة في استخدامه لاستعادة القانون والنظام في مواقف صعبة جدًا. فالاضطرابات في الولايات الهندية المختلفة، والاضطراب المناهض للسيخ في أعقاب اغتيالهم للسيدة أنديرا غاندي في عام 1984 جعل من الجيش أداة مهمة في يد الحكومة لاستعادة القانون والنظام في مختلف أجزاء الهند.

وفي ضوء دراسة تجربة المؤسسة العسكرية في الهند، نجد أن هناك ثلاث قضايا مهمة قد حددت من قبل الحكومة الهندية عام 1998 في تأثيرها على

الأمن القومي الهندي ودور الجيش الهندي في الدفاع عن البلاد وهي[159]:

1. الحاجة إلى منظومة أمنية وطنية لمراقبة التهديد الداخلي والخارجي من دول الجوار.

2. الحاجة إلى ردع نووي هندي في ضوء تزايد الأنشطة العسكرية الصينية والباكستانية.

3. الحاجة إلى دمج قيادة القوات المسلحة مع وزارة الدفاع، وصولًا إلى أفضل صيغة لصنع القرار الدفاعي في ضوء تزايد الاضطرابات في البنجاب والولايات الشمالية الشرقية وفي جامو وكشمير وغيرها.

يضاف إلى كل ما تقدم، تميزت المؤسسة العسكرية في الهند بالعديد من الخصائص، فأهم خاصيتين في سياسة الدفاع الهندية هما: الأولى هو تفوق المدنيين في وضع وصياغة السياسة الدفاعية والتي تحققت على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن، وتأكيد تفوق المنهج السياسي في مواجهة النزاعات والصراعات على المنهج العسكري[160]. فالقيادة السياسية التي قادت الاستقلال حظيت بالتقديس من قبل كل فئات الشعب وضباط القوات المسلحة. ولم تكن هيمنتهم على قضايا الدفاع والجيش موضع نقاش[161].

أما الخاصية الثانية فهي السيطرة المدنية على الجيش، والتركيز على تعزيز الأساس السياسي لمبدأ الدفاع الوطني، والتقليل من الاعتماد على العسكريين في المجال السياسي[162]. والاعتماد المتزايد على قوات الشرطة بدلًا من الجيش[163]. فبعد الاستقلال عام 1947، أجريت العديد من التغييرات في الجيش، وأعيد تحديد دور القائد العام وأصبح وزير الدفاع شخصًا مدنيًا، وشكلت قيادات ثلاثة لصنوف الجيش الثلاث وبسلطات متساوية. وفي هذا الإطار، تعهد نهرو أمام البرلمان بالمضي في خطوات توحيد القيادة العليا

للجيش، وإقامة العديد من اللجان مثل لجنة الدفاع في كل من الحكومة والبرلمان[164].

ومن الخصائص المهمة في الجيش الهندي هو أنه الجيش الوحيد في دول العالم الثالث الذي كرس إعلاء مفهوم تفوق السلطة المدنية ولم يتراجع عن أداء دوره المهني في الدفاع عن أمن البلاد، ولم يتدخل هذا الجيش في السياسة وهو ما شكل بحد ذاته ظاهرة فريدة[165]، **ويمكن أن نرجع هذا الدور إلى أسباب عديدة أبرزها:**

1. التقاليد البريطانية خلال الحقبة الاستعمارية، بتأكيد السيطرة السياسية على الجيش والتي كانت تمارس من لندن، واحتفاظ الهند بهذه الحالة، والمحافظة على الجانب المهني في الجيش، وعدم تدخله في الشؤون السياسية. وتعززت هذه الحالة في الهند بالتغييرات التي أجراها نهرو في الجيش بعد الاستقلال عام 1947.

2. أن الهند حققت استقلالها بوسيلة اللا عنف بشكل كامل، بقيادة غاندي وإلى جانبه قادة حزب المؤتمر. واستغرقت هذه المرحلة زهاء نصف قرن من الزمن إذ سادت فيها ثقافة النخبة وأدت إلى ظهور طبقة وسطى سياسية فاعلة ومؤثرة وفرت الأساس لعمل الديمقراطية واستمرارها في الهند بعد الاستقلال.

3. أن الجيش في الهند أصبح أداة مهمة لتعزيز الوحدة الوطنية، فقد أدت سياسة الحكومة في مشاركة كل الولايات بحصة محددة في الجيش إلى دخول أفراد مختلف الطبقات الاجتماعية والدينية والعرقية واللغوية والثقافية، وأصبح الجيش رمزًا للوحدة الوطنية، فالخدمة في صفوف الجيش تنمي الشعور الوطني والحديث باللغة الوطنية.

4. التجربة الديمقراطية في الهند وبعد مرور أكثر من نصف قرن أكدت أن الانتخابات العامة هي الوسيلة التي تحدد من يحكم البلاد وليس أي أداة

أخرى، وتأكيد التزام كل الأحزاب والجماعات السياسية في مختلف أنحاء الهند بهذا المبدأ.

المبحث الثاني: دور العوامل والقوى الاقتصادية:

أوضحت التجربة الديمقراطية الهندية تأثيرًا واضحًا لبعض العوامل والقوى الاقتصادية، فتأثير جماعات المصالح والاتحادات المختلفة برز بشكل واضح خلال مراحل متفاوتة من التطبيق الاقتصادي للتجربة الهندية، وإلى جانب ذلك هناك تأثير تجربة التنمية الاقتصادية في الهند. فقد أعقب الاستقلال تبني النموذج الاشتراكي في التخطيط وما أعقبه في عقد التسعينيات من القرن الماضي من تحول الهند نحو اقتصاد السوق، وأخيرًا يبرز تأثير المنح والمساعدات الأجنبية في التجربة الهندية. **وفي ضوء ما تقدم سنتناول أبرز ثلاثة عوامل وقوى وهي:**

أ- جماعات المصالح والاتحادات المختلفة.

ب- تجربة التنمية الهندية ونتائجها.

ج- المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها.

أ- جماعات المصالح والاتحادات المختلفة:

تمتعت هذه الجماعات والاتحادات بتأثير واضح واهتمام متزايد في التجربة الهندية. وفي ضوء أهمية هذه الجماعات، يمكن تقسيمها إلى[166]:

1. جمعيات رجال الأعمال المختلفة.

2. جماعات تمثل الإرث الفكري لغاندي.

1- جمعيات رجال الأعمال المختلفة:

شكلت الرأسمالية الهندية هيئات عديدة للدفاع عن مصالحها وتعزيزها، وأبرزها اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية ومنظمة المنتجين الصناعيين لعموم الهند(167). **إلى جانب ذلك أيضًا نقابات العمال المختلفة وكما يأتي:**

أولًا: الاتحادات التجارية والصناعية:

يعدّ اتحاد التجارة لعموم الهند(ATTUC) والذي أنشىء عام 1920 من أقدم الهيئات التي تعبّر عن مصالح رجال الأعمال، وأبرز ما اتسم به الاتحاد هو تأثره بالأفكار الشيوعية في بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، وتحالفه مع الحزب الشيوعي الهندي وهذا ما ساعد سكرتير عام الاتحادS. A. Dange في الوصول إلى البرلمان في الانتخابات العامة عام 1957. وكان من أبرز الزعماء الشيوعيين في الهند(168).

أما اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية، فقد تأسس عام 1926 من قبل اثنين من كبار رجال الأعمال الهنود وهما برشوتا مداس ثاكورداس وبيرلا. وتميز الاتحاد بعدد فروعه الإقليمية التي وصلت إلى 137 فرعًا. وركز الاتحاد على تخفيف القيود على المشروعات الخاصة وتخفيض الضرائب ودعوة الحكومة إلى تركيز جهود القطاع العام على تنمية الزراعة وتوفير الخدمات الأساسية وترك ميادين الاقتصاد الأخرى للمشروعات الخاصة، وإلى جانب ذلك قدمت أسرة تاتا169(*) معونات مالية كبيرة لحزب المؤتمر منذ عام 1957، فضلًا عن مساهمة العديد من المؤسسات المالية الخاصة، وكان هذا الدعم عاملًا مهمًا في تزايد قوة الجناح اليميني في حزب المؤتمر خلال عقد الستينيات من القرن الماضي تحديدًا(170).

إلا أن التحول المهم في دوائر رجال الأعمال الهنود جاء مع تأسيس حزب سونتانترا في آب 1959 بزعامة راجاجوبالاشاري، الذي تولى مهمة الدفاع عن مصالح القطاع الخاص وانتقاد الإجراءات الحكومية في التخطيط الاقتصادي.

وتزايد نفوذ رجال الأعمال في الحزب وأصبح ماساني، وهو الناطق الرسمي باسم مجموعة شركات تاتا، سكرتيرًا عامًا للحزب. ولهذا ليس من المستغرب أن نجد الحزب مدافعًا رئيسًا عن نشاط القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية وتحديد نشاط القطاع العام في الهند[171].

وفي ضوء هذه التوجهات، حظيت برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأت عام 1991 بدعم قوي من قبل الاتحادات الصناعية والتجارية الهندية. واستفادت منها الاتحادات وكبار رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة الكبرى، مثل مصانع تاتا وغيرها، وبالمقابل ساهمت الإجراءات الحكومية في إطار إجراءات الإصلاح في إفلاس عدد كبير من الصناعات الصغيرة وتحديد الأجور في العمل الزراعي لتزيد من أعباء الحياة على الفئات الوسطى والدنيا، إذ وصل الدخل الفردي لمئات الملايين من العمال الزراعيين والحرفيين والتجار الصغار وغيرهم إلى أدنى من 0,05 دولار في اليوم الواحد، مقترنًا في الوقت نفسه بارتفاع الأسعار لتصب في مصلحة الشركات الخاصة وهذا ما يؤكده أحد مسؤولي شركة تاتا بقوله: "إن تخفيض العملة كان في صالحنا وإننا نأمل من خلال رفع القيود الكمية على تصدير الرز أن تزيد من مبيعاتنا لهذه المادة إلى السوق العالمية بنسبة 60%"[172]. وهو ما يظهر بعض الجوانب السلبية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي واستفادة فئة قليلة منها على حساب أغلبية الشعب.

ثانيًا: نقابات العمال:

سنت حكومة الهند باسم حماية الفقراء قوانين تمنح الكثير من الضمانات الوظيفية للعمال وتجعل الأجور المتأخرة دينًا على الشركة، حتى إن أفلس أصحاب الأعمال. وهذه القوانين هي التي جعلت رؤساء الشركات يحجمون عن تشغيل عمال ما لم يكونوا على يقين من أن المصنع أو مكتب العمل سيظل مفتوحًا لعقود مقبلة. ولهذا تضخمت جداول الرواتب الحكومية بسبب

استحالة فصل العاملين وفق ما تقضي به سياسة الدولة. وبما أن العثور على وظيفة يعني أنها وظيفة مدى الحياة، فقد أصبحت الرعاية السياسية أسلوب حياة. كما أصبحت البيروقراطية الفاسدة واقعًا عمليًا في الحياة. فالفساد قد تغلغل في كل مستويات الحكومة نظرًا إلى أن الحصول على ترخيص أو إذن يهيئ فرصة اقتصادية للموظف البيروقراطي المسؤول[173].

وفي الهند أربع اتحادات كبرى لنقابات العمال، إلا أنها ضعيفة بسبب محدودية عدد العمال المنضمين إلى هذه النقابات مقارنة بالعدد الكبير للعمال في البلاد. إلا أن أهم مؤشرات الضعف في نشاط هذه النقابات هو تأثرها الواضح بسياسات الأحزاب الهندية مما جعلها تأخذ شكل الامتداد لنفوذ وسياسات هذه الأحزاب المختلفة، وأيضًا كانت السياسات الاشتراكية التي تبناها حزب المؤتمر في عقد الستينيات من القرن العشرين عاملًا مهمًا في إضعاف نفوذ النقابات إلا أن بداية عقد التسعينيات وبدء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى بروز معارضة نقابات العمال لهذه الإجراءات وتوجيه النقد إلى سياسة الحكومة ولجأت النقابات إلى الإضرابات العامة احتجاجًا على هذه السياسات[174].

ولمواجهة الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، قامت الحكومة الهندية وبتوجيه من مستشاري صندوق النقد الدولي بتأسيس صندوق الإصلاح الوطنيNFR في تموز / يوليو 1991؛ لمساعدة المجاميع المتضررة من الإصلاح الاقتصادي، ومحاولة تقديم تعويضات مناسبة لعمال القطاعين العام والخاص الذين قدر عددهم ما بين 4 إلى 8 ملايين عامل من مجموع قوة العمل البالغة 26 مليون عامل تقريبًا والذين جرى الاستغناء عنهم أثناء تنفيذ برامج الإصلاح. والحقيقة أن الهدف من الصندوق هو امتصاص المعارضة النقابية المتزايدة، وخصوصًا مع إدراج تسريح ثلث عدد العاملين تقريبًا في صناعة النسيج وجزء كبير من عمال صناعة السيارات وتطبيق قواعد اتفاقية الجاتGATT في الصناعة والزراعة وهيمنة الاستثمار الأجنبي على جزء كبير

من الاقتصاد الهندي[175].

2- الجماعات التي تمثل الإرث الفكري لغاندي:

وهي شكل فريد من صنع الهنود، إذ تمارس وظائف محددة وتلبية بعض الاحتياجات التي تؤثر في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهند، فأهم ما يميز نشاط هذه الجماعات هو أنه يدور خارج إطار المؤسسات السياسية، فالتغيير الذي تسعى له ينطلق من خلال تنمية الشعور الأخلاقي أساسًا. وقد حظيت هذه الجماعات بمكانة مهمة ومارست تأثيرًا واضحًا في التفاعل الشخصي الوثيق مع المؤسسات الحكومية.

واستندت العديد من هذه الجماعات إلى تعاليم وتقاليد ومبادىء غاندي في تحركها للارتقاء بالقيم الاجتماعية والسعي إلى تحقيق جزء مهم من هذه الأفكار وأبرزها حركة بهودان ياجنا (حركة هبة الأرض) بقيادة أشاريا فينو بهاف176[*] التي ظهرت في عام 1951[177].

فقد قامت الحركة أساسًا على فكرة الحصول على الأرض بدافع المحبة ومنحها للفلاحين الهنود الذين لا يملكون أرضًا، واعتبار هذه الحركة هي الخطوة الأولى نحو التغيير الروحي للمانح والممنوح على السواء وللمجتمع عامة تعويضًا عن المساوىء الاجتماعية، فهي تستهدف إعادة بناء المجتمع على أساس قوة الشعب الروحية والعقلية. وكان سعي بهاف إلى نشر وسيلة خالية من القسر والضغط، فالحرية السياسية تحققت باستقلال الهند عام 1947، أما الحرية الاقتصادية للقرى وسكانها الذين يشكلون حوالي 70% من مجموع سكان الهند، فسترفع من قدر الهند بأجمعها. واعتقد (بهاف) أن القرى يجب أن تصبح مكتفية اكتفاء ذاتيًا من الناحية الاقتصادية، وأن تنتج كل ما تحتاج إليه وخاصة في مستلزمات الحياة الأساسية. وهي عودة واضحة إلى أفكار غاندي حول أهمية اقتصاد القرية الهندية وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي لها. وأعلن بهاف أن هدف حركته هو الحصول على 20 مليون هكتار من أراضي الملاك أي

ما يعادل سدس مساحة الأرض الزراعية في الهند[178].

بدأت الحركة من مقاطعة تيلانغانا في جنوب الهند عام 1951 في محاولة لحل المشكلة الزراعية، بإقناع "الزميندار" أو كبار الملاك بقبول تعويض جزئي وأن يكتفوا بما يفي بحاجاتهم. وفي هذا الصدد، يؤكد بهاف قائلًا: "نحن بحاجة إلى دعم كبار الملاكَ لهذه الغاية يجب أن لا نفرض القوانين وإنما على كل فرد أن يقبلها من تلقاء ذاته، حتى الملاكَ"[179].

أما أهداف الحركة فإن بهاف يشير إليها قائلًا: "إن هدفي ينحصر في إحداث ثورة ثلاثية، فأنا أتمنى أولًا إحداث تغيير في القلوب، وأود ثانيًا أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغيير في طرق العيش وأسعى أخيرًا إلى إحداث تغيير في البنية الاجتماعية"[180]. ولهذا فالحركة في جانب كبير منها تؤكد على القيم الروحية والأخلاقية كوسيلة مهمة في إحداث التغيير الاجتماعي الذي يقود إلى تغيير اقتصادي يأخذ الطابع السلمي دون اللجوء إلى أي وسيلة من وسائل القسر السياسي في المجتمع.

والواقع أن حركة بهاف حظيت بدعم وتقدير العديد من الشخصيات والأحزاب السياسية، فقد قدم حزب براجا الاشتراكي دعمه للحركة، وكرس جايابراكاش ناريان جهوده لدعم الحركة تاركًا العمل السياسي، ووصف أشاريا كريبلاني أحد زعماء حزب المؤتمر الحركة بأنها "أعظم ثورة بعد غاندي"[181] وهو ما يؤكد جانبًا من قوة الحركة في عودتها إلى أفكار ومبادىء غاندي ومحاولة التأكيد على أهمية هذا الإرث في حياة الهند وتطورها السياسي.

ب- تجربة التنمية الهندية ونتائجها :

بعد تشكيل حكومات الأقاليم عام 1937، شكل حزب المؤتمر لجنة تخطيط قومية برئاسة جواهرلال نهرو وممثلين سياسيين عن حكومات الأقاليم وعدد من الخبراء للمساهمة في مناقشات اللجنة. وعندما استقالت حكومات المؤتمر

في بداية الحرب العالمية الثانية، انتهى عمل لجنة التخطيط القومية قبل الأوان، ولم يستطع نهرو تقديم تقريرها حتى عام 1940 قبل وقت قصير من اعتقاله ووضعه في السجن لما تبقى من زمن الحرب. وتضمن التقرير قائمة من الصناعات التي تحتاجها الهند، ورغم أنه لم يحدد الاستثمارات المطلوبة أو وسائل توفير الأموال اللازمة لذلك، إلا أنه وضع مسبقًا "إطارًا" لسياسة نهرو الصناعية فيما بعد ولإنشائه لجنة التخطيط عام 1950(182).

كان الاقتصاد الهندي بعد الاستقلال عام 1947 يحمل السمات المميزة لأي اقتصاد تابع ومنهوب بعد عقود طويلة من الاستغلال، فانتشار الأمية والأمراض وسوء التغذية وعدم توافر السكن الصحي ومياه الشرب النظيفة، واستئثار قلة من الأفراد بالجزء الأكبر من الدخل القومي للبلاد مقابل مستوى معاشي متدني لغالبية السكان. وكان الهيكل الاقتصادي للهند يعاني تشوهًا واضحًا فقد استأثر القطاع الزراعي بنصيب كبير من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة وصلت حوالي 45% من الدخل القومي، ولم تتجاوز نسبة الصناعات التحويلية أكثر من 20% فقط من إجمالي الدخل القومي(183).

أرسى رئيس الوزراء جواهر لال نهرو وحلفاؤه السياسيون ديمقراطية قائمة تعد الأقرب إلى قيم الاشتراكية الفابية وبغية التوافق مع النموذج التنموي السائد في عصره، ذهب نهرو إلى أن الدولة يجب أن تكون الفاعل الأساسي في الحياة الاقتصادية. وكانت الفكرة الأساسية في عملية التنمية الهندية هي مركزية الدولة والاقتصاد الموجه والسعي إلى الاكتفاء الذاتي ووضع قيود حمائية، ولتحقيق ذلك فرضت الدولة ضوابط هائلة على الاقتصاديات الصغيرة والوضعيات المالية، وهو ما ضمن تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية(184).

وكانت خطط التنمية في الهند هي الأداة الرئيسة لتحقيق الأهداف التنموية المرتبطة بالمبادىء الأساسية للدستور الهندي(185). فاستراتيجية التنمية

الهندية في مرحلتها المبكرة استندت إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق نمو ورفاهية سريعة وبما يخلق فرص عمل متزايدة توفر حلًا لمشكلة الفقر، ولهذا استهدفت خطط التنمية الاقتصادية محاربة وإزالة الفقر من الهند[186].

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها خطط التنمية الهندية وأهدافها بمراحل عديدة أبرزها:

1- المرحلة الأولى (1947 - 1950):

بدأت هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الثانية وتقسيم شبه القارة الهندية وهي حقبة من الإصلاح الاقتصادي والتكامل السياسي، وارتبطت هذه المرحلة بظهور مشكلات اقتصادية ترتبت إلى حد كبير على ما خلفه الاستعمار البريطاني من نهب واستغلال، وعانت البلاد نقص الغذاء والمواد الخام فضلًا عن ضغوط التضخم وسجلت الاسعار ارتفاعًا واضحًا بلغ أكثر من 49%[187].

ولهذا سعى قادة الاستقلال للحفاظ على القوى الاقتصادية الموجودة في البلاد وعدم تهديد مصالحها، وإعطائها الضمانات الواضحة لنمو مصالحها الخاصة، وحدد النشاط الحكومي في بعض الصناعات والخدمات كصناعة الأسلحة والسكك الحديدية، وبصدد التأميم فقد تم تأجيل تبني مثل هذا القرار مدة عشر سنوات على أن يكون التعويض عادلًا، وجاء الدستور في المواد 38 و39 منه ليؤكد سلطة الدولة الكبيرة في تسيير العملية الاقتصادية، إلا أن هذه السلطة كانت ضعيفة بشكل فعلي، فالدولة مجبرة على الحفاظ على ميزان القوى الطبقية التي يتجاوز تأثيرها الاقتصادي حدوده ليمتد إلى التأثيرات الدينية والمعرفية، ولهذا فالدولة في ظل هذه الاعتبارات كانت أضعف من إحداث تغيير جذري يضعف قوة هذه القوى. ورغم إنجاز الاستقلال السياسي، فإن الدولة ملزمة بالتقيد بدقة بقواعد اللعبة السياسية والاقتصادية بشكل متكامل[188].

لقد أسهم نهرو بنفسه في فكرة التخطيط، ورأى في نموذج الخطة الخمسية

السوفيتية وسيلة لتعزيز تنمية بلاده، وتم إرساء نظام محكم تحت إشراف الدولة يراقب الاستثمار، والإنتاج، وطاقة المصانع، وأسعار المخرجات، وكتلة رأس المال، ويحدد القطاعات الصناعية التي يجب الاحتفاظ بها للمنتجين الصغار. وعلى الرغم من الترحيب بالقطاع الصناعي الخاص، فإنه أخضع لإطار دقيق من الضبط والتنظيم، ووفق طريقة التنظيم هذه، خضع هذا القطاع للصناعات الحكومية الكبرى التي وجد فيها نهرو العوامل الحيوية للتنمية الوطنية، كما تبنت الحكومات الهندية النظرية التنموية التي اشتهرت آنذاك باسم (الصناعة الخام) والتي تفترض أن التصنيع والتحديث وبلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية سيتحقق فقط من خلال الحماية التجارية، فالحواجز التجارية ستهيئ من الناحية النظرية لمؤسسات التصنيع المحلية مجالًا للازدهار والاستعداد للانطلاق[(189)].

2- المرحلة الثانية (1951 - 1981):

وهي مرحلة طويلة نسبيًا من عمر تجربة التنمية الهندية، وتميزت بتشابه واضح بين حقبها المتعاقبة، ولذلك سوف نتناولها في حقبتين هما:

أولًا: حقبة الخمسينيات والستينيات:

تميزت هذه المرحلة بزيادة سريعة في السكان مقابل بطء في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل نسبة 4.1% في الخمسينيات و3.8% في الستينيات و3.3% في السبعينيات، وزادت النسبة إلى 5.6% في الثمانينيات. وأهم ما يميز هذه المرحلة هو اعتماد التنمية على القطاع العام، إلا أن القطاع الخاص كان له أيضًا تأثير فعال في التنمية في الهند[(190)]. وقد حققت التنمية الاقتصادية تقدمًا في الميدان الصناعي، لكنها لم تعجل ببرنامج مصانع الصلب لتكون في المقدمة، إلا أن التقدم الزراعي كان مخيبًا للآمال. ويبين نهرو سبب ذلك بقوله: "ليس معنى هذا أننا لم نبذل جهدنا، كل ما في الأمر أن الطبيعة كانت ضدنا (فصول سيئة، محصولات رديئة) إلى غير ذلك من العوامل... وهناك

سبب آخر وهو أنه يبدو أننا لم نبذل جهدنا بطريقة تحقق لنا أفضل النتائج. وأن نتذكر أن المشكلة كانت هائلة"[191].

ولذلك تميز الاقتصاد الهندي حتى منتصف الستينيات بركود نسبي في الزراعة وأزمة اقتصادية عميقة إثر النقص في المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى الحرب مع باكستان عام 1965. وتصاعدت الأزمة التنموية مع انهيار مستوى الادخار والاستثمار وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الدخل الفردي[192] إذ بين السيد سي. سوبرامانيام وزير الزراعة الفيدرالي خلال تلك السنوات (1965 - 1967) بأنه: "ينبغي أن نستورد 10 مليون طن و11 مليون طن من الحبوب خلال هذين العامين، وهذا يعد مؤشرًا خطيرًا، فنحن لا نستطيع الاعتماد على الحبوب المستوردة في هذه الأوقات خصوصًا وأنها ستقطع مسافة تبعد 12000 ميل، وخلال السنة التالية من تلك السنوات العصيبة من الجفاف التي أصابت الهند، وصلنا... إلى مرحلة لم نكن نملك في مستودعاتنا خلالها سوى ما يكفي لأسبوعين، ولم يكن هناك شيء في الطريق إلينا"[193].

ثانيًا: حقبة السبعينيات والثمانينيات:

أشرت حقبة السبعينيات نموًا اقتصاديًا من خلال الاعتماد الذاتي على المصادر والإمكانات المتاحة، وحقق الناتج القومي الإجمالي زيادة بمعدل 3.4% في عامي 1973 - 1974 ليرتفع إلى 4.3% بين عامي 1974 - 1979. وبلغ الاحتياطي من العملات الصعبة حوالي 7 مليار دولار عام 1979[194]. "وكان الإنفاق المخصص للاستثمار الصناعي قد أصبح ذا أهمية بالغة منذ الخطة الخمسية 1956 – 1960، ووصل حجم هذه الخطة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان خمسها مخصصًا للصناعة. واستمر الأمر على هذا الحال خلال الخطتين الخمسيتين الثالثة 1961 – 1966 والرابعة 1969 – 1974، لكن خلال خطة الطوارئ 1966 – 1968، لم يكن هناك عمليًا مثل ذلك الاستثمار. وخصصت الخطة الخامسة 1974 - 1978 التي وصلت إلى 17% من الناتج

المحلي الإجمالي ربع الإنفاق المخطط للصناعة. وكان واضحًا أن ذلك موجه لكسر الجمود الناتج عن الركود الصناعي، لكن ذلك لم ينجح أيضًا، فلم تجر الرياح بما تشتهي السفن عندما لم تنجح أنديرا غاندي في انتخابات عام1977"[195].

وبحلول بداية عقد الثمانينيات، وصلت نسبة النمو الاقتصادي إلى 3.5% وارتفعت نسبة نمو السكان إلى حوالي 2.2% في عام 1981، واستمرت نسبة النمو في الدخل عند 1.3%[196]. إلا أن السيدة أنديرا غاندي "واجهت أزمة ميزان مدفوعات، وكان عليها طلب المساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين اعتبرا الهند مجازفة جيدة. وفي الحقبة الممتدة بين عامي 1980 و1984، منح صندوق النقد الدولي قروضًا بقيمة 41 مليار روبية للبلد، وتم تسديد هذه القروض بين سنتي 1985 و1989. وقاومت أنديرا غاندي عام 1980 الضغوط الأمريكية لخفض قيمة الروبية مرة أخرى، لكنها رضخت للمصالح الأمريكية بتخفيف قيود نظام صرف العملات. وكانت تلك أول خطوة مترددة نحو تحرير الاقتصاد الهندي. وأخذت في مدة ولايتها الثانية 1980 – 1984 تشجع القطاع الخاص فيما كانت قد اعتمدت في السابق على القطاع العام، وعمومًا لم يكن ذلك يعني أنها قد تحولت نحو الليبرالية الجديدة، وإنما كان ذلك انعكاسًا لدور الدولة الجديدة في عملية التنمية"[197].

وبتولي راجيف غاندي السلطة، أدرك حاجة الهند إلى التغيير والدفع باتجاه بعض الإصلاحات التي تنكر اشتراكية البلاد. وقام بتغيير القوانين لكي يسمح بالمزيد من الواردات والصادرات، وقدم إعفاءات ضريبية، وخفض عدد الصناعات التي يلزمها الحصول على تراخيص لإنتاج السلع، وضاعف من القيود المناهضة للاحتكار، وسمح للشركات أن تكبر حتى تبلغ قيمتها 80 مليون دولار. وكان هذا كله قليل نسبيًا، ولكنه مثل زيادة تصل إلى خمسة أمثال. وألغى دعم الحكومة لأسعار سلع مثل الأسمنت والألمنيوم. وحققت جميع هذه الإجراءات

نتائج ضخمة، إذ تضاعف نمو البلاد الاقتصادي، وبدأت الشركات تشغيل العاطلين، وزادت الصادرات على نحو مثير. بيد أن أيام الانتعاش كانت قصيرة الأجل، إذ بعد عامين ذوت جهود راجيف غاندي الإصلاحية في مواجهة المعارضة من جانب موظفي الحكومة والفلاحين، ومني بالهزيمة في انتخابات 1989، بعد أن اختنق الناخبون من إثر التضخم المرتفع[198].

والحقيقة أن تأثير النموذج السوفيتي في التخطيط الاقتصادي ظهر واضحًا في تفكير المخططين الهنود، وقد طور البرفيسورP. C. Mahalanobis أفكار النموذج الذي تبنته الخطط الخمسية الهندية والتي وضعت أسس التنمية الصناعية الهندية[199].

وتميزت هذه المرحلة بهيمنة القطاع العام الذي امتص كل الموارد العامة ومحاولة إقامة قاعدة صناعية ضخمة، إلا أن نقص هذه الموارد مقابل التوسع في حجم هذا القطاع والركود الذي عانى منه والإهمال وتعدد هذه المشاريع وما يستلزمه من موارد فضلًا عن حاجة هذه المشاريع إلى مدة زمنية طويلة نسبيًا لكي تؤتي ثمارها، أشر نتائج اقتصادية ضئيلة لهذه المرحلة من التجربة الهندية. والواقع أن الإنفاق المخصص للصناعة كان غير كافٍ في وقت ما، وتوجب على الحكومة أن تبذل جهودًا كبيرة "لتشجيع القطاع الخاص على المضي قدمًا"، وزيادة مشاركته في الاستثمار الصناعي، لكنها بدلًا من ذلك، أعاقت مبادرات القطاع الخاص بطرق عديدة، ولهذا كان في الهند إبان حكم أنديرا غاندي أكبر اقتصاد موجه بشكل شامل في العالم[200].

3- المرحلة الثالثة (1991 - 2004):

شهدت الهند تحولات مهمة منذ تموز/ يوليو 1991 في السياسات الصناعية والتجارية والتعريفات والاستثمار والضرائب. وجاءت هذه السياسات في إطار مفاهيم التحرر الاقتصادي والمنافسة والعولمة، وجاءت للتعايش مع التغييرات التي شهدتها البيئة الدولية.

لقد هبت العاصفة الجيوبوليتيكية وضربت الهند، إذ ارتفعت أسعار النفط في عام 1991 ارتفاعًا كبيرًا بسبب حرب الخليج علاوة على انهيار الاتحاد السوفيتي، وتعطل نظام المقايضة التجارية بين الهند والاتحاد السوفيتي الذي لم تكن فيه الهند تستخدم احتياطيها النقدي من الذهب لشراء السلع من الطرف الآخر[(201)]. وترافقت هذه التطورات مع بعض الممارسات السياسية التي زادت من تدهور الموقف ليصل إلى ذروته في عام 1991، وكان أبرزها[(202)]:

أولًا: تزايد الإنفاق العسكري الهندي بدرجة غير مسبوقة خلال عقد الثمانينيات وبخاصة خلال حقبة راجيف غاندي والذي سعى إلى تطوير القدرات العسكرية الهندية، فقد ارتفعت ميزانية الدفاع خلال حكمه لتصل ولأول مرة إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت 2.5%، وهذا ما جعل الهند في مقدمة الدول المستوردة للسلاح في العالم الثالث، إذ أنفقت نحو 10 مليارات دولار على شراء الأسلحة خلال تلك الحقبة.

ثانيًا: تفاقم التوترات الطائفية والعرقية، مما تسبب في استنزاف قدر كبير من الموارد المالية لضرورات التصدي الأمني لها. وتطور الأمر إلى قيام بعضها بتهديد الأمن الاقتصادي للدولة ذاتها وكان أبرزها إغلاق آبار البترول في ولاية آسام من قبل منظمة اتحاد طلاب آسام.

ولمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، عين رئيس الوزراء ناراسيما راو الدكتور مانموهان سنغ وزيرًا للمالية، وكان سنغ خبيرًا دون أن يتمتع بقاعدة سياسية خاصة به فيما كان راو قويًا من الناحية السياسية لكنه لم يعر من قبل اهتمامًا كبيرًا للاقتصاد. وقام سنغ بإدخال إصلاحات شاملة، فقد خفضت قيمة الروبية بحوالي الخمس، وحرر الاقتصاد إلى درجة كبيرة، وتبنى برنامجًا لإعادة الهيكلة البنيوية[(203)].

فالأزمة في ميزان المدفوعات الهندي في عامي 1990 - 1991 جاءت لتكون نقطة تحول مهمة في صنع السياسة الاقتصادية الهندية، فقد عانت الهند انخفاضًا في احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى أقل من مليار دولار في أوائل عام 1991، وهو ما يكفي لتغطية نحو ستة أسابيع من وارداتها، وذلك مقارنة بنحو 6.5 مليار عام 1987، و4.9 مليار عام 1988، و4.1 مليار عام 1989، كما واجهت عجزًا كبيرًا في ميزان مدفوعاتها خلال العام المالي 1990 - 1991 وصل إلى 9680 مليون دولار، وهو الأمر الذي أسهم في تفاقم أزمة السيولة من النقد الأجنبي ووصل إلى مرحلة العجز عن الوفاء بأقساط الديون المستحقة عليها والتي كانت تصل إلى نحو 30% من قيمة صادراتها الخارجية، وانعكست الأزمة الاقتصادية على معدلات التضخم وأسعار السلع والخدمات، إذ وصل معدل التضخم في ذلك العام إلى أكثر من 17% مقارنة بمعدل أقل من 9% خلال عقد الثمانينيات الأمر الذي تسبب في احتجاجات طلابية عنيفة وعدم اكتراث بالنظام والقانون في أجزاء عديدة من البلاد[204].

ولمعالجة هذا الوضع، نهضت الحكومة بإصلاحات اقتصادية واسعة، فقد نجحت في خفض العجز المالي في الناتج المحلي الإجمالي من 8.3% في عامي 1990 - 1991 إلى 5.9% في عامي 1991 - 1992. إلا أن هذا التقدم كان ضئيلًا في السنوات الخمس اللاحقة بعد بدء الإصلاحات وظل العجز المالي في حدود 6% في عامي 1995 - 1996 وتراجع إلى نسبة 5% في عامي 1996 - 1997[205].

"ومنذ عام 1991، بدأت الدولة الهندية تبتعد تدريجيًا عن الساحة بعد أن اضطرت مرغمة إلى تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية، فقد رفعت العوائق التجارية، وخفضت نسبة الضرائب، وكسرت الاحتكارات الحكومية، وفككت قيود الصناعة، وشجعت المنافسة، وانفتحت على باقي العالم، صحيح أن هذه الإصلاحات كانت بطيئة، ولكنها بدأت تتراكم وتؤتي ثمارها"[206].

وفتح الاقتصاد الهندي للمنافسة الأجنبية من الواردات واقترن ذلك مع تغيير جذري في سياسة الهند تجاه الاستثمار الأجنبي، وجرى تقليص كبير في معظم التعريفات الجمركية من 87% في عام 1990 إلى 27% في عام 1995، مما أدى إلى زيادة انكشاف الصناعة الهندية للمنافسة الأجنبية[207].

وأدت برامج الإصلاح إلى تحسن الوضع الاقتصادي ووصلت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.5% تقريبًا خلال أعوام 1994 - 1997، وتقلصت نسبة التضخم من 13.7% في عامي 1991 - 1992 لتصل إلى 4.8% في عامي 1997 - 1998، وكذلك تراجع حجم الدين الخارجي من 99 مليار دولار في عام 1995 إلى 93 مليار دولار في عام 1997، وانخفضت نسبة خدمة الدين من نسبة 35.3% في عامي 1990 – 1991 إلى نسبة 18.3% في عامي 1997 - 1998[208]، وحددت الخطة الخمسية التاسعة نيسان / أبريل 1997 – آذار / مارس 2002 والتي وافق عليها البرلمان الهندي في كانون الأول / ديسمبر 1996 نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 7% وقدرت الخطة أن الهند تحتاج إلى استثمار أجنبي لا يقل عن 200 مليار دولار[209].

وكان الأهم في الإصلاحات أنها أصبحت توجهًا مهمًا في سياسات الأحزاب الهندية، فبعد الانتخابات العامة عام 1996، والتي هزم فيها حزب المؤتمر الذي كان المبادر بالإصلاح في عام 1991، أصبحت الخصخصة وفتح الاقتصاد للاستثمار الأجنبي أهم مميزات برامج الأحزاب السياسية ومنها حزب بهاراتيا جاناتا[210].

والواقع أن الهدف الرئيس لبرامج الإصلاح الاقتصادي هو محاولة الانتقال السريع بالاقتصاد من وضعه المتدهور نسبيًا عام 1990 إلى اقتصاد أكثر ديناميكية يتوجه نحو السوق، ويشجع بشكل أكبر المبادرة الفردية والسعي إلى مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وتطوير علاقات الهند الاقتصادية مع كل الدول الأخرى، وهو تحول مهم للاقتصاد الهندي وبداية مرحلة جديدة.

وهناك من يرى "أن هذه الأزمة الاقتصادية لم تكن وليدة ظروف استثنائية خاصة بعام 1990 – 1991، وإنما كانت نتاج لتراكمات خاطئة من الممارسات الاقتصادية والسياسية والتي بدأت تظهر في الستينيات ثم استفحلت في السبعينيات. وعلى الرغم من محاولات القيادة الهندية تصحيح المسار خلال عقد الثمانينيات من خلال الإصلاح التدريجي للاقتصاد، غير أن ذلك جاء على حساب المديونية الخارجية للهند والتي ارتفعت من 15,641 مليار دولار في عام 1979 إلى 71 مليار دولار في عام 1991، ثم إلى 91,781 مليار دولار بنهاية عام 1993"(211).

فاستراتيجية التنمية الاقتصادية الهندية لم تنطُ في جوهرها على فلسفة تصديرية استنادًا إلى اتساع السوق وضرورات الوفاء باحتياجاته من السلع والخدمات، وهو الأمر الذي كان له آثاره السلبية للغاية على تطور القدرات الصناعية الهندية، إذ أدى إلى تدني جودة منتجاتها وضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية إلى جانب سياسة الحماية الوطنية التي مارستها الدولة الهندية خصوصًا في عقدي الخمسينيات والستينيات من خلال فرض القيود الجمركية والحمائية ضد الواردات الخارجية(212).

وخلال حقبة (1999 - 2004)، قامت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا ذو التوجه اليميني بتبني جهود الإصلاح الاقتصادي، بل تم تسريع خطواتها في بعض المجالات. فقد تم خلال تلك الحقبة الحد من القيود التي فرضت على التجارة والاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى التوسع الكبير في التجارة وزيادة الاستثمار الأجنبي وتحقيق نهضة في مجالي التكنولوجيا المتقدمة والخدمات. وأصبحت الهند في النهاية بطل رواية الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى طفرات شاملة في مسارها التنموي.

وتجلت محصلة هذه الإصلاحات في دعم قوي لسلطة اتخاذ القرار لدى أصحاب المشروعات التجارية والمديرين، وفي تخلي الدولة عن التدخل ولو

جزئيًا في عملية إدارة الاقتصاد. كما خفت القيود التي كانت تفرضها الدولة على طبقة رجال الأعمال، فانتعشت هذه الطبقة من بين صفوف التكنوقراط ذوي التعليم العالي. وبعد عقود من الارتهان لإمكانات الطبقة الوسطى، أصبح القطاع الخاص يشكل العمود الرئيسي لنمو الناتج القومي الهندي، كما توسعت العديد من الشركات الهندية وأصبح بعض منها علامة تجارية عالمية(213).

4- المرحلة الرابعة (2004 - 2014):

أشرت عودة الدكتور مانموهان سنغ إلى السلطة عام 2004 بداية لمرحلة أخرى من الإصلاحات القوية، إلا أن موقف حكومته الائتلافية التي ترأسها كان مختلفًا عن موقف حكومة المؤتمر بقيادة نارا سيما راو، فقد كان هناك الشيوعيون الذين دعموا الحكومة من الخارج، إذ حصلوا على مقاعد برلمانية في انتخابات عام 2004 أكثر من أي انتخابات سابقة، وكانوا معارضين لأي محاولة لخصخصة مؤسسات القطاع العام(214).

وجاء إعلان برنامج الحد الأدنى للأحزاب الحاكمة بإعلان مشترك لنقطة الانطلاق في السياسة المشتركة، وركز على أربعة أهداف تبدأ من نسبة 8% لنمو الناتج المحلي الإجمالي والتعهد بعدم خصخصة فائدة الإنتاج للاستثمارات المملوكة للدولة، وحل وزارة عدم توظيف المال، ورفع مستوى الإنفاق على التعليم من 2% إلى نسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الإنفاق على البنى التحتية والزراعة(215).

كان على رئيس الوزراء التوفيق بين اتجاهين متعارضين، فمن ناحية كان عليه أن يمضي في النهج الإصلاحي، ومن ناحية أخرى كان عليه أن يلبي تطلعات حزبه والتحالف الحاكم اللذين يدافعان عن بعض آليات التدخل الحكومي في السوق، تلك الآليات التي أعاقت لمدة طويلة نمو اقتصاد الهند. فأكثرية الناخبين الذين أوصلوا حزب المؤتمر إلى السلطة هم في الأساس من الفقراء الذين لم يستفيدوا عمليًا من عملية التحرر الاقتصادي، وتحظى فكرة حماية

سوق العمالة بتقدير مقدس في الهند، وتعد من تراث حزب المؤتمر، ومن المسلمات التي يصعب تغييرها. وعلى الرغم من أن برنامج خلق الوظائف الجديدة لم يقدم الكثير لتطوير إنتاجية الدولة أو تنميتها على المدى البعيد أو حتى تحقيق زيادة حقيقية في الوظائف الجديدة، ومع ذلك يتم الدفاع عن هذه البرامج باعتبارها أحد أشكال مواجهة الفقر.

بالمقابل، رأى أصحاب التوجه الليبرالي أن مثل هذ البرامج عقبة تربك القطاع الخاص المتسم بديناميةِ تسمح له بخلق وظائف أكبر مما يمكن للحكومة تحقيقه. لكن برامج التوظيف الحكومية مع ذلك تظل ذات أهمية رمزية في مجتمع لم تجنِ ثمار الإصلاحات الليبرالية فيه سوى قطاعات بعينها وأقاليم دون غيرها مقارنة ببقية شرائح وأقاليم البلاد. ويجب أن نلاحظ هنا أن 90% من العمال الهنود يعملون في القطاع غير الرسمي[216].

وشهد التصنيع معدلات نمو قوية، فبعد تراجع من 7.1% عام 1999 إلى 2.9% عام 2001 وازداد معدل النمو بسرعة إلى 9.2% عام 2004 وشهدت وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية معدلات نمو أعلى من المنتجات الأخرى وجذب النمو الصناعي في الهند أيضًا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فبعد أن كانت 3,45 مليار دولار عام 2002، وصلت إلى 5,34 مليار دولار عام 2004[217].

وارتفعت وتيرة النمو السنوية لتبلغ 6% خلال حقبة 1980 – 2002 ثم وصلت إلى 7.5% سنويًا في حقبة 2002 – 2006، وبذلك أصبح الاقتصاد الهندي واحدًا من أفضل اقتصادات العالم أداءً خلال ربع قرن. وزادت الصادرات الهندية من 100 مليون دولار في عام 1990 -1991 إلى نحو 100 مليار دولار في عام 2007 أو بزيادة نسبتها 30% من قيمة إجمالي الناتج المحلي، ووصل معدل نمو الاقتصاد الهندي عام 2008 إلى 7.8%. وبسبب الركود الذي رافق الأزمة المالية العالمية عام 2008، وصل المعدل إلى 6.7% فيما وصل معدل

الصادرات الهندية في 2008 - 2009 إلى نسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي. كما ارتفع معدل الدخل الفردي من 1178 دولارًا إلى 3051 دولارًا منذ عام 1980 (بمعيار القوة الشرائية)، فالاقتصاد الهندي اليوم رابع أكبر اقتصاد في العالم، ومن المتوقع أن يتقدم على الاقتصاد الياباني ليحتل المركز الثالث عالميًا[(218)].

وتميز النهوض الاقتصادي الهندي بالاعتماد على الأسواق المحلية أكثر من الاعتماد على التصدير، وعلى الاستهلاك بدلًا من الاستثمار، وعلى الخدمات بدلًا من التصنيع، وأخيرًا على الإنتاج باستخدام التقنية المتقدمة بدلًا من الاعتماد على الأيدي العاملة القليلة المهارة. وكان من نتائج تبني هذا الأسلوب أن بقي الاقتصاد الهندي في الغالب بمأمن من التقلبات العالمية، وأظهر قدرًا "مثيرًا" من الاستقرار لا يقل أهمية عن نسبة توسعه، ولهذا فإن ما يعادل 30 -40% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي يعود سببه إلى زيادة الإنتاجية لا الزيادة في حجم رأس المال أو العمل، ويعد هذا دليلًا حقيقيًا على متانة الاقتصاد وتقدمه[(219)].

والحقيقة أن تجربة التنمية الهندية عانت العديد من العقبات المهمة أبرزها:

أ- دور الدولة في التنمية:

فأهم ما ورثته الهند في تجربتها الاقتصادية جهاز حكومي مترهل وغير فعال، ويحتفظ هذا الجهاز بسلطة قوية تخوله التدخل في السوق وإعاقة المشروعات التجارية وعرقلة قدرة الاقتصاد على خلق وظائف جديدة. وعلى مدى سنوات عدة، وقفت الحكومة الهندية حائلًا دون دخول المؤسسات التجارية في عدد من قطاعات الأعمال تاركة السوق يختار (الصناعات الصغيرة) ومن ثم حالت الدولة دون ظهور شركات كبرى منافسة كان بوسعها دفع هذه الصناعات نحو المنافسة العالمية. كما تعرضت أسواق التجزئة أيضًا للحماية الفاعلة أمام المنافسين الأكثر ديناميكية سواء كانوا محليين أو

أجانب. ولعل بقاء هذا النوع من التنظيمات الحكومية والتي تحظى بدفاع مستميت من المنتفعين ومن ممثليهم السياسيين يشكل حاجزًا "منيعًا" أمام النمو الاقتصادي والتنمية[(220)].

ب- هيمنة الزراعة على النشاط الاقتصادي:

يساهم قطاع الزراعة في الهند بحوالي 32,7% من إجمالي الناتج المحلي وبنسبة زيادة في النمو تبلغ حوالي 3,5%، ويعمل بها حوالي 67% من القوى العاملة ويسهم القطاع الصناعي بحوالي 26,3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 13% من القوى العاملة ويساهم قطاع الخدمات بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به حوالي 20% من القوى العاملة الهندية[(221)].

وأدى الجفاف الشديد في أعوام 1965 - 1967 إلى تراجع واضح في إنتاج الغذاء في الهند، بينما سجل الإنتاج زيادة غير متوقعة وصلت إلى 107,80 مليون طن عامي 1970 - 1971 نتيجة السياسة الزراعية الجديدة[(222)] التي اعتمدت على الأساليب العلمية لتجاوز العقبات في الإنتاج. وخصوصًا مع تطور إجراءات الثورة الخضراء التي بدأت منذ مطلع الستينيات واستفادت منها العديد من الولايات الهندية وأبرزها البنجاب بالطرق الزراعية الحديثة، وكانت الخطة الخمسية الخامسة (1974 - 1979) هي الخطة الأبرز في تطبيق الثورة الخضراء بنجاح واضح في الهند[(223)]. فقد سعت الثورة الخضراء إلى تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي من الغذاء عبر اعتماد عدد من الوسائل التقنية والتنظيمية، مثل تطوير بذور فائقة القدرة الوراثية، والزراعة المحصولية المركبة، والاستعانة بالمخصبات الزراعية، وتوسيع الرقعة الزراعية، واعتماد أنظمة ري حديثة. وتضمن البرنامج أيضًا عددًا من المبادرات التشريعية من أجل ضمان عدم سيطرة الأهداف الربحية التجارية على إنتاج الغذاء، وقد أدى هذا البرنامج الممول جزئيًا من طرف البنك الدولي إلى زيادة مبهرة في الإنتاج

الزراعي الهندي، وهو ما ساعد في جعل الهند واحدة من أكبر دول العالم إنتاجًا للغذاء مع نهاية عقد السبعينيات.

فالقطاع الزراعي وعلى الرغم من نجاح الدولة في تحقيق أهم إنجازاتها الزراعية والمتمثلة في القدرة على التعامل مع موجات الجفاف وشبح المجاعة من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء عبر عمليات التوسع الرأسي والأفقي، فإنها لا تزال بحاجة إلى مضاعفة إنتاجها من الغذاء لتوفير مستوى معيشي مناسب لفقرائها، إذ لم يزد المتاح من الحبوب الغذائية للفرد خلال الحقبة الممتدة من أوائل الخمسينيات حتى أوائل الثمانينيات عن 145 كجم إلى 167 كجم سنويًا فقط. علاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف المساحة المزروعة في الهند لا تزال تعتمد على الأمطار، الأمر الذي يعني إمكانية تعرض الاقتصاد الهندي إلى هزات اقتصادية في حالة حدوث موجات الجفاف وانخفاض إنتاجها من الغذاء كما حصل في أعوام سابقة[224].

وتبقى الحقيقة القائمة هي الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعي إلى أكثر من 360 مليون طن من الحبوب الغذائية خلال العقدين القادمين، وهو ما يسد الاستهلاك المحلي ويترك فائضًا جيدًا للتصدير، وهو ما يفرض تطورًا في البحث واستخدام التكنولوجيا لتوسيع الزراعة فضلًا عن التسويق والادخار والتوزيع. وبما يجعل من عملية الاكتفاء الذاتي في الغذاء حقيقة قائمة، وإنجازًا مهمًا في تطور التجربة الهندية والتخلص من الاعتماد على الاستيراد من الخارج.

فالهند بحاجة اليوم إلى زيادة الإنتاج من الغذاء الذي يجب أن تكون فيه مساحة الأرض الصالحة للزراعة أقل في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات تحويل أراضي المحاصيل الزراعية إلى استخدامات غير زراعية، مقترنة بالحاجة إلى مئات آلاف المدارس الجديدة، معظمها في المناطق الريفية. فإذا كان سكان الريف في الهند سيحصلون على مدارس جيدة، فإن ذلك سيعني تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى مبانٍ للمدارس، أضف إلى

ذلك البنية التحتية الأساسية الأخرى التي تفتقر إليها المناطق الريفية فيزداد الرقم[225].

وتبين الدراسات أن الطلب على الحبوب في عام 2000 تزايد من أدنى مستوى له والذي هو حوالي 191 مليون طن إلى أعلى مستوى والذي وصل إلى 286 مليون طن، وسيزداد إلى حوالي 340 مليون طن بحلول عام 2020، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل مهمة أبرزها[226]:

1- النمو المتزايد في عدد السكان، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان الهند إلى 1,3 مليار بحلول عام 2020.

2- النمو الاقتصادي المتزايد مما يزيد من مستوى الاستهلاك.

3- التغير الواضح في أسلوب الحياة، والميل إلى استهلاك المنتجات الحيوانية بسبب الزيادة في الدخل، فالزيادة في استهلاك المنتجات اللانباتية يؤدي إلى زيادة في استهلاك الحبوب كذلك.

ج- الضغط السكاني المتزايد:

أوضح نهرو منذ وقت طويل أن الهند تعاني زيادة في السكان، وأنها بحاجة ملحة لتحديد النسل إذا أريد خفض معدل الوفيات فيها وإبقاؤه منخفضًا بعد ذلك وضمان مستوى معاشي أفضل للجميع، ولهذا لجأت الحكومة الهندية إلى تشجيع تنظيم الأسرة باعتباره جزءًا لا يتجزأ من مشروعها لتجديد الاقتصاد[227].

فعند استقلال الهند عام 1947، كان عدد سكانها حوالي 320 مليون نسمة، وبعد مرور أكثر من خمسين عامًا، ارتفع عدد السكان بأكثر من ثلاث مرات، إذ كانت الزيادة السكانية بنسبة 1,9% كل عام وبمعدل يصل إلى 18 مليون نسمة، وتعود الزيادة السكانية إلى التحسن في الوضع الصحي، واستمرار الزيادة في

الولادات وتقلص نسبة الوفيات بعد التخلص من العديد من الأمراض[228].

والواقع أن النمو السكاني الضخم يقلل من المكاسب التي يحققها الاقتصاد، فخلال حقبة 1953 - 1965، قدرت مصادر الأمم المتحدة أن إنتاج الغذاء في الهند زاد بنسبة 29%، إلا أن نصيب الفرد من هذا الإنتاج كان أقل من 1%[229]. وهو ما يطرح جانبًا مهمًا من مشكلة الزيادة السكانية وهذا ما يؤكده أحد السياسيين الهنود بقوله: "في بلد نامي مثل بلدنا يحبط النمو السكاني السريع الجهود المبذولة من أجل التنمية وتحقيق تحسن ملموس في مستوى المعيشة"[230].

وتمثل الهند بحجمها السكاني الضخم واقتصادها الآخذ في التوسع السريع سادس أكبر مستهلك للطاقة في العالم. ولكي تحافظ على معدل نمو مقداره 6% سنويًا خلال العقدين المقبلين، ستضطر إلى زيادة استهلاكها من الطاقة بنحو 5% سنويًا. وإذا كانت تستورد حاليًا 70% من إجمالي ما تستهلكه من النفط، فسيرتفع هذا الرقم في عام 2020 إلى 90% بحسب مؤشرات الاستهلاك الحالية. ومن ثم أصبحت الهند فاعلًا أساسيًا في أسواق الطاقة العالمية، ويسهم طلبها المتزايد على الطاقة في تحديد الأسعار العالمية لهذه الموارد الاقتصادية[231].

وتشير إحدى الدراسات إلى أن معدل النمو السكاني في الهند يبلغ 1,8% ويمكن توقع هبوط معدل النمو إلى 1,5% بحلول عام 2020، وزيادة الاستثمار في التعليم الأساسي، والعناية الصحية الأولية مقابل تخفيض معدل النمو السكاني لتحقيق تقدم وتطور في البلاد. وتوضح التوقعات أنه عندما يكون عدد السكان 1,2 مليار في 2010، فإن إجمالي الناتج المحلي للفرد سيكون 762 دولارًا أمريكيًا مع ثبات الأسعار (وتكافؤ في القوة الشرائية يعادل 3146 دولارًا) وعدد سكان يقارب 1,4 مليار بحلول 2020، وسيكون دخل الفرد 1540 دولارًا

بالأسعار الحالية (وتكافؤ قوة شرائية يعادل 6355 دولارًا)(232).

د- التفاوت الاقتصادي:

أهم ما يميز الهند هو الاختلافات الدينية والإثنية واللغوية الشديدة وتترافق معها اختلافات اقتصادية أفقية وعمودية، وهو ما يثير العديد من القضايا المهمة أبرزها حصة الأفراد من الدخل وما يرتبط بها من مشكلة الفقر والتفاوت الإقليمي الكبير في الهند.

فحالة الفقر برزت بشكل واضح في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، فخلال هذه الحقبة، ألقت المقادير بأكثر من مائة وعشرين مليون هندي إلى حضيض الفقر، وأدى التضخم الذي بلغ 17% إلى تآكل الدخول المنخفضة. وبحلول العام 1991، أصبح 330 مليون نسمة أو اثنان من بين كل خمسة هنود يعيشون تحت خط الفقر، وانهارت الموارد المالية للحكومة، وأضحت الهند أمام كارثة محققة(233).

وعلى الرغم من النمو السريع الذي شهدته الهند خلال عقد التسعينيات ومابعده، فإنه لم يكن هناك تحسن في معدل الحد من الفقر سوى بـ 1% سنويًا، ولعل هذا أحد أشكال التناقض الأخرى في الاقتصاد الهندي خاصة أن النمو الاقتصادي هو المحرك الأول الفاعل في الحد من الفقر(234).

والحقيقة أن قضية الفقر تأخذ أهمية متزايدة في صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء وجود أكثر من 300 مليون ناخب من الفقراء وليس هناك من وسيلة سياسية لتجاوز ضغط هذه القاعدة الواسعة من الشعب، وهذا ما يجعل من القضية مسألة مهمة في برامج الأحزاب السياسية في الهند بشكل أكثر من غيرها من دول العالم الثالث.

ونتيجة التباين الاقتصادي في الهند، ظهرت ثلاث طبقات هندية خلال الخمسين عامًا منذ الاستقلال. الأولى وهي الطبقة الوسطى العليا والتي تشكل

حوالي 20% من السكان وهي بحدود 193 مليون نسمة. والثانية وهي التي استفادت من منافع النمو السياسي والاقتصادي منذ عام 1947، وهي بنسبة حوالي 45% أي بحدود 434 مليون نسمة. والثالثة والتي تشكل الطبقة الأدنى وتعيش في حالة فقر ونسبتها 35% وعددها حوالي 338 مليون نسمة[235].

ويبقى التساؤل حول حل مشكلة الفقر في ظل تطبيق سياسة اقتصاد السوق منذ عام 1991، فبعض الدراسات تشير إلى أنها ساهمت في تقليص مستويات الفقر، وتراجعت نسبة ممن هم تحت خط الفقر من 38,29% في عامي 1987 - 1988، إلى نسبة 32,84% في عامي 1993 - 1994 أي بانخفاض مقداره 5,45%، على الرغم من تراجع قيمة الروبية الهندية من 7,5 روبية للدولار الواحد في عام 1970 إلى 44,5 روبية للدولار الواحد عام 2000[236]. لقد أدى الإصلاح إلى تحسن وضع مئات الملايين من الهنود وانتقلوا من أقصى حالات الفقر إلى مصاف الفقراء العاديين، ومع هذا فإنه في عام 2005، كان لا يزال هناك 36% من سكان الهند يعيشون بأقل من دولارين في اليوم وفق ما يفيد بنك التنمية الآسيوي. ويؤكد هذه الرؤية السيد فيجاي كلكار وزير المالية الهندي الأسبق بقوله: "ثمة مجموعة فريدة من العوامل التي تشير إلى أن الهند أضحت على أعتاب عصر ذهبي من النمو. وإذا أمسكنا بهذه اللحظة يمكن للهند أن تتجاوز حالة الفقر، ويمكن للأجيال القادمة أن تحظى بحقبة رخاء غير مسبوقة، وأن يكون لها رأي حاسم في تشكيل النظام الاقتصادي الكوكبي والسياسة العالمية"[237]. ولا يزال الجدل قائمًا حول مدى نجاح الإصلاح الاقتصادي في حل مشكلة الفقر في الهند.

والواقع أن التفاوت الاقتصادي في الهند ترافق مع تفاوت في التعليم والثقافة، وهو ما يظهر في مشاكل اجتماعية واقتصادية للولايات الكبيرة مع تجربة التنمية. فالتعليم في الجانب الاجتماعي والعمل خارج مجال الزراعة في الجانب الاقتصادي لهما آثار واضحة في تجربة التنمية الهندية ونتائجها، ولا

زالت العديد من الولايات الهندية بحاجة إلى استثمارات واسعة لتنمية القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما ولّد العديد من المشاكل في السياسة الهندية.

وتبقى المفارقة الغريبة في التجربة الهندية هو أن الرخاء بدأ في الانتشار في البلاد مع وجود سوء نظام الإدارة الحكومية. فوسط ازدهار اقتصادي يقوده القطاع الخاص يفتقر الهنود إلى أبسط أنواع الخدمات العامة، وهذا عكس ما كان عليه الوضع في السابق، ففي العهد الاشتراكي في الهند، كان ما يشغل بال الهنود هو النمو الاقتصادي، ولكنهم كانوا فخورين بما يتمتعون به من نظام قضائي وإداري وشرطة على مستوى عالمي من الكفاءة والأداء. أما اليوم فإن الدولة المركزية القديمة والبيروقراطية الهندية تمر بمرحلة وهن وانحلال، وأداؤها سيئ للغاية في القطاعات التي تمس الحاجة إليها مثل توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية ومياه الشرب، أما المجالات التي لم تكن هناك حاجة لوجود الحكومة، فقد بدأت للتو بالتخلي عن عادة خنق القطاع الخاص[238].

هـ- الفساد:

يعد استشراء الفساد من أهم المشكلات التي تواجه التجربة الهندية، ويمكن القول بأنه يشكل تهديدًا حقيقيًا لبنية النظام السياسي الهندي وللحكومات الهندية المتعاقبة. ويمكن التمييز بين مظهرين وإن كانا مترابطين من مظاهر الفساد في الهند وهما[239]:

أولًا: الفساد الإداري:

يتركز تقليديًا في المستويات الوظيفية الدنيا والمتوسطة بصفة خاصة، حتى أنه يكاد يكون ممنهجًا، ويشمل شبكة معقدة من الفاعلين، بحيث إن أي رافض له داخل الوحدة الإدارية تتم مضايقته ونقله إلى مكان آخر. والصورة الأكثر

شيوعًا لذلك الفساد تتمثل في إنهاء الأوراق والإجراءات الخاصة بالخدمات اليومية التي يحتاج إليها المواطن الهندي. وهذه الصورة من الفساد هي التي يعانيها الفقراء الهنود بدرجة أساسية، بينما تنتشر الصورة المتعلقة بالمجالات المهمة، مثل الضرائب، والتعاقدات، والرخص للمشروعات وغيرها، والتي يتمتع فيها الموظف بسلطة تقديرية بين المستويات المتوسطة والعليا من البيروقراطية الهندية؛ نظرًا لارتفاع قيمة الرشاوى مقابل إنهائها[240].

ثانيًا: الفساد السياسي:

يعد الأهم في الهند، وقد تميزت التجربة الهندية بهذا المظهر بوضوح نتيجة لطول بقاء حزب المؤتمر في السلطة وغياب الرقابة السياسية الفاعلة. فقد انطلقت الأصوات الناقدة للفساد من داخل حزب المؤتمر وكان السيد فيروز غاندي زوج السيدة أنديرا غاندي أبرز الأصوات فيها، وأدى ذلك إلى الكشف عن فضيحة مندهار التي زعزعت شركة التأمين على الحياة (شركة الهند للتأمين) وأجبرت من ثم وزير المال في ذلك الوقت ت. ت. كريشنا فاشاري على الاستقالة[241]. الآن، تزايد الفساد في الهند وخصوصًا مع بدء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ عهد راجيف غاندي (1984 - 1989) ومن بعده عهد ناراسيماراو (1991 - 1996)، وقد طالت اتهامات الفساد رؤساء وزراء سابقين كما امتدت إلى وزراء في الحكومة المركزية[242].

وفي مطلع عام 1996، أثيرت قضية فساد مالي في الحكومة الهندية أدت إلى استقالة سبعة من وزراء حكومة ناراسيما راو وكذلك حاكما ولايتي كيرالا وأوتار براديش اللذان قدما استقالتهما في شهر آيار / مايو 1996 وهي ضربة قوية لحزب المؤتمر. وامتدت الاتهامات إلى رئيس الوزراء نفسه وتورطه في قضايا فساد مالي، وهو ما ساعد في تراجع شعبية الحزب وتزايد قوة المعارضة وخصوصًا حزب بهاراتيا جاناتا[243] الذي تصاعدت قوته بشكل واضح في الحياة السياسية في هذه المرحلة.

وفي عام 1998، برزت ظاهرة جايا لاليثا رئيسة حزب درافيديا مونتيرا كازاجام (EADMK) في ولاية تاميل نادو، والتي سبق أن تولت منصب رئاسة الوزراء في الولاية وهي متهمة بعشرات قضايا الفساد. ولجأت إلى المشاركة في الحكومة المركزية لغرض كسب تأييد الحكومة تجاه قضايا الفساد الموجهة إليها وسحبها أو على الأقل تأجيلها لكي لا تقدم إلى المحاكم، إلا أن نزاهة القضاء واستقلاله في الهند جعل الحكومة المركزية عاجزة عن تلبية جميع مطالب السيدة لاليثا، والتي تذرعت بقضية إقالة الحكومة لقائد القوات البحرية (بها غوات) لتسحب الثقة من الحكومة في البرلمان[(244)]. وعكست القضية جانبًا مهمًا من قضية الفساد الذي امتد ليشمل قطاعات واسعة من الحياة السياسية في الهند وهو ما يجعل من وضع قوانين المحاسبة ضرورة ملحة في البلاد.

فالظاهرة الملفتة للنظر في التجربة الديمقراطية الهندية هو دخول العديد من الزعماء والنواب إلى الساحة السياسية، فالانتخابات العامة هي المنفذ لدخول هؤلاء ونجاحهم فيها بمنحهم سلطة سياسية أو اجتماعية والتي يستعملها بعضهم لتحقيق مصالحه الشخصية، وأدى هذا إلى نمو الفساد في الهند بشكل كبير. وقد استغل النواب الفاسدون ثلاث خصائص مهمة في الديمقراطية الهندية وهي[(245)]:

الخاصية الأولى: وهي المدة التي تفصل بين الانتخابات، وهي مدة كافية نسبيًا لتجميع الثروة والاستفادة من المنصب السياسي.

الخاصية الثانية: الاستفادة من تجربة الناخبين وقدرة النواب في التلاعب بنتائج هذه التجربة لصالحهم والاستفادة من أصواتهم وخصوصًا بعد فشل من انتخب سابقًا في تحقيق مطالبهم.

الخاصية الثالثة: عدم فاعلية مؤسسات المحاسبة المختصة في الحياة

السياسية.

والأهم في قضية الفساد وانتشاره هو التحرك للحد من مظاهره وتداعياته. ونعتقد أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون اتخاذ إجراءات فاعلة على عدة مستويات هي:

1- تأكيد دور البرلمان الهندي في وضع تشريعات محاسبة في قضايا الفساد، وبشكل فاعل إلى جانب مسؤولية الجمعيات التشريعية في الولايات في هذا المجال.

2- دور الأحزاب السياسية وخصوصًا الكبيرة منها في الحد من مظاهر الفساد، واتخاذ إجراءات فاعلة للحد من النشاط السياسي للأعضاء المتهمين بذلك.

3- تفعيل دور مؤسسات الرقابة على الفساد وجعل القضية مسألة وطنية في البلاد.

ج - المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها:

لعبت المؤسسات المالية الدولية وتحديدًا مؤسسات بريتون وودز (BWI) وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورًا مهمًا في التوجهات السياسية للعديد من دول العالم الثالث.

وفي الهند، واجهت الحكومة ضغوطًا أمريكية ضد توسيع صناعة الفولاذ تحت سيطرة القطاع العام خلال مرحلة نهرو (1947 - 1964)، وكانت الضغوط مثالًا واضحًا لربط المساعدة الاقتصادية بالتنازلات السياسية وخصوصًا عندما لا يكون البلد المتلقي للمساعدة طرفًا في الأحلاف العسكرية.

وتكررت الحالة نفسها في مرحلة أنديرا غاندي الأولى (1966 -1977) عندما رفض الرئيس الأمريكي جونسون إطلاق 480 مليون طن من المساعدات الغذائية[246] بعد الجفاف الشديد الذي أصاب الهند في عامي 1965 - 1966،

والذي أضرّ بالاقتصاد الهندي بعد مدة قصيرة من الحرب الهندية - الباكستانية عام 1965، والتي أعقبها وقف الولايات المتحدة لكل أشكال المساعدة للهند. وتزايد تدهور الموقف الاقتصادي، وأعلنت السيدة أنديرا غاندي في عام 1966، قبول كل مطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت الهند معتمدة بشكل كبير على العون الخارجي القادم من الكونسورتيوم[247](*) من أجل تمويل خطط التنمية[(248)]. وهذا ما ظهر واضحًا في الخطة الخمسية الرابعة (1966 - 1971) فقد كان المخطط أن تكون المساعدة الأجنبية للخطة بحدود 8,5 مليار دولار من الولايات المتحدة وحلفائها إضافة إلى مليار دولار من الاتحاد السوفيتي (السابق)[(249)]. وكان واضحًا أن قبول شروط المؤسسات المالية الدولية هو مؤشر مهم لفشل السياسة الاقتصادية في الهند، ولهذا أدى اللجوء إلى المساعدة الأجنبية إلى زيادة الواردات التي لها بدائل محلية بعد قبول شروط الصندوق في تحرير الاستيراد من القيود التي كانت مفروضة من قبل الحكومة. ودفعت أزمة النقد الأجنبي الحكومة الهندية إلى إعادة جدولة فوائد الدين الخارجي البالغة 407 مليون دولار عام 1967، وتجميد عملية تسديد الديون لمدة أربع سنوات مقابل الأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي اشترط[(250)]:

1- تخفيض قيمة الروبية الهندية.

2- إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والترحيب بالاستثمارات الأجنبية.

3- رفع أسعار الفائدة وزيادة الضرائب بنسبة 10%.

4- الحد من الدور القيادي للدولة في مجال التنمية.

والحقيقة أن كل الشروط السابقة تصب في مصلحة رأس المال الأجنبي؛ لتزيد من منافعه، وتضع قيودًا كثيرة على حرية الدولة في التدخل لحماية الشريحة

والذي أضرّ بالاقتصاد الهندي بعد مدة قصيرة من الحرب الهندية - الباكستانية عام 1965، والتي أعقبها وقف الولايات المتحدة لكل أشكال المساعدة للهند. وتزايد تدهور الموقف الاقتصادي، وأعلنت السيدة أنديرا غاندي في عام 1966، قبول كل مطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأصبحت الهند معتمدة بشكل كبير على العون الخارجي القادم من الكونسورتيوم[247](*) من أجل تمويل خطط التنمية[(248)]. وهذا ما ظهر واضحًا في الخطة الخمسية الرابعة (1966 - 1971) فقد كان المخطط أن تكون المساعدة الأجنبية للخطة بحدود 8,5 مليار دولار من الولايات المتحدة وحلفائها إضافة إلى مليار دولار من الاتحاد السوفيتي (السابق)[(249)]. وكان واضحًا أن قبول شروط المؤسسات المالية الدولية هو مؤشر مهم لفشل السياسة الاقتصادية في الهند، ولهذا أدى اللجوء إلى المساعدة الأجنبية إلى زيادة الواردات التي لها بدائل محلية بعد قبول شروط الصندوق في تحرير الاستيراد من القيود التي كانت مفروضة من قبل الحكومة. ودفعت أزمة النقد الأجنبي الحكومة الهندية إلى إعادة جدولة فوائد الدين الخارجي البالغة 407 مليون دولار عام 1967، وتجميد عملية تسديد الديون لمدة أربع سنوات مقابل الأخذ بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي اشترط[(250)]:

1- تخفيض قيمة الروبية الهندية.

2- إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والترحيب بالاستثمارات الأجنبية.

3- رفع أسعار الفائدة وزيادة الضرائب بنسبة 10%.

4- الحد من الدور القيادي للدولة في مجال التنمية.

والحقيقة أن كل الشروط السابقة تصب في مصلحة رأس المال الأجنبي؛ لتزيد من منافعه، وتضع قيودًا كثيرة على حرية الدولة في التدخل لحماية الشريحة

الأوسع في المجتمع الهندي وهو ما يجعلها شروطًا جائرة تساهم في إضعاف بنية البلاد الاقتصادية. وكان هذا واضحًا في الأزمة النفطية عام 1973 التي جاءت لتزيد من مصاعب الاقتصاد الهندي، وزادت نسبة التضخم إلى 20% تقريبًا، وقد اقترنت الأزمة بارتفاع الأسعار وتناقص المخزون الغذائي والفساد وتزايد البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي(251).

وترافقت هذه الأزمة مع تعرض الهند لموسم جفاف شديد عامي 1973 - 1974 أدى إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية وبأسعار مرتفعة من السوق العالمية، وأدى ارتفاع أسعار الواردات من الأغذية إلى تزايد العجز في الحساب الجاري وصل إلى 594 مليون دولار، وتم تغطية المبلغ من الاقتراض الخارجي، وترتب على ذلك تزايد الدين الخارجي الذي وصل إلى 16 مليار دولار عام 1975(252). وكانت تداعيات هذه الأزمة عاملًا مهمًا في إعلان حالة الطوارىء عام 1975 والتي ترتب عليها هزيمة حزب المؤتمر في الانتخابات العامة عام 1977، وكان واضحًا أن نموذج التنمية الاقتصادية في الهند يواجه مصاعب وعقبات جدية أدت إلى تزايد اعتماد الهند على الدعم الخارجي لتوفير احتياجات البلاد من المواد الغذائية.

ولتجاوز الوضع الاقتصادي السيئ، بدأت الهند مرحلة من الإصلاحات الاقتصادية منذ مطلع عام 1981 استلزمت توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لقرض بقيمة ستة مليارات دولار بهدف سد الاحتياجات المتزايدة للعملة الأجنبية. وحققت الإصلاحات نموًا في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات وفي خدمات التبادل الخارجي(253). وكان من أهم مؤشرات تأثير سياسة الصندوق هو توحيد المبادلات النقدية الخارجية في مجال التصدير وتعويم العملة وفرض الخصخصة على القطاعات الاقتصادية المهمة في الهند(254). وتمثل هذه الحقبة ونتائجها نهاية المرحلة الأولى من برامج الإصلاحات الاقتصادية في الهند.

وشهد مطلع عقد التسعينيات تزايد اعتماد الهند على المؤسسات المالية الدولية، وحصلت على قرض بقيمة 1.7 مليار دولار عام 1991 من صندوق النقد مقابل تطبيق برنامجه في الهند، وتطلب ذلك قيام الحكومة بتقليص نفقاتها في البرامج الاجتماعية وبرامج البنى التحتية، وإلغاء إعانات الدولة وبرامج الدعم بما فيها المواد الغذائية وبيع بعض الشركات العامة إلى المستثمرين الأجانب وإغلاق البعض الآخر منها وتحرير التجارة وحرية دخول رأس المال الأجنبي وفرض إصلاحات مهمة أخرى في النظام المصرفي والمؤسسات المالية وعموم الهيكل المالي للهند[(255)].

وفي عهد حكومة ناراسيما راو (1991 - 1996)، تزايدت عملية فتح الاقتصاد الهندي أمام الاستثمار الأجنبي، وركزت الحكومة على إصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية، وتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي قصير الأجل إلى البلاد، وتأسيس الهيئات الاقتصادية، ووضع التشريعات المالية وتفعيل دور رأس المال، وفتح سوق الأسهم في تشرين الثاني / نوفمبر 1992 أمام مساهمة مؤسسات الاستثمار الأجنبي، إلا أن الحكومة لم تنجح في خفض العجز المالي أو خصخصة القطاع العام بشكل كامل[(256)]. وكان واضحًا أن سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية أصبحت خاضعة لتوجيهات وشروط المؤسسات المالية بموجب اتفاقية التكييف الهيكلي للاقتصاد والموقعة عام 1991، وتحديدًا عندما قدم مشروع الميزانية إلى مجلس الشعب في شباط / فبراير 1992[(257)].

وبالرغم من حالة عدم الاستقرار الحكومي خلال حقبة 1996 -1999، فإن السياسة الاقتصادية الهندية استمرت في عملية الإصلاح الاقتصادي، واتخذت العديد من الخطوات المهمة نحو تحرير الاقتصاد الهندي وتطبيق التزامات منظمة التجارة العالمية. فقد وضعت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا خطوات مهمة لتحرير سوق التأمين بإصدار قانون يسمح بفتح قطاع التأمين أمام

شركات التأمين الأجنبية، إلا أن الحكومة سرعان ما سقطت قبل إنجاز تطبيق القانون في نيسان / أبريل 1999[258].

والواقع أن هذه المرحلة أشرت تزايد توجه التجارة الهندية نحو الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وروسيا والتي وصلت إلى 46,9% من صادرات الهند، مقابل 10,2% من الصادرات نحو دول الأوبك والدول الآسيوية الأخرى. وتزايد حصة البضائع الهندية في الصادرات من 77,8% في عامي 1998 - 1999 إلى 80,8% في عامي 1999 -2000[259]. وأدت كل هذه السياسات إلى تزايد عدد الفقراء وتزايد انكشاف الاقتصاد الهندي أمام المنافسة الأجنبية وبالشكل الذي لا يحقق سوى مصالح رأس المال الأجنبي ويفقد التجربة الهندية قدرة القرار الاقتصادي المستقل عن الدعم الأجنبي.

المبحث الثالث: دور العوامل والقوى الاجتماعية

يعدّ المجتمع الهندي واحدًا من المجتمعات الكبيرة التي تتميز بتعدد الأصول الدينية والطبقية المختلفة. فهذا المجتمع ضم أجناسًا متعددة وبيئات مختلفة أدت إلى اختلاف العادات والتقاليد والأديان فضلًا عن التعددية اللغوية، فالتباين الجغرافي بين أجزاء الهند اقترن بتباين لغوي وديني وثقافي، ومهدت هذه التعددية إلى جعل البلاد أجزاء متعددة في ظل غياب أواصر الانسجام والتفاعل وغياب الروابط المشتركة بين هذه الأجزاء.

وقد أسهمت طبيعة المجتمع الهندي وما يتميز به من نظام طبقي ديني جامد وشيوع الظلم والاضطهاد بين أبناء المجتمع في ظهور أديان جديدة غير الهندوسية كالبوذية واليانية، وسهّل ذلك دخول أديان أخرى وانتشارها في الهند كالإسلام مثلًا. وفي ضوء ذلك، نجد أن المجتمع الهندي يبرزُ تنوعًا مهمًا اتخذ أشكالًا متعددة أهمها:

أ- التنوع العرقي والجغرافي:

كانت الهند دائمًا خليطًا من الشعوب. وباستثناء بعض الذين كانوا هناك منذ ما قبل العصر الجليدي، فأول القادمين إلى الهند واستوطنوا هناك هم الأقزام الزنجانيون الآسيويون والأستراليون الأوائل. بينما كون المهاجرون من شواطئ البحر المتوسط ومن آسيا الدرافيديان الموجودين الآن في الأجزاء الجنوبية من الهند.

ظهر المزارعون في الهند لأول مرة في عام 4000 قبل الميلاد. وكان ذلك في تلال بلوشستان في الشمال الغربي في وادي نهر الإندوس، إذ سمحت التقنيات المتطورة بخزن القمح والشعير إلى أبعد من الحاجات اليومية. وهكذا ظهرت مدينتا هارابا وموهنجودارو في عام 2300 قبل الميلاد، وأقامتا مدنية أكثر تقدمًا حتى من آريانز التي ظهرت بعد ذلك. إلا أن هذه المدنية تهدمت ليس من الفاتحين الآريان، بل بسبب الفيضانات عندما غيّر نهر الإندوس مجراه، ولعل ذلك كان بسبب الهزات الأرضية التي حدثت حوالي عام 1700 قبل الميلاد[260].

ففي الجانب العرقي، نجد الهجرات الآرية التي حدثت قبل 5000 سنة من عصر حضارة وادي الإندوس قد استوعبتهم الهند وتشرّبتهم، وكان هذا أول تمازج ثقافي كبير بين الآريين والدرافيديين ومنه نمت العروق والثقافة الهندية الأساسية التي انطوت على عناصر مميزة من كل منها. وفي العصور اللاحقة، أقبلت عروق وأجناس كثيرة، وأحدثت هذه الهجرة تغييرًا في صورة الهند ثم امتصتهم البلاد[261].

وتتكون الهند جغرافيًا من ثلاثة أقسام رئيسة هي[262]:

أولًا: المرتفعات الشمالية (جبال الهيملايا):

تعدّ جبال الهيملايا حاجزًا جبليًا عظيم الارتفاع والامتداد، وهي خالية من الممرات إلا في الشمال الغربي، ولهذا الحاجز أثر واضح في تكوين الهند

الطبيعي والبشري، فقد لعبت دورًا مهمًا في جغرافية الهند المناخية وتميزها عن منطقة وسط آسيا، ومن الناحية البشرية فقد حمى هذا الحاجز الهند وجعلها في عزلة نسبية.

ثانيًا: السهول الوسطى:

وتقع بين الجبال الالتوائية الحديثة في الشمال وهضبة الدكن القديمة، وتعد هذه السهول من أخصب بقاع الهند وأكثرها سكانًا.

ثالثًا: هضبة الدكن في الجنوب:

وتعدّ من المناطق الخصبة، وتتميز بوجود العديد من المرتفعات من الشرق والغرب. وتقطع الأنهار سطح الهضبة بعضها نحو سهل ملبار والآخر نحو سهل كرومندل. وأهم هذه الأنهار نهر مهندي وكشناوكوافري، وتنحدر جميعها نحو خليج البنغال، وتمر الأنهار بمناطق شديدة الخصب مزدحمة السكان وتشبه سهل السند والكنج.

والواقع أن التباين السكاني الشديد بين الشمال الأندو - آري وبين الجنوب الدرافيدي قد تزايد مع تركز السلطة السياسية والاقتصادية في الشمال، وأدى هذا إلى ظهور العديد من الحركات السياسية المتطرفة والتي تستهدف إعطاء دور بارز لشعب الجنوب سياسيًا واقتصاديًا، ونقد هيمنة البراهمة على مقاليد السلطة السياسية، وهذا ما أعطى المعارضة الجنوبية دورًا بارزًا في التجربة البرلمانية الهندية.

ب- التنوع الديني:

تحتوي الهند على كل أديان العالم الرئيسية، ويتباين عدد معتنقي كل دين من ولاية إلى أخرى. وقد سعى الزعماء الهنود لاستيعاب الدين بأدنى مستوى ممكن. وبالرغم من ذلك، فقد اضطّر هؤلاء الرؤساء إلى تقديم التنازلات للجماعات الدينية، وهو ما كان يحدث برغم إرادتهم غالبًا. وبدا أن جواهر لال

نهرو كانت لديه حساسية فعلية إزاء الدين، إذ وضع العلمانية والاشتراكية بوصفهما هدفه الأكبر. ومع ذلك، فقد أضفى الدستور الهندي والإجراءات البرلمانية اللاحقة قدرًا كبيرًا من الدعم على الكيانات الدينية، إذ خصصت مقاعد في المجلس التشريعي للمسلمين وأعضاء المجموعات الدينية الأخرى التي تشكل أقلية، وألحقت المدارس الدينية بالإدارة الحكومية، وتلقت المعابد والمساجد المعونات الحكومية بشكل مباشر. وعمومًا، لم تكن الحكومة الهندية غير مكترثة بالدين، ولكنها حاولت التعامل مع الأديان كافة في الدولة على قدم المساواة، وتأكيد دعاة العلمانية في الهند على أنهم لا يعادون الدين، ولكنهم يقدرونه(263). وتظهر دراسة الهند أديان عديدة أبرزها:

الهندوسية:

تعرف الهندوسية بأنها "عقيدة هندية النشأة تتكون من معتقدات الهندوس وممارساتهم الدينية. وكانت كلمة هندوسي في بداية ظهورها كلمة جغرافية تشير إلى الهند أو إلى منطقة بالقرب من نهر السند حتى القرن السادس قبل الميلاد. أما كلمة الهندوسية Hinduism)) فهي كلمة إنكليزية ظهرت حديثًا، وقد دخلت تلك الكلمة إلى الإنكليزية في بدايات القرن التاسع عشر لوصف المعتقدات والممارسات الدينية لسكان الهند الذين لم يدخلوا في الإسلام أو المسيحية ولا يعتنقون اليهودية أو الزرادشتية"(264). فيما يفضل غالبية الهندوس تعريف الهندوسية بأنها تركيبة كاملة من المعتقدات والمؤسسات التي ظهرت منذ زمن تأليف كتبهم القديمة المقدسة (وأكثرها قداسة الفيدا) وحتى اليوم(265).

والهندوسية من أقدم ديانات الهند وأكبرها من حيث عدد معتنقيها[266](*) وللهندوسية أثر كبير في كل مظاهر الحياة الهندية وينتشر الهندوس في جميع الولايات الهندية ويسيطرون على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في الهند منذ الاستقلال 1947. وليس للدين الهندوسي أئمة أو بابوات، ولديهم

مجموعة من الكتب التي يعتبرونها مقدسة، وتعاليمها تبدو متناقضة في كثير من الأحيان، فأهم ما يميز الهندوسية هو أنها لا تملك كتابًا مقدسًا منزلًا كالقرآن أو الإنجيل. وتعدّ الفوارق من السمات المهمة في الهندوسية وهي تبرز بين "الأسمى" و"الأدنى" في وجود أكثر من طبقة هي البراهمة والكشاتريا والفيشيا والشودرا والياريا (الهاريجان). وفي ميادين مختلفة مثل المعتقدات والطعام والمهنة وعادات الزواج ووجهات النظر إلى الأمور الحياتية المختلفة.

والواقع أنه إذا كان التسامح الديني كبيرًا في الهندوسية، إلا أن التقاليد الهندوسية لا تقر هذا التسامح في المجتمع الهندوسي، وهو عقبة مهمة في سبيل نشر مبدأ المساواة بين أفراد الطائفة، عكس ما ينادي به الإسلام تمامًا[267].

وتظهر دراسة الهندوسية عدة ملامح مهمة أبرزها:

- أن الهندوسية هي ديانة الغالبية من سكان الهند، أي حوالي 41ر82% من مجموع السكان عام 1991، إلا أن مسألة الشعائر والآلهة المتعددة تثير خلافات واسعة بين قطاعات المتدينين بها، ومسألة الطبقات في هذه الديانة خلقت تفاوتًا متعدد الأشكال داخل المجتمع في الهند.

- التقديس الذي تضعه الهندوسية للحيوانات كالأبقار والقرود والثعابين وغيرها وتركها حرة طليقة في طول البلاد وعرضها تعيث فسادًا وتخريبًا وفي بقائها طليقة هائمة نوع من الإخلال بالتوازن الاقتصادي للهند[268].

- إن الديانة الهندوسية كرست النظام الطبقي وحددت طبيعة العلاقات بين الطبقات مع تحديد مسؤوليات كل منها، فالنظام الاجتماعي والحضاري المعقد لهذه الديانة شجع التشبع والتكيف التدريجي لدور كبير من القبائل الهندية، وإضفاء الطابع الهندوسي عليها[269].

وأصبحت الهندوسية وتقاليدها وتعدد الآلهة فيها وكثرة معابدها مركزًا مهمًا

لنمو الحركات الهندوسية المتطرفة وتزايد نفوذ هذه الجماعات مع تزايد الدعم السياسي لها من قبل العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية. وأضحت القضايا الدينية محورًا مهمًا للحصول على الدعم السياسي، وهذا ما ظهر بشكل واضح في تبني حزب بهاراتيا جاناتا لقضية معبد رام في أيوديا لتعزيز قوته السياسية في الهند، أو في الحركة القومية الهندوسية ممثلة بجماعة السانغ باريغار التي شنت عمليات منظمة استهدفت الاعتداء على الأقليات المختلفة وممتلكاتها ومؤسساتها. وتقوم الجماعة على فكرة تمجيد الهندوسية بمفهومها الضيق في الداخل والتي لا تستبعد الأقليات فقط بل ملايين الهندوس من الطبقة الدنيا[270]. وهذا ما يجعل من هذه الحركات مصدرًا مهمًا لاستهداف الأقليات وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي استنادًا إلى بواعث دينية.

الإسلام:

دخل الإسلام إلى شبه القارة الهندية في القرن الثامن الميلادي من منطقة السند[271]. ويبدأ العصر الذهبي للإسلام في الهند بفتح المغول لشمال الهند ومؤسس السلالة المغولية هو ظهير الدين محمد بابر الذي وفد إلى الهند من آسيا الوسطى في الثلث الأول من القرن السادس عشر، ويعدّ حفيده جلال الدين محمد أكبر (1556 -1605) المؤسس الحقيقي لدولة المغول في الهند. فالعصر المغولي (1526 - 1857) واحد من أعظم الحقب المميزة في تاريخ الشعب الهندي. فالإدارة المركزية والتماسك الاجتماعي، وتنمية الزراعة والتجارة ونشر الوعي بالدولة العلمانية التي أسسها الإمبراطور أكبر وتطبيق مبادىء جديدة أساسها حرية الرأي والإنصاف والعدالة وارتفاع الدولة فوق الأديان وإلغاء الجزية المفروضة على الهندوس مما منحهم المساواة في المكانة مع المسلمين وتعزيز الولاء السياسي لدولة المغول بين مختلف الطبقات في الهند[272]. وهناك من يرى أن عملية التفاعل بين الإسلام والهندوسية في تلك المرحلة برزت في ثلاثة مستويات مختلفة هي[273]:

أولًا: على المستوى السياسي، وتحديدًا في تكوين الدولة والتي برزت في ثلاث أفكار أو افتراضات كونت أساس الدولة في الهند وهي:

1- عدم إمكانية تحقيق تحولات كبيرة في الطابع الإسلامي سواء عن طريق الضغوط أو الحوافز الاقتصادية، لذا فقد وجب قبول العديد من المظاهر الإسلامية وإن كانت تعني عدم أخذ الشريعة في الاعتبار أو كانت تعني موافقة ضمنية على حق السلاطين في تشريع قوانين علمانية، أخذًا في الاعتبار الوضع السياسي.

2- معاملة الهندوس على أنهم من أهل الكتاب، مثل اليهود والنصارى، بالرغم من كونهم عبدة أوثان، وإعطاؤهم مكانة أهل الذمة، وحرية العبادة وفقًا لذلك.

3- قبول حقوق امتلاك الأراضي بواسطة الزراع الهنود وأولئك الذين يمتلكون حقوقًا عليا في الأرض، حتى في الأراضي التي كانت تحت الحكم المباشر للأتراك، أي المناطق التي لم تكن تحت سيطرة الأمراء الهندوس. وكان يسمح للأمراء الهندوس بالمشاركة في الحكم إذا قبلوا سيادة الحاكم التركي، وسمحوا بالممارسات الإسلامية ودفعوا الجزية.. إلخ.

ثانيًا: الحركات الشعبية أو حركات الطبقات الدنيا، إذ كان هناك ارتفاع مستمر في أعداد المسلمين، وخصوصًا في مناطق السند والبنجاب، وأيضًا في المدن بسبب المتطلبات الإدارية وتأثير الأولياء الصوفيين. وكان قيام الدولة المغولية ذا تأثير مباشر وغير مباشر على عملية التقارب الهندوسي - الإسلامي، فالتأثير غير المباشر هو أنها استطاعت تحقيق ضعف في التحالف القائم بين الرؤساء المميزين (الراجبوت) والبراهمة الذين سيطروا على الأحداث طوال القرون الأربعة السابقة. فالدولة المركزية التي أتى بها الأتراك كانت تعتمد على تمركز درجة كبيرة من الفائض الزراعي والمحافظة على جيش كبير موزع على المدن والأماكن الاستراتيجية. وكان لنمو المدن الصغيرة كمراكز للإدارة والتجارة والحرف اليدوية ما بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر تأثير بعيد المدى

من الناحية الاجتماعية والثقافية في القرن السابع عشر. وبات واضحًا أنه مع بلوغ القرن السادس عشر، تلاشى التصلب الاجتماعي والفكري الموجود، ليحل محله تيارات فكرية وثقافية أكثر نشاطًا وقوة.

ويشكل المسلمون الأقلية الدينية الأكبر في الهند اليوم، ونسبتهم حوالي 12% من سكان الهند عام 1991. وبالرغم من انتشارهم في عموم الهند، فإن حوالي 52% منهم يعيشون في ولايات أوتاربراديش وبيهار وغرب البنغال وهناك تركز واضح للمسلمين في جوجرات ومهاراشترا وكيرالا وكارنتكا وأندرابراديش وجامو وكشمير وفي العديد من المناطق الكبيرة في شمال الهند تتجاوز نسبتهم 20% وترتفع النسبة في سرينغار (جامو وكشمير) لتصل إلى 91% وفي حيدر آباد 38% وفي لكنو 6ر29%، أما في مناطق كلكتا وبومباي ودلهي فتصل النسبة إلى حوالي 15%[(274)].

وبالرغم من أن السكان المسلمين يشكلون حوالي 12% من السكان، فالمفروض أن لا يقل عدد النواب المسلمين في البرلمان الهندي عن 70 نائبًا، إلا أن اقصى ما وصل إليه تمثيل المسلمين في البرلمان هو 49 نائبًا.

ولمعالجة أوضاع الحرمان من التعليم وعدم القدرة على المشاركة في المؤسسات والوظائف العامة وفشل الحكومة والأحزاب في حل مشاكل المسلمين، شكلت لجنة ساتشار من قبل رئيس الوزراء الهندي مانموهان سنغ في عام 2007؛ لتقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع المسلم في الهند. وقد خرج التقرير ببعض الإحصاءات التي أظهرت أن ترتيب المسلمين أدنى من أكثر الطوائف تهميشًا في المجتمع الهندي.

وقدمت اللجنة اقتراحات محددة عرفت بتوصيات لجنة ساتشار بيد أنه برغم نشر نتائج وتوصيات اللجنة إلا أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات لتنفيذ تلك التوصيات، حتى أن الحكومة لم تقدم التقرير للمناقشة في البرلمان. ولم تشكل لجنة برلمانية لعقد جلسة استماع وتقدم توصيات بشأنها[(275)]. ويمكن أن

نرجع هذا إلى عدة أسباب أهمها:

1- تجاهل الأحزاب الوطنية ترشيح أعضاء مسلمين.

2- تزايد عدد المرشحين المسلمين في مختلف الأماكن، مما يؤدي إلى تشتت أصوات الناخبين المسلمين على عدة مرشحين.

3- عدم وجود قيادة موحدة لمسلمي الهند، إضافة إلى تراجع المسلمين عن دعم حزب المؤتمر في أعقاب حوادث مسجد بابري عام 1992.

4- لجوء السلطات إلى التأثير في المناطق التي يشكل المسلمون فيها أكثرية مهمة من خلال حجز هذه الدوائر للمنبوذين أو النساء أو توزيع الناخبين على عدة دوائر لإفقاد الأكثرية المسلمة تأثيرها من خلال توزيع أصواتهم على عدة دوائر انتخابية. وبالنتيجة يؤدي هذا إلى ضياع فرصة المسلمين في الحصول على تمثيل يتناسب مع كثرتهم العددية في الهند.

السيخية:

ظهرت السيخية احتجاجًا على استبداد البراهمة الروحي وثورة على نظام الطبقات وما تتسم به من الشعائر الهندوسية من مبالغة وتهويل، وكان هدف السيخية هو الدعوة إلى المساواة الاجتماعية والأخوة بين الناس وإبطال التشيع لفرقة من الفرق والتنديد بالخرافات(276).

والسيخية ديانة فتية نسبيًا ورائعة في توازن عناصرها ضمن محيط تبدو في انسجام معه أحيانًا وفي اختلاف أحيانًا أخرى. وكان أتباعها على مسافة من كلتا المجموعتين الدينيتين الرئيستين الهندوسية والإسلامية على الرغم من احتواء عقيدتهم على عناصر من كلتا الديانتين. وكانت الإدارة البريطانية في الهند راضية عن مزيج الصفات التي جعلت من السيخ مصدرًا مثاليًا للمجندين في الشرطة، فقد كانوا أناسًا بواسل يأكلون اللحم ويتمتعون بمظهر جسماني

جميل بشكل استثنائي، ومدربين لمواجهة أهوال الحرب والعنف بشجاعة وشراسة، ولم يكونوا في الوقت نفسه ممقوتين من قبل أي من المسلمين أو الهندوس[(277)].

ويطلق على معتنقيها اسم السيخ (التلميذ) وظهرت منذ 400 سنة فقط. وحاولت الدمج بين الديانتين الهندوسية والإسلامية[(278)]. ومؤسس الديانة السيخية هو نانك وأطلق على من اتبعه اسم "سيخ" أي تلميذ باللغة السنسكريتية، ووصل إلى لقب "جورو" أي الأستاذ لنانك فأطلق عليه "جورو نانك" هو وخلفاؤه التسعة. وتحول شعب التلاميذ بمرور الزمن إلى طائفة تجمع بينها اللغة والثقافة والعادات والقوانين[(279)]. وتميز المعلم آمار داس (1552 - 1574) بالتواضع والتحرر من الفخر الطبقي، ولذلك ظهرت خاصيتان جديدتان في المجتمعات السيخية وحدتا بين الأعلى والأدنى. الأولى إقامة التجمعات (سانجات) من أجل العبادة الدينية أساسًا، وانسحبت بعد ذلك على وظائف الاجتماعات البلدية. والثانية مؤسسة (اللانجرز) أو مطابخ الجماعة ذات الوجبات المجانية التي يجلس خلالها السيخ على الأرض من أي الطبقات كانوا ويأكلون معًا كجماعة واحدة وهكذا تمت تنمية الديمقراطية والانسجام وتطورهما[(280)].

لا يبرز الاختلاف بوضوح بين طوائف السيخ المتعددة، فهم أقلية متماسكة جدًا بفضل النظام الاجتماعي والديني الدقيق والمتواصل الذي يتمتعون به فضلًا عن وجود السيخية في ظل أديان كبرى أقوى منها واستعدادها للتحرر والتآلف وهم على العموم في وضع اقتصادي أفضل من وضع الديانات الأخرى في الهند، وأبرز فرق السيخية هي[(281)]:

1- الكشد هارية، وهم السنغوات أي الأسود وكلهم من السيخ المعمدين المتمسكين بسنة الجورو غوبند سنغ.

2- السلجد هارية، وهم الذين رفضوا التعميد وانحازوا إلى الخالصة المؤمنين بالقتال.

3- النان كبان تهية، وهم من غير السنغوات ممن لا يؤمنون بالسنن التي فرضها غوبند سنغ على اتباعه فهم لا يحرمون التدخين ولا يعمدون بالباهول ولا يرسلون شعورهم كالآخرين.

4- الأداسية (المنكرون)، لسنة غوبند أيضًا غير أنهم يتسمون بالزهد ولا يتزوجون وهم قلة قليلة.

5- الأكالية، وهم عبدة آكال الباقي القديم، وهم طائفة متعصبة من المغالين بالجورو غوبند والمحافظين على سننه ونزعته الحربية.

6- البنداين تهية أو البندائية، ممن أظهروا اعتقادهم بالقائد بنده وخالفوا سائر السيخ الذين عدوه مبتدعًا بادعائه خلافة المعلمين المقدسين.

7- المزبية (المذهبية)، وهم الكناسون الذين اعتنقوا السيخية من تلقاء أنفسهم.

8- الرام داسيه، وهم أتباع الجورو رام داس.

9- جاط الخالصة، وهم الذين أنكروا قدسية بنده وعدوه طارئًا على التعاليم السيخية المقدسة.

والسيخ، على نحو ما نعرفهم هم حصيلة ثلاثة عناصر أولية[282]:

أولًا: النظام الديني الذي علمه للناس المعلم نانك في البنجاب خلال العقود المبكرة من القرن السادس عشر.

ثانيًا: بنية المجتمع في البنجاب لا سيما المجتمع الريفي البنجابي.

ثالثًا: حقبة التاريخ البنجابي التي تمتد من زمن المعلم الروحي نانك حتى اليوم.

المسيحية:

دخلت المسيحية إلى الهند في القرن الأول الميلادي على يدي القديس توما الذي توجه إلى الشرق مبشرًا بالمسيحية، إلا أن تاريخ الكنيسة في الهند يعود إلى القرن السادس عشر فقط. وفي عام 1954، اتهمت حكومة ولاية ماديا براديش المبشرين الأجانب بالسعي إلى إنشاء دولة مسيحية مستقلة داخل الهند، وفي أعقاب ذلك، اتخذت الحكومة المركزية العديد من الإجراءات لمنع الإرساليات التبشيرية من دخول الهند[283].

وعلى مدى أكثر من خمسة عقود مضت، وصلت نسبة المسيحيين إلى 2ر32% من سكان الهند عام 1991، وبالرغم من تراجع وجود المسيحيين في جنوب الهند، فإن وجودهم تزايد في شمال البلاد ويتمركزون في المدن الرئيسة ويشكلون جزءًا مهمًا من الطبقة الوسطى الحضرية[284]. وقد عانى المسيحيون تطرف حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، وكان هذا واضحًا في الاضطرابات العنيفة ضد المسيحيين في مطلع عام 1999، وخصوصًا مع سعي الحزب إلى جعل التعليم قوميًا هندوسيًا في البلاد[285]. وهذه التوجهات هي مصدر مهم لإثارة المخاوف.

الأديان الأخرى في الهند:

وهي أديان عديدة أبرزها اليانية والبوذية "فمن النسيج الخليط للحضارة الهندوسية المبكرة الذي تبارت فيه أفكار تابعة لدين ما قبل الآريين مع أفكار مستقاة من كتابات الفيدا ومفصلة في الأوبانيشاد، خرجت ديانتان اثنتان لتكررا مجرى مسيرة الهندوسية وتقلقانها بإجاباتهما على تلك المسألة المركزية للحياة الهندية، وهي كيفية العثور على خلاص وعتق من الكارما ودورة الولادة الثانية المتطاولة أبدًا المترتبة عليها. ما كادت هذه المسألة تصدر تحديها إلى عقل الهند وتلقي بوزنها وقوتها على الروح الإنسانية حتى ظهرت هاتان

الديانتان بعد ذلك بفترة قصيرة. وقد قدر لإحداهما، اليانية، أن تكسب أتباعًا لها في الهند فقط، إلا أنها نجت وبقيت بعد الهجمات التي شنت عليها بحيث إنها استمرت في الهند حتى يومنا هذا على الرغم من أنها لم تصبح أبدًا ديانة لها جاذبية مهمة. أما الديانة الأخرى، أي البوذية، فقد انتشرت بسرعة في كامل أرجاء الهند وفاضت عبر حدودها إلى الجنوب والشرق والشمال مثبتة أقدامًا دائمة لها إلى الجنوب والشرق في سيلان وبورما وتايلاند وكمبوديا ولاوس وفيتنام، وإلى الشمال في الصين وكوريا واليابان والتبت ومنغوليا"(286).

وقد ظهرت هاتين الديانتين في القرن السادس قبل الميلاد وكانتا ردًا على سلطة البراهمة الآريين المتشددة، فقد وجد المؤمنون باليانية في الهند بين القرنين الرابع والثامن قبل الميلاد، وقوامها تحرير الروح بالمعرفة والإيمان وحسن السلوك. وقد تركت اليانية أثرها من خلال مفهومها الـ"أهمسا" (ومعناه اللا عنف) بالرغم من أن اسمها يعني ديانة الفاتحين. ومؤسسها فاردهامانا جناتيبوترا أو ناتا ماها فيرا (599 - 527 ق.م) (أي البطل العظيم) وكان ابنًا لأحد الزعماء وتخلى عن ثروته ليصبح زاهدًا، وتابع إماتة النفس حتى أخر حياته، خالعًا ثيابه ليحمل كلمته من مملكة إلى مملكة، وتوفي بسبب عملية التجويع التي مارسها على نفسه عن عمر ناهز الـ 72 عامًا في منطقة بارا بالقرب من راجغير(287).

وينسب الدين الذي يظهر من خلاله ماهافيرا كمجسد لـ 24 تيرثانكار (معلم) لكل المخلوقات الحية نفس، وكذلك إلى أشياء طبيعية أخرى. لذلك تم التخلي عن الزراعة بسبب تدميرها للحياة الحيوانية والنباتية. ويعيش أتباع هذا المذهب على النباتية (نظرية العيش على الخضار والحبوب والفاكهة أو تطبيقها)، ويحمل الرهبان اليانيون منفضات ليمسحوا الحشرات حيث تطأ ويضعون الشاش على فمهم لتجنب التنفس بوجه الذباب.

لم تمتد اليانية إلى أبعد من الهند، ويعتنقها العديد من رجال الأعمال من

جوجرات وفي ديكان، وعدد لا بأس به في البنغال. وكان لهذه الديانة تأثير كبير على حركة اللا عنف بقيادة المهاتما غاندي الذي جعل من صومه حتى الموت سلاحًا سياسيًا وأخلاقيًا فعالًا. إلا أن دين اليانية اللا عنفي يستثنيهم من الزراعة كمهنة، ولكنهم يسيطرون على الصناعة في بنغالور(288).

ونسبة المؤمنين بها 0.41% من مجموع السكان في الهند. والقيادة في الديانة اليانية تقسم على طبقتين هماSretambaras هي الطبقة النقية، و وهي الطبقة الأولى وضمت مجموعات قليلة فقط، واليانية Digambaras ليست متميزة اجتماعيًا - ثقافيًا عن الهندوسية، إلا أنها تتميز بمعتقدات وطقوس دينية متميزة، ولا تتمركز في ولاية محددة في الهند(289). فهم منتشرون في ولايات جوجرات، وراجستان، وفي أجزاء من مومباي وفي ولاية كارنتكا وكذلك المدن الكبرى في شبه القارة الهندية. ولأتباعها تأثير ملحوظ على المجتمع الهندي الذي يغلب عليه الهندوس يفوق عددهم بكثير. ويشتغل اليانيون أساسًا بالتجارة وقد جعلتهم ثروتهم وسلطاتهم إحدى أهم الأقليات الدينية في الهند(290).

كانت البوذية في المنظور الزمني الطويل مزامنة لليانية، ولو أنها نشأت بعدها بجيل ثم إنها تشارك اليانية في بعض من أعمق بواعثها، وهي حركة منكرة للدنيا تتشوق إلى تحرير الذات الحقيقية. وكانت إلى ذلك خطوة نحو استقلال الفكر والعمل، بانسلاخها عن طبقة كشاتريا، والتماسها كل طبقات الناس وظروفهم(291).

أما البوذية فقد كان أتباعها أكثر من أي دين آخر في التاريخ، إذ يرتبط ذكرها بفكرة التنوير الروحي عن طريق المعاناة التي اكتسبت شهرة في الهند منذ حوالي 500 عام قبل الميلاد عندما ولد بوذا الذي تخلى عن طريقة حياته، إذ إنه كان أميرًا في مملكة صغيرة، وكان في التاسعة والعشرين من عمره، ليصبح أميرًا للنساك. وبعد مرور ست سنوات من إنكار الذات الصارم الذي أحاله إلى

هيكل عظمي هزيل، أصيب بآلام عنيفة، وسقط في إغماءة أشبه بالموت، وعندما أفاق منها، قرر أنه لكي يفتح الإنسان أسرار الكون، عليه أن يتبع طريقًا وسطًا بين إنكار الذات كما يفعل النساك، وبين الانغماس في الملاذ الحسية. وكان ذلك القرار بالنسبة للثقافة الدينية في الهند في تلك الأيام يعد ثورة على تعاليم الدين ومن ثم فقد نبذ وعدّ مرتدًا مارقًا. واضطر إلى أن يواصل البحث عن منتهى الحكمة بمفرده(292).

نشأت البوذية في شمال شرقي الهند على أساس تعاليم سيدهارثا جوتاما والمعروف بلقب بوذا أي المتنور. وقد بدأت البوذية كحركة رهبانية بداخل العقيدة البراهمانية السائدة وقتها، إلا أنها سرعان ما تطورت كاتجاه له ملامحه المميزة، إذ رفض بوذا جوانب مهمة من الفلسفة الهندوسية، وشكك في سلطة الكهنوت، وأنكر صلاحية نصوص الفيدا، ورفض العبادات القائمة عليها والتي تتضمن تقديم الأضاحي، والأهم من ذلك أنه فتح أبواب حركته أمام أبناء الطبقات الاجتماعية كافة، ورفض ما تؤكد عليه الهندوسية من أن الأهمية الروحية للفرد تحددها طبقته الاجتماعية(293).

وتنقسم البوذية اليوم إلى مدرستين رئيسيتين تعرف أولاهما باسم الهينايانا أو (ثيرافادا) بمعنى طريقة الحكماء، والمدرسة الثانية هي (ماهايانا) بمعنى المركب العظيمة. ويشير أتباع الماهايانا إلى أتباع الثيرافادا باسم (المركب الصغير) تحقيرًا لهم. وقد أضافت المدرسة الثانية مفهوم بودهيزاتفا كمخلص إلهي، والذي كان الشكل الغالب الذي عرفت به البوذية وانتشر من ثم في الصين واليابان(294).

وبالرغم من أن البوذية معاصرة لليانية، فإن تاريخها وهويتها الاجتماعية مختلفة جوهريًا، فقد جمعت النصوص الدينية للبوذية في ثلاث مجموعات تسمى تيبيتاكا (بمعنى السِلال الثلاثة). وكتبت بلغة بالي وتشمل تعاليم بوذا مؤسس البوذية. والجزء الأهم في تلك النصوص يشمل الجاتاكا (وهي قصص

تحكي عدد المرات التي ولد فيها بوذا) وتحكي تلك النصوص 547 قصة عن ولادات سابقة لبوذا. ويحكي بوذا في هذه القصص كيف أنه وُلد من قبل في صورة حيوانات وبشر وآلهة طبيعية أثناء سعيه نحو حالة ومرحلة التنور ثم بعد ذلك باتجاه التحرر النهائي من دورات الميلاد وإعادة الميلاد. وهذا التحرر النهائي هو غاية جميع البوذيين وأملهم. والجاتاكا بالإضافة إلى النصوص القصصية والفلسفية الأخرى في البوذية الأولى ساعدت في النهاية على نشر البوذية في سريلانكا والصين واليابان ودول جنوب شرق آسيا بما في ذلك تايلاند وفيتنام[295].

وهناك من يرى أن انحسار البوذية في الهند يعود إلى الغزوات الضارية التي شنتها قبائل الهون البيضاء على الهند الشمالية في القرن السادس، وهي غارات أدت إلى نهب الأديرة البوذية وتخريبها وإلى تفكيك نظام القيادة البوذية. إلى جانب ذلك، لم يقدم رهبان البوذية للناس الطقوس التي تغطي كل مناحي الحياة والتي كان البراهمانيون على أتم الاستعداد لتأديتها - طقوس الولادة والموت، وبينهما طقوس لكل الحوادث المبشّرة أو المنذرة التي تكون موضع تحبيذ أو قلق عميق بالنسبة إلى القرى والبيوت والأفراد. ولعل ما شكل تهديدًا للبوذية بوصفها حركة مستقلة أن أتباع (فيشنو) قد تبنوا، ربما منذ أوائل القرن الرابع الميلادي، فكرة أن بوذا هو التجسيد التاسع لـ(فيشنو). وأخيرًا، حلت النكبة النهائية بالبوذية في القرن الثاني عشر. ففي عام 1197، قام المسلمون الذين دخلوا الهند قبل أربعة قرون بغزو أخر معاقل البوذية. وما بقي من البوذية مكسورة الخاطر في (مقدهة) قد تم استئصاله تقريبًا. ولم يبقَ إلا القليلون من أتباع (المبارك) متمسكين بالعقيدة بصورة خفية. إلا ما كان من المؤمنين في سفوح جبال الهيملايا، وقد ظلوا قليلين حتى اليوم[296].

وقد زاد عدد معتنقي البوذية بعد عام 1956، بقرار الدكتور أمبيدكار زعيم طائفة المنبوذين بالتحول نحو البوذية في مدينة نانجور عام 1956. ولهذا نجد أن معظم البوذيين في الهند كانوا من المنبوذين، ويشار لهم بالبوذيين الجدد

ويتمركزون أساسًا في المناطق الغربية، ففي ولاية مهاراشترا يشكلون 7% من سكانها، وفي ولاية أورنجال براديش يشكلون حوالي 13% من سكانها، ولا يتمركز البوذيون عمومًا في إقليم محدد مقارنة بالسيخ في البنجاب(297).
ونسبة البوذية في الهند اليوم 0.77% من السكان.

أما الديانة اليهودية فلا يعرف لها تاريخ محدد لوصولها إلى الهند، وتدعي بعض النصوص أن أول من وصل إلى الهند من اليهود كان في عام 587 قبل الميلاد، فيما يدعي آخرون بأن ذلك يعود إلى كرانغانور على شاطئ مالابار، وذلك في عام 72 بعد الميلاد، أي في الوقت الذي يعتقد بأن التلميذ توما جاء يبشر بالمسيحية في الهند(298).

وتكونت المجموعة اليهودية في الهند من ثلاث مجموعات أساسية هي: يهود كوتشين، وبنو إسرائيل، واليهود البغداديون. وظلوا مجموعة صغيرة وصل عددها إلى حوالي 25 - 26 ألف شخص في الأربعينيات من القرن العشرين، وقد عاد العديد منهم إلى فلسطين مع تزايد قوة الحركة الصهيونية في الهند خلال سنوات الخمسينيات والستينيات وسكنوا بالأساس في بئر السبع وديمونا، وينتمي غالبية اليهود في الهند اليوم إلى مجموعة بني إسرائيل. وقد وصل عدد اليهود في الهند في منتصف عقد التسعينيات إلى حوالي خمسة آلاف، يعيش حوالي ألفين منهم في مدينة مومباي الكبرى، وينتمون إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى المتدنية، ويعملون في المهن الحرة كالمحاسبة والمحاماة وغيرها، ولا يؤثر اليهود في الحياة السياسية والاقتصادية للهند مما يجعلهم مجموعة هامشية سياسيًا وحتى اقتصاديًا، كما أنهم لم يلعبوا دورًا مهمًا في إقامة العلاقات الهندية - الإسرائيلية أو تعزيزها بسبب قلة عددهم في دولة عملاقة ديمجرافيًا واهتمامهم الشديد بالمحافظة على كينونتهم الثقافية والدينية في ظل مجتمع تعددي طبقي وطائفي(299).

أما الزرادشتيون، فقد قدموا إلى الهند في القرن الثامن الميلادي، ويعيش في

الهند حوالي 75% من زرادشتيي العالم، أما البهائية فقد وصلت إلى الهند في عام 1872، ووصل عددهم إلى حوالي 400 ألف شخص في الستينيات من القرن الماضي. فضلًا عن العديد من الهجرات من طوائف مختلفة إلى الهند من قبل بوذيي التبت من الصين وهندوس ومسلمين من بنجلاديش ونيباليين هندوس من بوتان وبوذيين من ماينمار وقد وصل عدد هذه الهجرات إلى حوالي 25 مليون نسمة[(300)].

ومن كل ما تقدم، نجد المجموعات الدينية في الهند تستمد أصولها من ثلاثة مصادر رئيسة هي الهندوسية والبوذية وامتدادها إلى اليانية والسيخية وتفرعاتها، والإسلام والمسيحية، والمصدر الأخير هي البهائية والمجوسية والزرادشتية.

لقد استفاد العالم الآسيوي من ديانتين رئيستين ذاتي بعد عالمي هما الإسلام والبوذية. فقد خاطبت كلتاهما الحاجات الإنسانية العالمية، وجندتا من آمن بهما، نسبيًا، على أساس الالتزام الشخصي البسيط بدلًا من العرق أو الإقليم أو اللغة أو الجنس. ووفرت الديانتان نظمًا قانونية نظمت العلاقات داخل مجتمعاتها. وأوجدت الشريعة الإسلامية، وإلى حد أقل البوذية، مجتمعات مترامية الأطراف لديها الوسائل ذاتها لاستضافة الغرباء وفض النزاعات. كما وفر كل من الإسلام والبوذية إطارًا مؤسساتيًا للانتشار الواسع اللافت للأفكار ومناقشاتها. وتبقى أهمية الإسلام والبوذية في أن كليهما لم يستحوذا على السلطة كما فعلت المسيحية في أوروبا. إلا أنهما تدافعتا على الأتباع وتنافستا مع الديانات المحلية سواء أكانت كبيرة أم صغيرة. وقد نجم عن هذا الخليط الفكري المحلي الثري قسطًا من الحروب الطائفية والملاحقات الدينية والنداءات - بين فينة وأخرى - إلى الأصولية وقمع نظام اعتقاد أو آخر من حين لآخر[(301)].

وتعاني الهند اليوم تدهور وضع الأقليات الدينية، فالمسيحيين أصبحوا هدفًا

لهجمات بغيضة من المعسكر الطائفي المنظم، فلقد تم إحراق كنائس كما تمت إزالة مدارس يديرونها وغير ذلك. وتبدو هذه أعراضًا لحرب أعصاب طويلة حول مسألة تغيير الدين. وقد أدى حكم اليمين الهندوسي المتطرف إلى ظهور أعراض فاشية معينة في المجتمع الهندي. وقبل هذا في أعقاب الحملة لهدم مسجد بابري وما حدث بعد ذلك فورًا، فقد تم استخدام الشغب والمذابح لإضفاء الصبغة الهندوسية على العواطف القومية وتأكيد ذلك.

وهناك تغير ملحوظ في التكتيكات. ففي حالة اضطهاد المسيحيين الواضحة والتي تتلقى دعاية عالية وإلى درجة أقل في حالة اضطهاد المسلمين، تبدو الجهود متوجهة نحو جعل الحياة اليومية للأقليات صعبة. وهنا يبدو الاحتمال الأرجح أن الأقليات ستكون أكثر وضوحًا في التعبير عن نفسها في مواجهة القوى الطائفية عندما تحاول أن تبحث عن حلفاء ممن يدافعون عن السياسات العلمانية. وهكذا فإن مسألة الأقلية والحوار المتميز عنها سيستمران سمة بارزة في الحياة الاجتماعية والسياسية الهندية في الألفية الجديدة وإمكانية إعطاء الفضاء الانتخابي صبغة طائفية ونتيجة ذلك في تدني تمثيل الأقليات في المؤسسات التشريعية ومؤسسات اتخاذ القرار أن تكون هناك مطالبات مرتجلة لتخصيص حصص للمسلمين[(302)].

وتبقى الحقيقة هي "أن الصعود العالمي للسياسة الدينية موجود في التقاليد الدينية كافة، يدفعه الإدراك الواسع النطاق أن القومية العلمانية تعد تعبيرًا غير فعال وغير كفء عن القيم العامة والجماعة الأخلاقية في ظل حقبة عالمية شهدت فيها الأشكال التقليدية من الهوية الاجتماعية والمساءلة السياسية تحولًا جذريًا. ويمثل العنف الديني تعبيرًا عن ذلك الاحتجاج المناهض للعلمانية، وهو أحد أعراض التعطش لإحياء الأخلاقيات والقيم في الحياة العامة"[(303)].

ج- التنوع اللغوي:

تضم الهند حوالي 1652 لغة ولهجة، منها 15 لغة رئيسة. واللغة الهندية هي اللغة الرسمية للبلاد إلى جانب اللغة الإنجليزية، وتستخدم الولايات لغاتها الإقليمية إلى جانب اللغتين الرسميتين. واللغة الهندية هي الأكثر انتشارًا في البلاد، ويتكلم بها حوالي 39.85% من السكان حسب إحصاء 1991. وفي عام 1992، تمت زيادة عدد اللغات في الدستور الهندي إلى 18 لغة وإلى جانب وجود 93 لغة فرعية، وأهم العقبات في هذه المسألة هي توفير التعليم باللغات المتميزة، وصعوبة توفير الإجماع حول لغة وطنية(304).

وهناك من يشير إلى أن هناك أكثر من 225 لغة في الهند، ولو أن بعض هذه اللغات ذات صلة كبيرة ببعضها الآخر، فإنه يمكن جمع هذه اللغات في ثلاث مجموعات كبرى هي(305):

أولًا: اللغة الهندية - الأوروبية: وتتألف من 27 لغة أهمها الهندية، والمارثية، والبنغالية، والجوجراتية، والراجاستانية، والبنجابية، والآسامية.

ثانيًا: اللغة الدرافيدية: وتتألف من 14 لغة أهمها التيلجو، والتاميلي، والكانارسي، والملايالامي.

ثالثًا: اللغة الصينية - التبتية: ويتحدث بها مجموعة محدودة جدًا من السكان، وتنتشر بين سكان شمال شرقي الهند بجوار سفوح الهيملايا الجنوبية.

وكان حزب المؤتمر الهندي قد تعهد منذ عام 1920 بالأخذ بمبدأ المناطق اللغوية أساسًا لتحديد الولايات الهندية، وبعد الاستقلال عام 1947، حاول حزب المؤتمر التراجع عن هذا المبدأ خوفًا من أن يؤدي الأخذ به إلى عدم استقرار في البلاد، وسرعان ما تراجع الحزب في مواجهة الضغط الشعبي من المناطق الجنوبية والغربية من الهند والتي لا تتكلم اللغة الهندية(306). وكانت قضية اللغة مصدرًا مهمًا للخلافات عند وضع مسودة الدستور، وأهم ما توصل إليه واضعو الدستور هو الاعتراف باللغات الأربع عشرة الرئيسة كلغات تتسم

بالطابع القومي إلى جانب اعتبار اللغة الهندية لغة رسمية للهند بعد انتهاء العمل باللغة الإنجليزية عام 1965[307].

لقد أكدت المادة 343 من الدستور الهندي بأن اللغة الرسمية للاتحاد هي الهندية، وأكدت المادة نفسها أيضًا على استمرار استخدام اللغة الإنجليزية رسميًا لمدة 15 عامًا بعد نفاذ الدستور. بينما فوضت الفقرة الثالثة من هذه المادة البرلمان وضع قوانين باستمرار استخدام الإنجليزية لأغراض رسمية حتى بعد 25 كانون الثاني / يناير 1965. وفي هذا الإطار، أصدر البرلمان قانون اللغة الرسمية لعام 1963، الذي أقر استخدام اللغة الإنجليزية في الأعمال الرسمية حتى بعد 25 كانون الثاني / يناير 1965، وبيّن القانون أن اللغتين الهندية والإنجليزية سوف تستخدمان إلزاميًا لأغراض محددة في القرارات والأوامر العامة والأحكام والتسميات والصحافة والإدارة والتقارير والأجازات والعقود والاتفاقيات وغيرها[308].

إلا أن قانون اللغة الرسمية لعام 1963 لم يوضع موضع التنفيذ إلا في عام 1976، وأكدت بنود القانون أن المراسلات من الحكومة المركزية إلى الولايات والأقاليم الاتحادية في منطقة أ وهي (أوتار براديش وهيتمشال براديش وماديا براديش وبيهار وراجستان وهاريانا وجزر أندمان ونيكوبار ودلهي) ستكون باللغة الهندية، وكذلك مع المنطقة ب وهي (البنجاب وجوجرات ومهاراشترا وجونديغار) مع تمييز أن المراسلات مع أي شخص في هذه المنطقة يمكن أن تكون إما بالإنجليزية أو الهندية، وكذلك أكدت الأحكام على التركيز على زيادة استخدام اللغة الهندية في المجالات كافة، وأقام القانون قسمًا حكوميًا هو قسم اللغة الرسمية الذي يضع تقريرًا فصليًا ويقدم إلى مجلسي البرلمان ويوزع على الوزارات في الحكومة المركزية وفي الولايات، إضافة إلى تنظيم القسم لمؤتمرات اللغة الإقليمية لمناقشة مختلف أوجه تطبيق سياسة اللغة الرسمية[309].

وفي ضوء دراسة قضية التنوع اللغوي، نجد أنها تظهر عدة جوانب مهمة أبرزها:

1- رسوخ اللغة الإنجليزية والتي أثارت خلافات واسعة حول وسيلة الاتصال وفي اختيار لغة بديلة لها للاتصال بين المجموعات المختلفة لغويًا، ولهذا لجأ الدستور الهندي إلى الاعتراف بـ 15 لغة رسمية ثم 18 لغة رسمية وتحديد مدة 15 عامًا موعدًا لسريان استعمال اللغة الإنجليزية لغة رسمية واستبدالها باللغة الهندية، ووضع العديد من الفقرات لمراقبة التقدم في تطبيق سياسة اللغة الوطنية.

2- لقد واجهت عملية وضع اللغة الهندية موضع التطبيق عدة مصاعب. فقد صدر قانون اللغة الرسمية في عام 1963 مؤكدًا استمرار استعمال اللغة الإنجليزية إضافة إلى الهندية للأغراض الرسمية في الاتحاد وبضمنها المداولات في البرلمان. وقد كان صدور القرار بعد تزايد المشاعر المناهضة للغة الهندية في الولايات الجنوبية وتحديدًا تاميل نادو وغرب البنغال وغيرها.

3- أن استجابة القيادة الهندية إلى المطالب اللغوية القومية أدى إلى إعادة تنظيم الولايات الهندية وفقًا للغة السائدة فيها. وكانت أول خطوة في هذا الصدد عام 1955، عندما قدم مشروع قانون إعادة تنظيم الولايات إلى البرلمان وأدى إلى إيجاد 14 ولاية هندية، واستمرار عملية تحديد الولايات لغويًا حتى وصلت إلى 28 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية عام 2001.

4- أن تأكيد الحدود اللغوية للولايات الهندية واستجابة القيادة السياسية لذلك قد عزز من قوة القوى الانفصالية التي وجدت استجابة لها، مما دفعها إلى المطالبة بالمزيد والاصطدام بالحكومة المركزية كما في ولاية البنجاب مثلًا.

5- أن مسألة التنوع اللغوي في الهند تطرح قضية انقسام الهند لغويًا إلى شمال وجنوب، فإذا كانت الولايات الشمالية تتحدث اللغة الهندية والإنجليزية، فإن الولايات الجنوبية لا تزال فيها اللغات المحلية هي المسيطرة وبشكل يعرقل

ظهور لغة وطنية مشتركة للبلاد.

"والواقع أن تقسيم الثقافة الهندية المرتبط ارتباطًا وثيقًا بتشكل ولايات لغوية على أسس إقليمية قد يكون أحد العوامل الأساسية في تشريع التنوع وتصنيفه على أساس إقليمي. بالتأكيد أن الطريقة الأنسب والأكثر اختزالًا للحديث عن الثقافة الهندية تكمن في تقسيمها على أسس وحدات إقليمية مثل البنغالية، والتاميلية، والمارثية، وما إلى ذلك. فأدى هذا إلى خلق تجانس بين هذه الاختلافات الثقافية الداخلية الموجودة ضمن حدود الولاية المجاورة، وما يقلق أكثر هو أن هذه العملية قد أضفت شرعية على السيطرة الثقافية للمجموعات السياسية المنبثقة عن الطبقات الاجتماعية العليا التي، إن توجهت سيطرتها الإدارية إلى ثقافات المحرومين على الإطلاق، اقتصر توجهها هذا على احتواء هذه الثقافات.

وكانت إحدى النتائج المباشرة لسيطرة بعض الأقاليم على الثقافة الهندية هي التسويق لهويات ثقافية لأقاليم بعينها، وربما كان يتم عرض هذه الهويات بأقوى أشكالها في الاحتفال بعيد الجمهورية"[310].

الفصل الرابع:العلاقات الدولية للهند

استطاعت الهند، بعد الاستقلال من تعزيز مركزها بين المعسكرين الشرقي والغربي، اتباع سياسة خارجية تنطوي على الكثير من الحكمة وبُعد النظر وحسن التقدير للعواقب. وبهذه السياسة، أصبحت الهند قوة كبيرة لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من شأنها، وأضحى لهذه القوة تأثير عميق في آسيا عامة، وفي المناطق الجنوبية من القارة تحديدًا، وامتد تأثير هذه القوة إلى الميدان الدولي[(311)].

وكان رئيس الوزراء الهندي جواهرلال نهرو قد أخضع التوجه السياسي الخارجي الهندي لقرارات حزب المؤتمر التي يتخذها في ضوء توصيات لجنة الشؤون الخارجية، وذلك منذ تأسيس هذه اللجنة في الاجتماع الذي عقده الحزب في مدينة (كافيور) سنة 1925، إذ عهد إليها دراسة الشؤون الدولية وتقديم توصياتها بشأنها[(312)]. وقد يكون عام 1927 هو التاريخ الأكثر دقة، إذ قال نهرو في مؤتمر صحفي عقد في مدينة مدراس في 15 كانون الثاني / يناير 1955 بأن جلسة سنة 1927 لحزب المؤتمر الهندي هي مصدر السياسة الخارجية للهند وقاعدتها التي ارتكزت عليها منذ الاستقلال، ويؤكد ذلك بقوله: "إن سياسة الهند الخارجية المتميزة بعدم التحيز وصداقة جميع الأمم وطلب الحرية لجميع الشعوب ثم مقاومة الاستعمار بدأت منذ تلك السنة، وإن من المفيد لنا أن نتذكر هذه الحقيقة جيدًا ليتضح لنا بأن سياستنا الخارجية لم تكن قد وصلت إلى ما وصلت إليه الآن اعتباطًا، إنما هي وليدة سلسلة تفكير طويل بدأ منذ سنين طويلة"[(313)].

ولقد وصفت سياسة الهند الخارجية في مراحل تأريخية سابقة تارة بأنها سياسة حيادية وتارة أخرى بأنها سياسة عدم انحياز وتارة بأنها سياسة مستقلة. ويفضل معظم المتحدثين باسم الهند وصف سياستها الخارجية بأنها

سياسة مستقلة، أي أنها سياسة تقوم على أساس تقدير كل قضية وفقًا لظروفها وملابساتها الخاصة. ويميل الهنود إلى الشعور بأن تقاليدهم التي تتميز بالتسامح منذ القدم، وتأثير المهاتما غاندي، وسياستهم غير المنحازة أو المستقلة، كل هذه العوامل تضعهم في مركز ملائم لكي يلعبوا دور الوسيط والموفق في العلاقات الدولية، وأن يساهموا في التخفيف من حدة التوترات الدولية[314].

وسوف نتناول هذا الفصل في أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية الهندية

تعد الهند واحدة من أبرز القوى الدولية الصاعدة على الساحة العالمية في ظل النمو المتواصل لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية. وتسعى الهند إلى ترجمة هذه القدرات إلى نفوذ ومكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا سيما في السعي إلى الحصول على مقعد دائم العضوية في مجلس الأمن في حالة تنفيذ خطة شاملة لإصلاح الأمم المتحدة فضلًا عن محاولة الهند القيام بدور اللاعب الرئيس في منطقة جنوب آسيا، بشأن الترتيبات السياسية والأمنية في المنطقة كافة[2]. ولهذا انتهجت الهند استراتيجية متعددة المحاور للحفاظ على موقع قوتها النسبية أهمها[3]:

أولًا: تحقيق الاكتفاء الذاتي، فقد باشرت الهند بتنفيذ استراتيجية اقتصادية للاكتفاء الذاتي تهدف إلى اكتساب الإمكانيات الصناعية والتقنية اللازمة لمساندة الأهداف الدفاعية والتنموية مع الحد الأدنى من المعونة الخارجية، وأعطي اهتمام خاص لقطاعات التقنية المتطورة، والطاقة الذرية، والفضاء خدمة لسياسة القوة.

ثانيًا: التركيز على القوات المسلحة، إذ استخدمت الهند قاعدة مواردها الكبيرة نسبيًا لنشر قوات مسلحة ضخمة قادرة على الدفاع عن المطالب الإقليمية

المتنازع عليها إذ يبلغ تعداد هذه القوات 1,325,000 جندي، ووصلت ميزانية الدفاع إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي[(315)]، فضلًا عن سعي الهند إلى إنزال شيء من العقاب بالدول المجاورة التي قد تسعى إلى تغيير الأمر الواقع بالقوة.

ثالثًا: تبني سياسة عدم الانحياز، فقد انتهجت الهند استراتيجية عدم الانحياز سياسيًا. وكان الهدف الاحتفاظ بحرية التصرف فيما يتعلق بالدول الكبرى. وجاءت علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي لتمكنها من الحصول على كميات ضخمة من المعدات العسكرية المتطورة نسبيًا بشروط مواتية، وفي الوقت ذاته، وفرت لها غطاء دبلوماسيًا وسياسيًا ضد الضغوط الأمريكية والصينية. كما ساعد ذلك على إحباط أي تقارب سوفيتي مع باكستان.

رابعًا: غياب التجمع الأمني الإقليمي، إذ تفادت الهند إقامة أي محفل أمني إقليمي تستطيع من خلاله الدول الأصغر منها حجمًا تشكيل تجمع مناوئ لها. ومحاولة الحد من التدخل الخارجي في التنافس الأمني داخل شبه القارة، وكان الهدف عزل المنطقة سياسيًا، وبما يمكنها من التأثير في مجريات الأحداث داخل وخارج المنطقة عند الضرورة.

خامسًا: محاولة تبديد مخاوف الدول الأصغر في منطقة جنوب آسيا منها، بوصفها الدولة الأكبر في المنطقة، وبما يقطع الطريق على الدول الأخرى وخصوصًا الصين لاستغلال هذه المخاوف في تطويق واحتواء الهند. وتجسد السعي الهندي في إعلان مبدأ جوجرال عام 1996، إذ يقوم المبدأ على أن الهند لن تكون قادرة على شغل مكانتها في العالم دون السلام والاستقرار في جنوب آسيا، مما يتطلب منها الانفتاح على جيرانها دون مطالبتهم بالمثل. وجاء توقيع الهند على اتفاقية اقتسام مياه نهر الجانج مع بنجلاديش عام 1996 تأكيدًا لهذا المبدأ وتأكيد القادة الهنود على حقيقة أنه إذا ضاعت قوى الهند في صراعات مع جيرانها، فإنها لن تصبح أبدًا قوة عالمية[(316)].

المبحث الثاني: علاقات الهند الإقليمية

يتميز المشهد الاستراتيجي في منطقة جنوب آسيا بدرجة عالية من الخلل في التوازن بين الدول السبع الموجودة في الإقليم[317]. فالهند هي أكبر هذه الدول على الإطلاق، بل إنها أكبر من الدول الأخرى مجتمعة. ففي الهند، يوجد 77% من سكان جنوبي آسيا، 72% من المساحة، و84% من الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة، و81% من الغابات، و69% من الأراضي المروية. كما أن ناتجها القومي يفوق الدول الأخرى مجتمعة، وإن كان متوسط الدخل الفردي فيها يقل عن بعض الدول الأخرى. ومما يزيد الصورة تعقيدًا أن الهند تعد الدولة المحورية في جنوبي آسيا، فهي جار لكل الدول الست الأخرى، كما تفصلها عن بعضها، كما أنها داخلة في تفاعلات قوية مع الدول الست، بينما تقل درجة التفاعل بين تلك الدول وبعضها. ويؤدي ذلك كله إلى بلورة هواجس أمنية لكل الدول الأخرى في المنطقة، خاصة في ضوء عوامل عديدة، أولها: اضطلاع الهند تأريخيًا بدور مهيمن في المنطقة، مما ولد إدراكًا قويًا لدى النخبة الهندية بأن للهند فضاءً استراتيجيًا واسعًا يتعدى حدودها ويمتد ليشمل الدول المجاورة، والمحيط الهندي، ووسط آسيا. وثانيها: امتلاك الهند للسلاح النووي، والصواريخ بعيدة المدى منذ عام 1998. وثالثها: أن الاستراتيجية الأمنية للدول الأخرى في المنطقة تعمل على تشجيع دور القوى الكبرى في منطقة جنوب آسيا، وذلك لموازنة القوة الهندية، بينما تسعى الهند إلى استبعاد دور القوى الأجنبية؛ لأن هذا الاستبعاد يعني تفوقها الاستراتيجي في المنطقة. فالرؤية الهندية لمنطقة جنوب آسيا كمنظومة استراتيجية واحدة تقوم هي فيها بدور الفاعل الرئيس في الأمن والاستقرار[318].

ويمكن القول إن الوزن الجيوسياسي المتنامي للهند، والمعدل المرتفع لنمو الناتج القومي، وفرص الأسواق الاقتصادية الوفيرة، كلها عوامل تؤكد على تدعيم مكانة الهند على الساحة الدولية. غير أن الهند تواجه رغم ذلك أحد

العوامل المؤثرة في محيطها الجغرافي ألا وهو ذلك القوس المسمى بقوس الاضطرابات والذي يمثل أكثر نقاط ضعف الهند من الناحية الجيوسياسية. فالجوار الهندي مضطرب للغاية وبشكل مزمن لدرجة تجعل الهند تواجه ما يعرف باسم (الاستبداد الجغرافي) وهو ما يضعها أمام تهديدات خارجية خطيرة تحدق بها من كل حدب وصوب[(319)].

العلاقة مع الصين:

لا يمكن الوصول إلى تقدير واقعي لمعادلة توازن القوى في جنوب آسيا دون أن تكون الصين في الحسبان، فالصين قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية ناشئة كبرى، ولها مصالح حقيقية ومتسعة في جنوب وجنوب شرقي آسيا، ولهذا فالصين تشكل تهديدًا للتفوق الهندي. وقد أصبحت علاقاتهما علاقة تنافس طويل الأمد[(320)]. فالعلاقات بين الهند والصين عامل مهم في رسم وتحديد مستقبل آسيا تحديدًا والعالم عمومًا. وهناك تنافس واضح بين البلدين، فالزعماء الشيوعيون في الصين والقادة الديمقراطيون في الهند يحاولون معالجة مشكلات متشابهة بأساليب مختلفة وهي مشكلات الوحدة السياسية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي.

إن السياسات التي تحكم العلاقات الهندية - الصينية غير مفهومة بالكامل، كما أن الدور الذي تقوم به الصين في منطقة جنوب آسيا غير مفهوم، فضلًا عن الطبيعة الدقيقة للتنافس الاستراتيجي بين الهند والصين محيرة. واستحواذ الصين على تفكير الهند يشبه استحواذ الهند على تفكير باكستان. وتعد الهند من منظور الصين الدولة الوحيدة في آسيا التي قد تضارعها في الحجم والقوة وعدد السكان والأهداف، وهناك من يرى أن بكين ترى في الهند جارة طموحة تفرط في ثقتها بنفسها، ذات قوة عسكرية، قد يكون للصين معها في النهاية يوم حساب[(321)].

وكانت أولا قضية في العلاقات بين الهند والصين هي قضية التبت، فقد وقع

البلدان معاهدة بشأن التبت في نيسان / أبريل 1954، وتضمنت مبادئ سلمية خمسة عرفت بالبنشى شيلا أو البانشيل (وتعني المبادئ أو الأسس الخمسة باللغة السنسكريتية)، ثم أعيد إعلانها في التصريح المشترك الذي أصدره رئيسا وزراء البلدين نهرو وشوان لاي عند زيارة الأخير إلى الهند في تموز / يوليو 1954. وأصبحت هذه المبادئ ترمز إلى اتجاهات وآراء الهند في الشؤون الدولية. وهذه المبادئ التي وردت في المعاهدة الهندية - الصينية وفي تصريح نهرو – شوان لاي في عام 1954 هي[322]:

- الاحترام المتبادل لسيادة كل من الدولتين وسلامة أراضيها.

- عدم الاعتداء.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بكل منهما.

- المساواة وتبادل المنفعة.

- التعايش السلمي.

إلا أن العلاقات مع الصين تدهورت، ففي شهر آذار / مارس 1959، أخمدت قوات الصين الشعبية بعنف وبلا رحمة ثورة انتشرت في التبت. وبعد ذلك بقليل، فر الدلاي لاما نفسه وحوالي 13,000 من أهالي التبت إلى الهند. وكان رد الهند قويًا وحازمًا في تأكيد حق الزعيم الروحي لشعب التبت في الالتجاء، كما أثار احتلال القوات الصينية في آب / أغسطس من العام نفسه لنقطة الحدود في لونجيو على حدود الهند الشمالية الشرقية، وما تبعها من سلسلة الأحداث على الحدود، شعورًا قويًا مضادًا للصين ونقدًا عنيفًا لسياسة الهند الخارجية، وخاصة تجاه الصين[323].

وأوضح نهرو في خطاب له في البرلمان الهندي في 30 آذار / مارس 1959 أنه يشعر بأن الصين قد نقضت كل وعودها المتعلقة بالتبت واستقلالها الذاتي.

وقال إنه لو حافظت الصين على هذه الوعود لكان بالإمكان تجنب كثير من المتاعب. وذكر أن شوان لاي كان قد أعطاه تأكيدًا صريحًا باحترام استقلال التبت الذاتي أثناء زيارته للهند عام 1956. كما أعلن نهرو في البرلمان الهندي يوم 3 نيسان/ أبريل 1959 أن الدلاي لاما قد عبر الحدود إلى الهند قبل أيام. وأعلم البرلمان أن حكومة الهند قد منحته حق اللجوء السياسي وأعلمت ممثل الصين في دلهي بذلك[324]. واستقر حينها الدلاي لاما في دهارامسالا في ولاية هيمتشال براديش في شمال الهند وأسس إدارة التبت المركزية.

وقد اتهمت الصين الهند بخرق اتفاقية البانش شيلا فيما يتعلق بالتبت، وخصوصًا بعد مرحلة الاعتراف بها كإقليم تابع للصين واستمرار التدخل في شؤون التبت الداخلية. ويرد جواهر لال نهرو على ذلك بكل حزم قائلًا: "نحن لم نتدخل في شؤون التبت أو نشجع على الثورة، كما أننا لا ننوي أن نفعل ذلك مطلقًا. وكل ما فعلناه أننا استخدمنا نفوذنا بطريقة ودية لإقناع الصينيين بأن يسيروا ببطء فيما يتعلق بالإصلاحات وأن يتجنبوا القمع. وحاولنا أن نقنعهم بأن من العسير تحويل أهالي التبت إلى شيوعيين متحمسين، وأن الإصلاحات نفسها قد تكون ضرورية، ولكنها تتم بصورة أفضل عندما تكون عن إقناع وتعليم، لا عن قمع أو إجبار". ويضيف نهرو: "إن التبت أرض مقدسة للهندوس والبوذيين، وأنها أصبحت بذلك جزءًا من إدراك الهند أنه ارتباط روحي وعاطفي - أكثر مما هو سياسي - بالمانسروفر والمعابد المقدسة، والبوذية ومركز الدالاي لاما، وعندما تتعرض هذه الأشياء للقمع أو العنف، يؤدي هذا إلى ظهور ردود فعل قوية بين صفوف شعبنا، وهو أمر لا تستطيع الحكومة أن تقف حياله جامدة"[325].

وتعقد الوضع أكثر بعد أن أصبحت الصين جارًا للهند ونيبال وبوتان، وتمكنت عبر هذا الاحتلال من الحصول على بوابة ولوج إلى كل من باكستان وبورما. وتستمد العلاقة الاستراتيجية بين الصين وباكستان أهميتها من اختفاء التبت كمنطقة عازلة. وقد خلقت هذه العلاقة الاستراتيجية خللًا غير مسبوق على

المستوى الدولي، وذلك بعد أن نقلت الصين إلى باكستان تكنولوجيا نووية وصاروخية وما شابهها من تبادلات سرية. وبالرغم من ضم الصين للتبت، يظل هذا الإقليم محوريًا للأمن الهندي[326]. ويمكن إرجاع معظم سبب نجاح حملة الدلاي لاما في إبقاء مسألة التبت حية على الصعيد العالمي إلى تواجده في الهند من دون قيود. وفي ذلك يقول: "إننا مدينون للهند وشعبها إلى الأبد، نظرًا إلى ما قدماه إلى التبت والتبتيين، وإذا فكرت في المسألة، بحسب عدد السنين التي أمضيتها هنا، فيمكنني القول إن الهند هي موطني"[327].

ومما يدل على مركزية القضية التبتية بالنسبة للهند استمرار مزاعم الصين بحقوق في ولاية أرونتشال براديش المرتبطة جغرافيًا بإقليم التبت، كما يدل على ذلك أيضًا ما تقوم به الصين من مشروعات لنقل المياه من أحواض الأنهار في هضبة التبت، تلك الهضبة التي تنبع منها روافد الأنهار الآسيوية الكبرى كافة باستثناء نهر الجانج إضافة إلى مخاوف الهند من أن تحول الصين المياه سلاحًا في وجهها، فالسدود التي تقوم بها الصين على نهر براهما بوترا ونهر سوتلج أو التهديد بتحويل مياه نهر براهما بوترا إلى حوض النهر الأصفر المتعطش للمياه تجعل القضية غاية في الخطورة.

وترتبط الصين بعلاقات وثيقة مع العديد من الدول المجاورة للهند، فالصين تقوم بمد ممر استراتيجي شمالي - جنوبي على التخوم الغربية للهند يعبر صحراء كاراكورام ويصل إلى ميناء جوادار الباكستاني الذي تكلفت الصين ببنائه، هذا فضلًا عن ممر استراتيجي آخر في التبت على مشارف التخوم الشمالية للهند. إلى جانب ذلك، هناك العلاقات الصينية - البورمية وتداعياتها البالغة الأهمية على الأمن الهندي، فهذه الروابط ستسمح للصين بالتدخل في الشأن الداخلي لشمال شرق الهند وتشكل حالة من الضغط العسكري غير المباشر على أمن الهند. وتجد الصين المهمة أمامها سهلة للتأثير في الهند من البوابة البورمية من خلال الاختراق السلس عبر الأراضي السهلية في بورما بدلًا من تكبد المشاق في الهيمالايا على الجبهة الشمالية والشمالية الغربية.

ويمكن إدراك إمكانات الصين في التأثير على أمن الهند من خلال استحضار الاضطرابات القبلية التي وقعت في شمال شرق الهند بدعم من الصين خلال حقبة زعامة ماو، ففي تلك الحقبة، قامت الصين بتسليح وتدريب المتمردين، سواء ميليشيات ناجا أو ميزو. وقد تم ذلك جزئيًا باستخدام الأراضي البورمية، وهنا تبرز حقيقة أن الحدود المشتركة تجمع بين الهند وبورما بطول 1378كم، وهي مخترقة وتتم عبرها عمليات للمتمردين الذين يتحركون على جانبي الحدود وينتمون لأصول هندية وبورمية على السواء(328).

وكانت الخلافات الحدودية بين الهند والصين الشعبية سببًا مهمًا لحرب عام 1962. وأسفرت عن استيلاء الصين على إقليم أكساي شن بالكامل. وأصبح (خط السيطرة الفعلية) حدًا للحدود بين البلدين، وهو مقسم إلى ثلاثة قطاعات: القطاع الغربي وطوله 2176 كم في منطقة أكساي شن لاداخ، ويتضمن حدود مشتركة بين كشمير من جهة وإقليم سيكانج والتبت من جهة أخرى. وتمتد حدود هذا القطاع مسافة 1100 ميل وتبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها 15٫000 ميل مربع، والقطاع الأوسط وطوله 554 كم في منطقة أورنشال وهيمتشال براديش، ويمتد مسافة 400 ميل على طول امتداد جبال الهيملايا ابتداء من نهر سوتلج حتى حدود النيبال ومساحة المنطقة المتنازع عليها 200 ميل مربع، والقطاع الشرقي وطوله 1346 كم في منطقة سيكيم وأرونشال براديش. ولا تعترف الصين بتبعية الأخيرة للهند. وهو أكبر القطاعات المتنازع عليها بين البلدين وتبلغ مساحته 33٫000 ميل مربع. وكان من نتائج الحرب اتجاه باكستان إلى التحالف مع الصين القوة الآسيوية الصاعدة، ففي آذار / مارس 1963، وقعت الصين وباكستان اتفاقًا لحل مشكلة الحدود غرب ممر كاراكورم تنازلت بموجبه باكستان عن بعض الأراضي التابعة لها في كشمير للصين، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الصين هي الحليف الأساسي لباكستان في آسيا(329).

كان تأثير الهزيمة العسكرية عميقًا في الروح القومية للهند، ويبقى في الوجدان الهندي موروث من المهانة والشعور بالظلم عندما ترد فكرة الصين على الأذهان. ونتيجة لذلك، تبلور في الهند مفهوم أن اللغة الوحيدة التي تفهمها الصين وتقيم لها وزنًا هي لغة القوة القومية، وكان أحد أهم الدروس التي تعلمتها الهند من صراعها الحدودي أن تخاذلها في حراسة حدودها سيعود عليها بأبلغ الضرر. وتفترض الهند أن باكستان تمثل التهديد المباشر وفي المدى القصير، ولكن الصين هي التي تملك القدرة على تهديد المصالح الحيوية للهند[330].

كما أدت حرب عام 1962 إلى تغيير جذري في الرؤية الهندية لدور الصين من مجرد منافس استراتيجي تسعى إلى احتوائه إلى عدوها اللدود. وقد توضح هذا التحول بجلاء في استراتيجية الهند تجاهها عقب قيام الصين بتفجيراتها النووية عام 1964، ويؤكد بعض القادة الهنود أن الصينيين لديهم شعور قوي بأنهم هم المتفوقون كشعب وأمة، وأن نية الصين من الحرب لم تكن مجرد الحصول على كسب إقليمي من أراضي الهند، بل إنها كانت ترغب في إثبات خطأ سياسة الهند القائمة على مبادئ الاشتراكية وعدم الانحياز، ولذلك فإن أفضل وسيلة لاحتواء الصين وإضعاف نفوذها هي أن تصبح الهند ودول جنوب شرق آسيا أقوى من الناحية الاقتصادية، وفي حالة استقرار واتحاد[331].

والواقع أن التحديات التي تمثلها الصين للهند تنبع من طبيعة النظام لا الشعب، فأبرز التحديات التي تواجه سياسة الهند الخارجية في ظل حالة تزايد نفوذ وقوة الصين دوليًا هو أن تتمكن من إدارة العلاقة مع الصين الصاعدة ذات النظام الشمولي الذي لا يخفي طموحاته الدولية، فالأسلحة لا تقتل البشر إلا حين تصدر الأوامر من الحكام الذين في أيديهم السلطة بفتح النيران، ولعل الإعجاب الذي يحظى به النظام الصيني من قبل القوميين المتشددين يأتي من التأثر بالشعارات الداعية إلى تذويب الفوارق وتحقيق التجانس، على نحو ما

أشار إليه شعار الرئيس الصيني هوجين تاو الذي ينادي بـ"مجتمع متناغم" وهو شعار صمم لكسب تعاطف وانسجام الشعب مع حكومته. في ضوء ما تقدم، تبدو مناطق الجوار المحيطة بالهند ملتهبة أكثر من أي وقت مضى، وحين نضع في الاعتبار اضطرابات تلك المناطق، ندرك حقيقة أن التحديات الرئيسة للهند تكمن في موقعها الجغرافي[(332)].

لقد أدت تطورات مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى سعي الدولتين إلى تجميد الخلاف الحدودي. إذ تسعى الهند لعزل الصين عن باكستان، فيما تسعى الصين إلى محاولة تأجيل التفاهم الأمريكي - الهندي المتنامي ضدها، وإلى جانب ذلك السعي إلى تسوية بعض القضايا التي تحقق مصلحة مشتركة للطرفين[(333)]، فقد توصل البلدين إلى (الاتفاقية الثنائية للسلام والهدوء) في عام 1993 خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي ناراسيما راو للصين وتقضي بتخفيض عدد القوات على الحدود لحين إيجاد تسوية نهائية لها عن طريق التفاوض، وتبادل المعلومات عن أي مناورات أو تحركات للقوات العسكرية على حدود الدولتين. وساهمت الاتفاقية في تهدئة الأوضاع عند خط السيطرة الفعلية. وكرر ذلك خلال زيارة الرئيس الصيني جيانج زيمن إلى الهند في تشرين الثاني / نوفمبر 1996، إذ كانت إحدى الاتفاقيات تتعلق بخفض القوات والأسلحة على الحدود المشتركة المتنازع عليها. وكل ذلك لم يمنع وزير الدفاع الهندي من التأكيد بعد التجارب الهندية في آيار / مايو 1998 من أن الصين وليست باكستان هي العدو الأول للهند، وأن التهديد الصيني كان أحد المبررات للهند في إجراء تجاربها النووية[(334)].

وتراجعت التوترات التي ميزت العلاقات بين الدولتين، ففي عام 2004، اعترفت الصين بتبعية ولاية سيكيم للهند مقابل اعتراف الهند بتبعية التبت للصين[(335)]، وأصبحت ذكرى من الماضي بفضل سياسة نيودلهي الهادفة إلى إقامة علاقات نشطة مع الصين. وفي أثناء زيارة الرئيس الصيني ون جياوباو

للهند في نيسان / أبريل 2005، أعلنت كل من الهند والصين قيام شراكة استراتيجية بينهما، كما تعاونت الهند مع الصين أيضًا من أجل تحييدها في صراعها مع باكستان وغيرها من الدول الجارة الصغيرة[336].

وعلى الرغم من أن هناك العديد من الاعتبارات المصلحية الجوهرية التي تدفع الدولتين إلى تعزيز العلاقات بينهما، ومحاولة تجنب أسباب الصراع، فإن هناك ثلاثة قيود أساسية تحد من انطلاق العلاقات الهندية – الصينية أهمها: استمرار النزاع الحدودي بين البلدين منذ عام 1962 دون تسوية، مما يجعل منه عائقًا أمام التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، كما تلعب الولايات المتحدة دورًا في تقييد العلاقات الهندية - الصينية ومحاولتها استغلال الهند لموازنة النفوذ الصيني، مما سيدفع الصين إلى التدخل بدرجة أكبر في شؤون جنوب آسيا. وأخيرًا، فإن العلاقات بين البلدين تتأثر بمواقف أطراف ثالثة في المنطقة تحديدًا، مثل باكستان وغيرها من الدول الأصغر التي ترتبط بعلاقات أوثق مع الصين، وخصوصًا مع التزام الصين بالدعم العسكري والسياسي لهذه الدول[337].

والواقع أن صراع الهند مع الصين هو في الأساس صراع على الأدوار الإقليمية في آسيا، ولا سيما أن كلًا من هاتين الدولتين ينظر إلى نفسه بأنه القطب الرئيس في المنطقة بشريًا وحضاريًا وثقافيًا[338]. فإذا كانت العلاقات مع الصين قد اتسمت بالتوتر خلال القرن العشرين، فإن المواجهة اللاحقة ستكون على الصعيد الاقتصادي. فالدولتان عملاقتان في مقومات القوة المختلفة، وتتنافسان أيضًا في طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنهما ترغبان في رفع معدلات النمو عبر تجارة واسعة مع العالم. ولذلك فالعلاقة مع الولايات المتحدة تبدو مهمة جدًا بالنسبة للهند.

الهند ودول الجوار البعيد:

لم تحدد الهند بعد أهدافها في الشرق الأوسط بوضوح، إلا أنها تسير ببطء في

طريق سيؤدي في نهاية الأمر إلى دور واضح المعالم في المنطقة. وكان أهمها تعيين سفير فوق العادة للشرق الأوسط في آيار / مايو 2005، ثم بدأت البحرية الهندية دورًا موازيًا للدبلوماسية الهندية حين أخذت تدخل مياه الخليج منذ منتصف عام 2006، وأجرت مناورات مع القوات البحرية لعدد من دول المنطقة، وأثبتت الدبلوماسية الهندية أنها تتمتع بقدرة كبيرة على المناورة بالاحتفاظ بعلاقات جيدة في آن واحد مع دول مثل إسرائيل وإيران والمملكة العربية السعودية. والأهم في ذلك استمرار الهند بالتمسك بعلاقات قوية مع إيران بالرغم من الضغوط الأمريكية المستمرة عليها لتقليص هذه العلاقة(339). وترتبط الهند بعلاقات وثيقة مع دول الجوار البعيد والتي يمكن تحديد أبرزها بدول الخليج العربي وإسرائيل حسب أهميتها للدراسة وبشكل موجز تحديدًا وكما يلي:

العلاقة مع مصر:

تعود العلاقات التي تربط الهند بمصر والعالم العربي إلى أبعد العصور، وكانت هذه العلاقات متسمة بالتعاون الوثيق. وكانت الهند من أبرز الدول التي ساندت الحقوق العربية انطلاقًا من سياستها في مناهضة الاستعمار التي وضعها نهرو وجعلها أحد الأسس التي تستند إليها سياسة الهند الخارجية(340).

وتوطدت العلاقات الهندية - المصرية بالصداقة الشخصية بين جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند والرئيس جمال عبد الناصر. وكان مؤتمر باندونج الذي عقد عام 1955 في إندونيسيا أهم إنجازاتها، ومثلت الرؤية السياسية لقادة البلدين حجر الأساس في بناء وقيام حركة عدم الانحياز ودورها في العلاقات الدولية، وربطت معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين التي وقعها الرئيس عبد الناصر في نيودلهي عام 1955 وكذلك دور البلدين في مجموعة الـ 77 والمساهمة المتميزة لهما في مجموعة الـ 15 الاقتصادية والتي كانت الهند ومصر من أعضائها المؤسسين. وشهد عام 2000 لقاءات عديدة بين مسؤولي البلدين

تناولت العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية إلى جانب بحث الإمكانات الجديدة للمشروعات والاستثمار بين البلدين انطلاقًا من العلاقات الوطيدة بين البلدين[341].

العلاقات مع دول الخليج العربي:

يعد موضوع العلاقات الهندية - الخليجية من الموضوعات المهمة التي لم تنل الاهتمام الكافي من الجماعة العلمية العربية، وبقدر ما توجد دوافع موضوعية لإقامة علاقات تعاونية مع الهند بقدر ما توجد مسائل خلافية ذات وزن استراتيجي يمكن أن تدفع هذه العلاقات باتجاه الصراع. من ناحية أخرى، فإن العوامل المتعلقة بالمتغيرات العالمية الجديدة على المسرح العالمي لها تداعياتها على هذه العلاقات، فتنامي القدرات الاستراتيجية الهندية، وازدياد أهميتها النسبية في معادلات القوة على مستوى العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ونظرة الولايات المتحدة إلى الهند بوصفها القوة التي يمكن توظيفها لتحقيق توازن القوى في آسيا في مواجهة الصين، هذه الأمور وغيرها لها تداعياتها على العلاقات الهندية - الخليجية خاصة وأن الهند ترى أن منطقة الخليج تدخل في نطاق الأمن القومي كما أنها ترى أن هذه المنطقة تدخل في نطاق مجالها الحيوي كسوق للعمالة والمنتجات الهندية وكمصدر مهم للطاقة التي تحتاج إليها الهند والتي من المتوقع أن تزداد احتياجاتها لها بشكل أكثر حدة خلال السنوات القادمة[342].

والعلاقات الهندية - الخليجية من المواضيع الحيوية وذات الأهمية المتنامية في ظل الدور المتزايد الذي يضطلع به كل من الطرفين على الساحتين الإقليمية والدولية، إلا أن هذه العلاقات ظلت مقتصرة على الجوانب الاقتصادية والثقافية التي أصبحت تعبر عن البعد التقليدي لهذه العلاقات، فارتكزت على التبادل التجاري والاستثمارات، ولم يحظَ البعدان السياسي والاستراتيجي بالأهمية التي يستحقانها.

والهند تنظر إلى العالم العربي بأنه سوق ضخمة لتصريف منتجاتها المختلفة خاصة البرامجيات التي تبرز فيها كدولة رائدة داخل العالم الثالث، ويبدو العالم العربي كمصدر مهم للطلب على البرامجيات كأحد المغريات للهند لتحسين علاقاتها مع العرب(343).

والتحليل الموضوعي للعلاقات الهندية - الخليجية لا بد أن ينطلق من نقطتين مهمتين: الأولى تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، أما النقطة الثانية فتدور حول الأهمية الواضحة والمتعاظمة لمنطقة الخليج من الناحيتين الجيوسياسية والاقتصادية سواء بالنسبة للقوى العالمية الكبرى أو القوى العالمية الناشئة(344). ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناول أهم ثلاث قضايا في العلاقات الهندية - الخليجية وهي حسب أهميتها كما يلي:

أولًا: ضمان إمدادات الطاقة:

"تعد منطقة مجلس التعاون المصدر الرئيس لتزويد الهند بالنفط الخام. وكانت شركات القطاع العام الهندية تفضل، تقليديًا، عقودًا سنوية إما مباشرة مع الحكومة أو مع كيانات مملوكة للدولة تكمل متطلباتها من خلال الشراء الفوري (المباشر). وقد طورت الكيانات المنتجة للنفط والمملوكة للدولة علاقاتها النفطية وحافظت على إدامتها على أعلى المستويات. واقتنعت الهند بأن منطقة مجلس التعاون ستكون المصدر الرئيس لتجهيزها بالنفط إلى أمد بعيد في المستقبل"(345).

لقد بينت التجارب السابقة حساسية الوضع السياسي والاقتصادي الهندي لأي عوائق قد تعترض وصول النفط من منطقة الخليج العربي أو أي عوامل تؤدي إلى ارتفاع أسعاره العالمية، الأمر الذي يعكس مدى الارتباط القائم بين الاقتصاد الهندي وبين أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة، ومنطقة الخليج بصورة خاصة(346).

وتواجه الهند معضلة مهمة في مجال الطاقة، فقد جاءت كرابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في عام 2011 بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. وتضاعف استهلاك البلاد للطاقة بين عامي 1990 - 2011 على الرغم من أن متوسط استهلاك الفرد في الهند ظل متدنيًا بالمقارنة مع الدول الغربية. وحسب التقديرات، فإن 44% من بيوت الهند لا تحصل على الكهرباء وأكثر من 90% تعتمد على البايوماس (خشب ونفايات وغاز). لقد زاد استيراد الهند من النفط الخام من 40% من احتياجاتها عام 1990 إلى 70% عام 2011، وتم استيراد نحو 64% منه من الشرق الأوسط في عام 2012. وتبين بعض التقديرات أنه بحلول عام 2032، ستستورد الهند نحو 91% من احتياجاتها من الطاقة من الخارج وسيكون جزء منها من الشرق الأوسط[347].

فالإمدادات النفطية هي العامل الأهم في العلاقات الهندية مع الدول الخليجية، بل من المتوقع أن تكون هي الدافع الرئيس نحو تعزيز هذه العلاقات في المستقبل القريب. فالهند سادس أكبر مستورد للنفط في العالم، وتوفر منطقة الخليج نحو 70% من احتياجات الهند من النفط المستورد، وهذا ما دفع بالحكومة الهندية للسعي نحو بناء شراكة استراتيجية في مجال الطاقة لضمان إمدادات نفطية مستقرة ودائمة مثل توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية في مجال الطاقة مع السعودية خلال زيارة الملك عبد الله إلى الهند في كانون الثاني / يناير 2006[348].

ويمكن القول "إن سياسة الهند باتجاه تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية التي أصبحت تعرف بـ"النظر غربًا" لا ترمي فقط إلى تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الأمنية الأخرى، لكنها أيضًا تأخذ في الحسبان اعتبارات استراتيجية تتمثل في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين، لا سيما في ظل تنامي قوة الصين الاقتصادية وتوسع نفوذها في منطقة جنوب آسيا، وتحولها إلى قوة مستوردة للنفط. إذن، وبغرض معادلة نفوذ الصين فيما وراء جنوب آسيا، فإن الهند تعد منطقة غرب آسيا الساحة الأهم والأنسب لها، وقد عينت مؤخرًا

ممثلًا خاصًا لغرب آسيا من أجل تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية، والعمل على لعب دور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة بشكل عام"[349].

ثانيًا: قضية العمالة الهندية:

تعد قضية العمالة الهندية في دول الخليج العربي من أهم القضايا في علاقة هذه الدول مع الهند. ويبرز في هذا الإطار سعي الهند إلى ضمان استيعاب منطقة الخليج العربي لعمالة هندية كبيرة تساعد في عملية النمو الاقتصادي للهند من خلال تحويلاتها المالية وتفريغ البلاد من عمالة زائدة تعد عبئًا على الاقتصاد الهندي.

لقد اضطرت الهند إلى استقدام أكثر من 200 ألف مواطن هندي من العراق والكويت بعد أزمة احتلال الكويت في آب / أغسطس 1990، ولهذا نجد أن وجود أكثر من 1,5 مليون عامل هندي داخل دول مجلس التعاون في ذلك الوقت قد خلق نوعًا من الترابط والتداخل بين الاقتصادين الهندي والخليجي، لا سيما أن هؤلاء العمال كانوا يدرون عائدًا سنويًا للاقتصاد الهندي يتراوح بين 2 - 3 مليار دولار. وفضلًا عن كل ما يخلقه هذا الوجود من روابط وتداخل اجتماعي بين الشعبين، فإن مستقبل أمن واستقرار تلك الجاليات الهندية الكبيرة في دول مجلس التعاون سيظل رهينًا باحتمالات السلام والاستقرار في منطقة الخليج[350]. وحاليًا هناك ما يزيد على 3,5 مليون عامل هندي في بلدان الخليج العربي من العقول الراقية إلى العمالة الرخيصة غير المحترفة وبلغت تحويلاتهم السنوية ستة مليارات دولار عام 2006، مما يعد أكبر مصدر للعملة الصعبة في الهند والذي يتحقق دون أي كلفة سياسية أو اقتصادية أو غيرها، إذ لا يطالب العمال بأي حقوق ومزايا خاصة داخل الهند لقاء هذه الخدمة المجانية[351].

وقد برزت خطورة قضية العمالة الهندية في دول الخليج العربي في 18 كانون

الأول / ديسمبر 2008، عندما صرح وزير العمل البحريني مجيد علوي بأن المندوب الهندي في حوار المنامة الذي عقد هناك في الشهر ذاته قد طلب باسم رئيس وزراء الهند من دول مجلس التعاون الخليجي أن تقوم بتجنيس العمالة الهندية ومنحها حقوقًا سياسية، وعدم تحديد مدة لبقائها في دول المجلس بوصفها عمالة مهاجرة لا عمالة وافدة، وأشار المندوب الهندي إلى الاتفاقية رقم 97 لسنة 1949 والاتفاقية رقم 143 لسنة 1975 الموقعتين في إطار منظمة العمل الدولية. وتنص الاتفاقية الأولى على أنه إذا مضى على عامل أكثر من خمس سنوات، فإنه يتحول تلقائيًا من وافد إلى مهاجر، له حقوقه السياسية ومنها حق التوطين والتجنس. وعلى الرغم من رفض الطلب الهندي جملة وتفصيلًا، فإنه يعد بمثابة دعوة إلى تغيير التركيبة السكانية الخليجية، وتحويل دولها إلى ولايات هندية، بكل ما يعنيه ذلك من آثار اجتماعية وثقافية. هذا فضلًا عن تحويل هذه المنطقة إلى جزء من المنظومة الهندية، والذي له تداعيات خطيرة على ثرواتها وهويتها. وهذا ما يؤكد حقيقة أن دول الخليج تواجه خطرًا حقيقيًا ومحاولات لتغيير وجه المنطقة وتحويلها إلى منطقة آسيوية إن لم يكن هندية[352].

وتتزايد مخاوف الدول الخليجية من تداعيات ارتفاع أعداد الجاليات الهندية فيها، لا سيما على أمنها واستقرارها، وكذلك على طبيعة العلاقات الاجتماعية والقيم الثقافية في المجتمعات الخليجية، وذلك في ظاهرة سياسية واجتماعية أطلق عليها (تهنيد الخليج)؛ لأن الهنود يمثلون أكبر جالية أجنبية على الإطلاق في دول مجلس التعاون الخليجي الستة، إذ ارتفعت نسبتهم من حوالي 8,6% من مجموع سكان دول المجلس عام 1975 البالغ عددهم 2,88 مليون نسمة إلى 10,6% عام 2000 من مجموع السكان البالغ عددهم 28,323 مليون نسمة[353]. هذا فضلًا عن تداعياتها الأخرى التي تبدأ من إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس استجابة لضغوط العمالة الهندية ومطالبة الحكومة الهندية أكثر من مرة بمراجعة اتفاقيات التوظيف وعدم

وجود إجراءات سلامة مناسبة في أماكن العمل بدول الخليج، ومثال ذلك احتجاج الحكومة الهندية على قانون عمل صدر في دولة الإمارات العربية المتحدة في شباط / فبراير 1990 نص على إبعاد الأشخاص الذين يقيمون في الدولة بشكل غير مشروع. وكذلك إثارة النزعات الدينية والطائفية بين الهندوس والمسلمين التي هي امتداد لما يحدث داخل الهند، فبعد أحداث مسجد بابري عام 1992، أصدرت المملكة العربية السعودية تعليماتها إلى الأجهزة المعنية بحظر استقدام عمالة أجنبية من الهندوس إلى البلاد، وقصر الاستقدام على المسلمين والمسيحيين فقط. وأخيرًا، إن الزيادة الكبيرة في العمالة الهندية تثير المخاوف من أن تطالب بحق المواطنة مستقبلًا، بل ويذهب البعض إلى إمكانية أن تطالب هذه القوى بحق تقرير المصير، إذ يمكن أن تفرز أجيالًا من المهاجرين الذين قد يتحولون بمرور الوقت من مستوطنين إلى متوطنين لهم أوضاعهم الاجتماعية الخاصة بهم التي تتحول إلى حركات سياسية تعبر عن فكرهم وطموحاتهم ومطالبهم[354].

ويمكن القول إن الدول الخليجية لديها الرغبة في التعاون العسكري مع الهند بما يحقق الحماية لمنطقة الخليج. فدول الخليج لا تعترض على التعاون العسكري مع القوى الدولية في سبيل دعم الاستقرار الإقليمي. بل إن غالبية تلك الدول حاولت في الحقب اللاحقة لغزو أمريكا وبريطانيا للعراق أن تدخل في شراكات استراتيجية مع القوى الدولية الأخرى للتقليل من اعتمادها المطلق على المظلة الأمنية الأمريكية. وهنا يمكن الإشارة إلى مبادرة إسطنبول عام 2004، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون بين حلف الناتو وبعض الدول الخليجية في مختلف المجالات الأمنية. وعليه فمن المتوقع بأنه وحالما يصبح لدى الهند القدرة العسكرية اللازمة، فإن ذلك سوف يكون محل ترحيب خليجي، لا سيما وأن الهند ليس لديها ماضٍ استعماري ولا تزال تشارك الدول النامية كثيرًا من همومها في علاقتها بالسياسة الدولية بشكل عام[355]. إلا أن العلاقات الهندية الخليجية تواجه تحديين مهمين هما:

الأول: التباين الواضح في رؤية الطرفين لتعريف الإرهاب، إذ لا تعد دول الخليج والدول العربية الأخرى المقاومة المسلحة في فلسطين وكشمير نوعًا من أنواع العنف، وذلك على عكس الهند التي لا تميز بين ذلك، بل إنها ترفض بشكل قاطع مثل هذه الأساليب، وتعاني نزاعًا حادًا مع باكستان حول كشمير، وخصوصًا أن العلاقات الهندية الإسرائيلية في تحسن مستمر منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، فالهند المستورد الأول للسلاح من إسرائيل، بينما أصبحت إسرائيل ثاني أكبر مورد للسلاح للهند على مستوى العالم.

ثانيًا: تزايد مخاوف الهند من الدعم الذي تتلقاه الجالية المسلمة في الهند، فمستوى الدعم المالي والتعليمي لا يستهان به من بعض الدول الخليجية والجمعيات الخيرية الإسلامية، بل إن البعض من طلاب العلم الهنود يدرسون في الجامعات الخليجية، وهذا يقودهم إلى تبني أفكار وأيديولوجيات تتعارض مع مصالح الحكومة الهندية، لا سيما في ظل تنامي المد القومي الهندوسي وسيطرتهم على العملية السياسية بشكل أكبر من غيرهم. وهذا قد يكون دافعًا لجماعات العمل السياسي الهندية المسلمة لتعزيز التضامن فيما بينها والعمل من منطلقات ضيقة في بعض الأحيان، وتعزيز النهج المتشدد داخلها. ولهذا يتوجب على الحكومة الهندية تفعيل الخط السياسي الديمقراطي وتحقيق أكبر قدر من الاندماج الوطني في المجتمع الهندي، ونبذ الإقصاء السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي الداخلي[356].

وبالنتيجة، تقدم العلاقات الهندية - الخليجية عددًا من العوامل التي قد تساعد على بناء أرضية مشتركة لتدشين علاقات سياسية استراتيجية تحافظ على مصالح كلا الطرفين، الهندي والخليجي. فهناك اختلاف في عدد السكان وحجم ونوعية الموارد الطبيعية المتوافرة، وهي اختلافات قد تساعد على تحقيق تعاون اقتصادي يحقق مكاسب للطرفين. فضلًا عن تشابه القيم الثقافية والمراحل التاريخية، إذ خضع الجانبان للاستعمار البريطاني خلال الحقبة نفسها من القرن العشرين، وأخيرًا التداخل السكاني والمجتمعي بين الجانبين،

إذ توجد في الهند أكبر جالية إسلامية في العالم، كما يعمل الملايين من رعاياها في منطقة الخليج العربي[357].

ختامًا، نجد أن العلاقات الهندية الخليجية في تنامٍ مطرد، وأصبحت متعددة الجوانب، ومبنية على أرضية صلبة من المصالح المتبادلة تحتم على الطرفين رفع مستوى التعاون بينهما في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية كي تصل إلى آفاق أكثر رحابة. ومع أن العلاقات بين الطرفين ارتكزت حتى وقت قريب على الاعتبارات الاقتصادية ووجود عمالة هندية ضخمة في الدول الخليجية، فإنها بدأت تأخذ منحى أكثر عمقًا ووضوحًا في ضمان أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك التعاون في المجال العسكري سوف يكون مكملًا للأبعاد الأخرى، فالحاجة قائمة لإيجاد اتفاقيات إطارية وآليات مؤسساتية يمكن من خلالها رفع مستوى التعاون السياسي والاستراتيجي بين الطرفين وتحديد الفرص والمخاطر المحتملة والعمل على حلها[358].

لقد حاولت الهند عقد معاهدات للتجارة الحرة مع بعض الدول العربية، لكنها لم تنجح حتى الآن إلا في عقد معاهدة التعاون الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي في آب / أغسطس 2005، وهي وثيقة حسن نوايا أكثر منها معاهدة عملية للتعاون الاقتصادي. ولا تزال الهند جهة غير مرغوب فيها للاستثمارات العربية والتي بدأت قبل نحو عقد من الزمان حين قرر المستثمرون العرب التوجه نحو الشرق وخصوصًا الهند، ولكن تعقيدات الهند الإدارية وعدم شفافية القوانين وتفشي الرشوة على المستويات كافة لم تشجع على تدفق الاستثمارات العربية على نطاق واسع إلى الهند. ولم يتعد الأمر بعض المصانع الصغيرة واستثمارات خفيفة بما فيها استثمارات المملكة العربية السعودية عن طريق شركة أرامكو في خمس مصافٍ نفطية[359].

العلاقة مع إسرائيل:

تميزت العلاقات الهندية - الإسرائيلية تأريخيًا بالتوتر، وتأثرت إلى حد بعيد بالعلاقات الهندية – العربية وبالمناخ الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، إلى جانب العوامل الداخلية المتعلقة بالسياسة الهندية. فقد صوتت الهند ضد قرار تقسيم فلسطين عام 1948 وضد إقامة دولة إسرائيل. فيما اتخذ كل من غاندي ونهرو مواقف متشددة تجاه الصهيونية استمرت حتى بعد قيام إسرائيل. ويمكن إرجاع الموقف الهندي إلى مواقف غاندي السياسية، خصوصًا معارضته احتلال أراضي الغير بالقوة العسكرية والقسرية، إذ نظر حينها إلى إنشاء إسرائيل في فلسطين بأنه جزء من مؤامرة استعمارية إمبريالية لاقتسام المشرق العربي، وإعادة احتلاله من جديد(360).

وقد أرسل وزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت برقية إلى نهرو في 17 آيار / مايو 1948 يدعوه فيها بالاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل التي أعلن قيامها في 15 آيار / مايو 1948، وقد رد نهرو على البرقية في حزيران / يونيو موضحًا العراقيل التي تقف أمام هكذا اعتراف، مؤكدًا أنه سيشكل تغييرًا مفاجئًا في السياسة الهندية السابقة الداعمة للفلسطينيين في فلسطين، وسيتم تفسيره كمس بالمسلمين، وخصوصًا أن الهند تعاني حالة توتر واحتقان طائفي داخليًا، وتقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان في العام 1947 بناءً على اعتبارات دينية. وقد لخص تقرير سياسي هندي الموقف الرسمي من إقامة إسرائيل بالآتي:

- تقف الهند ضد إخراج العرب الفلسطينيين من ديارهم بالقوة.

- احتلت إسرائيل مناطق إلى ما وراء الحدود المقررة بحسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، وهذا يعد أحد التجاوزات الإسرائيلية.

- أن أساس قيام إسرائيل هو طائفي - ديني.

- عملية استعمار فلسطين كانت بالأساس امتدادًا لعملية استعمارية غربية أشمل.

إلا أن الهند اعترفت بإسرائيل في 17 أيلول / سبتمبر 1950 على أساس الاعتراف بحقيقة قائمة. وفي بيانها، أوضحت الهند أن هذا الاعتراف يماثل الاعتراف بالصين الشعبية التي هي حقيقة قائمة. واستندت الهند في اعترافها إلى كون أربعين دولة، حتى ذلك الوقت، من ضمنها دولتين إسلاميتين هما تركيا وإيران، قد اعترفتا بإسرائيل. وأضافت الهند أن عدم الاعتراف لا ينسجم مع العلاقة الكلية القائمة بين البلدين من خلال عملهما في الأمم المتحدة، وأن عدم الاعتراف سيعيق أي وساطة للهند بين إسرائيل والبلدان الأخرى. وأشار البيان أيضًا إلى أن قرار الحكومة الهندية لا يعني أنه ليس من خلاف بين سياسة إسرائيل وسياسة الهند في أمور كتلك المتعلقة بوضع القدس وحدود إسرائيل[361].

واليوم "تشهد العلاقات الهندية - الإسرائيلية نموًا متسارعًا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. غير أن المحتوى الأمني - الدفاعي يظل هو الأهم بين تلك المستويات، بالنظر إلى تداعياته الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط. والملاحظة المهمة بخصوص تلك العلاقات هو انتقالها وتحولها السريع من مرحلة كان العالم العربي يتعامل فيها مع الهند بعدها (صديقًا مضمونًا)، خاصة فيما يتعلق بمساندة الحقوق العربية في الصراع مع إسرائيل، إلى انطلاق العالم العربي من افتراض أن العلاقات الهندية مع كل من العرب وإسرائيل أقرب إلى المباراة الصفرية، بمعنى أن كسب الهند لإسرائيل يعني خسارة العرب والعكس. والواقع أن هذه المعادلة ظلت لعقود طويلة صالحة، نسبيًا، وذلك نتيجة سيادة سياسات دولية وإقليمية معينة حكمت السياسة الخارجية الهندية خلال حقبة ما قبل استقلال الهند عن الاستعمار البريطاني وحتى نهاية عقد الثمانينيات. غير أن تغيير هذه السياسات أدى إلى تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الهندية - الإسرائيلية"[362].

لقد لعبت الشراكة الاقتصادية والاستراتيجية وتجارة السلاح وآفاق الاستثمار

والأسواق التجارية والجاليتان اليهودية والهندية في الولايات المتحدة الأمريكية أدوارًا حاسمة في التقريب بين الهند الصاعدة في السياسة الدولية وإسرائيل الباحثة عن أصدقاء جدد لهم طموحات دولية وإقليمية، لا سيما في ظل تراجع الدور الأمريكي في العالم. فإسرائيل ترى في علاقتها مع الهند مصلحة استراتيجية كبيرة، سواء أكان ذلك على الصعيد الاقتصادي أم السياسي. فالهند الصاعدة اقتصاديًا تعد سوقًا كبيرة للصادرات الإسرائيلية[363]، وخصوصًا الأسلحة الإسرائيلية إذ بلغت مبيعات السلاح الإسرائيلي للهند مليار ونصف المليار دولار في عام 2006، وهي قيمة المبيعات نفسها في السنوات الثلاث التي سبقتها، مما يعني أن الهند تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التي بلغت 4,2 مليار دولار عام 2006. وقد وصل التعاون بين البلدين في مجال الاستخبارات والدفاع إلى مرحلة إطلاق إسرائيل قمر التجسس (بولاريس) في 21 كانون الثاني / يناير 2008 على صاروخ هندي من قاعدة (سريهار يكوتا) الفضائية الهندية في المحيط الهندي[364].

ويمكن أن تلعب الهند دورًا مهمًا في موضوع الملف الإيراني، الأمر الذي ما زال دون توقعات إسرائيل، إذ إن العلاقة بين الهند وإيران علاقة محورية أيضًا، وهو ما يمكن أن يعزز من أهمية الهند لإسرائيل، ولكن إسرائيل تسعى إلى أكثر من مجرد تلافي عداوة الهند، وتعمل جادة باتجاه تطوير تحالف استراتيجي معها. وفي ذلك، فإن إسرائيل تسير بالاتجاه الصحيح الذي رسمته لنفسها، وإن كان ذلك لم يؤثر بعد على سياسات الهند مع جيرانها المعادين لإسرائيل[365].

والواقع أن العلاقات الهندية - الإسرائيلية يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على أمن منطقة الخليج العربي والأمن القومي العربي، وخصوصًا إذا وضعنا في الاعتبار العوامل الآتية[366]:

أولًا: نظرة إسرائيل إلى منطقة الخليج وأهميتها، فقد كشفت دراسة بعنوان

(الخليج وإسرائيل: إطارات أمنية جديدة للشرق الأوسط) والتي أعدها دوري جولد مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك للسياسة الخارجية عام 2000 عن أطماع إسرائيل في أن تكون جزءًا من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها، بما في ذلك دول الخليج. وما يعزز ذلك أيضًا تأكيد القيادات الإسرائيلية على أن دائرة المصالح الحيوية المباشرة لإسرائيل تمتد من باكستان وإيران شرقًا إلى ساحل المغرب في الأطلنطي غربًا، ومن دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالًا حتى جنوب أفريقيا ومدخل البحر الأحمر جنوبًا.

ثانيًا: أن ما يجمع الهند وإسرائيل معًا هو الخوف من تنامي القوة العسكرية الإسلامية، وخاصة باكستان، على الرغم من تركيز الهند على ما تصفه بالخطر الصيني وعلى ضرورة حسم التوازن بينها وبين باكستان لمصلحتها بصورة نهائية، إلا أن هذا لا يلغي واقع أن ظهور الهند كقوة نووية في حوض المحيط الهندي وعلى مسافة غير بعيدة من منطقة الخليج سيكون له تأثيرات بالغة الدقة على مستقبل المنطقة.

ثالثًا: طبيعة الرؤية الهندية لأمن المنطقة، فالرؤية الهندية للترتيبات الدفاعية في الخليج بأنها تصب بشكل مباشر لصالح باكستان، بما لديها من علاقات تعاون عسكري وطيدة مع الدول الخليجية، فضلًا عن التاريخ المتميز من الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا تعترض نيودلهي على نموذج الأمن الحالي في منطقة الخليج، وتؤيد الدعوة الإيرانية إلى إخلاء المنطقة من القوى الأجنبية، وهذه نقطة الالتقاء الأساسي بين إيران والهند الرافضتين لأي تواجد أجنبي في منطقة الخليج، إذ لا تقر الهند استبعاد إيران من معادلة الترتيبات الأمنية بالمنطقة، وقد أعلنت عن عدم رضاها عن إعلان دمشق مثلًا الذي جمع بين مصر وسوريا ودول الخليج الست. وهنا تبرز رغبة الهند في تكريس نفسها على أنها القوة الإقليمية الكبرى، والتي ترى في الخليج مجالًا حيويًا لاستثمارات شركاتها وتجارتها.

ويمكن تفسير السعي الهندي لعلاقات استراتيجية مع إسرائيل إلى اعتقاد

النخبة الحاكمة في نيودلهي بأن اللوبي اليهودي في واشنطن مدخل مهم للتأثير في صناع القرار الأمريكي. وترى الهند أن العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة هي مفتاح لعلاقات جيدة مع دول الخليج العربي على الأقل.

المبحث الثالث: الهند والقوى الكبرى

أصبحت الهند على أعتاب مرتبة الدولة الكبرى، وبدأ العالم ينتبه لنهوض الهند عندما وقعت نيودلهي اتفاقية نووية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تموز / يوليو 2005، غير أن تلك الانطلاقة لم تكن سوى أحد أبعاد التحول الواضح للسياسة الخارجية الهندية الذي تحقق منذ انتهاء الحرب الباردة. وبدأت الهند بالظهور بوصفها الدولة المرجحة داخل ميزان القوى العالمي. ففي السنوات القادمة سوف تتوافر لها الفرصة للتأثير في نتائج أكثر القضايا حساسية في القرن الواحد والعشرين، وهي تحقيق الاستقرار في آسيا، والتحديث السياسي للشرق الأوسط الكبير، وإدارة العولمة[367].

فالهند تسعى إلى أن تكون قوة دولية رئيسة وليست آسيوية فقط، ومن الممكن أن تعمل على مزاحمة الصين، طالما أن اقتصادها بدأ يتحسن وينمو بصورة مناسبة في السنوات الماضية. وهناك منّ يرى أن منطقة جنوب شرق آسيا هي مجالها الطبيعي مستقبلًا، ويدعم ذلك الروابط القوية في هذه المنطقة، فضلًا عن سياستها في تقوية علاقاتها القديمة مع فيتنام واليابان، وسعيها الدؤوب لتدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا[368].
وسوف نتناول هذا المبحث في ثلاث نقاط هي:

أولًا: العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

تعود بداية العلاقات الهندية - الأمريكية إلى إعلان استقلال الهند العام 1947، فقد رحبت الولايات المتحدة باستقلال الهند وباكستان في 14 آب / أغسطس 1947، وتطلعت إلى إقامة علاقات جيدة مع كل منهما، ومنذ البداية، بدأ

الاهتمام الأمريكي بالهند أكثر من باكستان، ذلك أن سياسة المهاتما غاندي السلمية وسحر شخصية جواهر لال نهرو أثارا إعجاب الرأي العام الأمريكي بشكل كبير، إذ نظر غالبية الأمريكيين إلى قصة غاندي الأسطورية لكفاح الهند في سبيل نيل الحرية بكثير من العطف والدهشة، مما جعل الهند تحظى باهتمام كبير في وسائل الإعلام الأمريكية. وكانت زيارة جوهر لال نهرو للولايات المتحدة عام 1949 حدثًا مهمًا في العلاقات بين الدولتين(369).

بالمقابل، نجد أن فكرة التقسيم ومفهوم الدولة الدينية والصورة القاسية التي ظهر بها مؤسس الباكستان محمد علي جناح لم تحظَ سوى بالقليل من الحماس الشعبي في أمريكا، إلا أن هذا الوضع تغير قليلًا خلال إدارة الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور في الخمسينيات(370)، إذ قامت الولايات المتحدة بإمداد الباكستان بما تحتاجه من مساعدات عسكرية واقتصادية منذ عام 1954(371).

وجاءت مشاركة الهند بزعامة جواهر لال نهرو في مؤتمر باندونغ في نيسان / أبريل عام 1955، وتشكيل ما عرف فيما بعد بحركة عدم الانحياز بهدف مقاومة الجهود التي تستهدف استقطاب الدول المستقلة حديثًا لمسرح الحرب الباردة الأمر الذي أثار معارضة شديدة من جانب الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة، إذ عدَّ وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك جون فوستر دالاس "إن من ليس مع أمريكا فهو ضدها وإن سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز غير أخلاقية وقصيرة النظر.. وأن الرئيس نهرو قد خرج عن ولائه للكومنولث البريطاني، وأنه قد وقع فعلًا تحت تأثير الشيوعية". وهنا واجه برنامج المساعدات الأمريكية للهند حساسيات وطنية وسياسات اشتراكية وألقت علاقات نيودلهي الوثيقة بموسكو ظلالًا قاتمة على علاقاتها بواشنطن(372).

وكانت السياسة التي سارت عليها الهند بقيادة نهرو موضع نقد السياسيين الأمريكيين. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز في 12 تشرين الأول / أكتوبر 1955 تقول: "إن الرئيس نهرو خيب آمال الأمريكان بالسياسة التي اتبعها".

وأضافت: "إن البانديت نهرو يريد الدفاع عن آسيا، ولكن بطريقة إنكار الذات، فقد أصبح النقد الذي يوجهه يعدُ من وسائل التقدم لأنه يتبع سياسة التهدئة... وسيسجل التاريخ سياسة نهرو على أنها سياسة لها نيات حسنة، ولكن في الوقت نفسه تفتقر إلى المسؤولية وبعد النظر والتساهل.. فهو يسيئ إلى قضية الحرية والقومية الآسيوية والعدالة والحق"(373)، وهذا معناه أن الحرية والقومية والعدالة والحق لهما معان خاصة لدى الأمريكان.

ووجدت الهند تجاوبًا من الاتحاد السوفيتي ولا سيما وأن هناك العديد من وجهات النظر المشتركة بينهما في الوقت الذي تعارضت فيه نظرة الهند مع نظرة السياسة الأمريكية في أمور عدة وعلى الأخص فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع الباكستان وبعد ذلك الصين، إلا أن كل ذلك لم يمنع الهند من استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة وقبول المساعدات منها خاصة في مجال المعونات الاقتصادية وخصوصًا الحبوب وعلى سبيل المثال فقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة حتى العام 1960 نحو تسعة مليارات دولار(374).

وعند اندلاع الحرب الهندية الباكستانية الثانية في عام 1965، اتخذت الحكومة الأمريكية خطوة الوقوف على الحياد، وقد طرأ تحول بارز في التحرك الأمريكي في المنطقة وبرز التقارب مع الصين وظهر ما سمي بالمحور الثلاثي (الولايات المتحدة - الصين - باكستان). وكانت زيارة السيدة أنديرا غاندي إلى الولايات المتحدة في 28 آيار / مايو 1966 بداية لمرحلة جديدة في علاقات البلدين فقد بدت السيدة غاندي للساسة الأمريكان معتدلة في تفكيرها وزعيمة غير منحازة وتريد أن تبقى كذلك بالرغم من انتقادها للسياسة الأمريكية في فيتنام مما أثار رد فعل واضح في الأوساط الأمريكية(375). إلا أن الموقف الأمريكي من الهند بدا أكثر وضوحًا بعد الحرب الهندية - الباكستانية الثالثة عام 1971، مما أدى إلى توتر العلاقات الهندية - الأمريكية(376). وازداد الشعور بالقلق في دوائر البيت الأبيض تجاه سياسة

الهند الخارجية، وحضر نائب الرئيس الأمريكي السابق هيوبرت همفري لإجراء مباحثات مع الزعماء الهنود، وكان أهم ما طلبه من رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي هو تأييد الهند لسياسة التدخل الأمريكي في دول العالم مقابل الحصول على معونة غذائية، وفي ردها على العرض الأمريكي، أعلنت أنديرا غاندي "أن الهند ترغب في إقامة علاقات ودية مع جميع دول العالم، وأنها تتمتع بهذه العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الاتحاد السوفيتي، وأنها ترغب أيضًا في أن تبحث عن اتفاقية مع الصين الشعبية على أسس شريفة، ولكن لم تحدث علامات تغير جديدة في سياسة الصين العدوانية تجاه الهند"(377).

ولكن التطور الأكثر تشجيعًا في العلاقات الهندية - الأمريكية كان في عهد حكومة مورجاي ديساي (1977 ـ 1979) فقد أشرت تحسنًا في علاقات البلدين المعلقة منذ عام 1971. ومنذ زيارة الرئيس كارتر إلى نيودلهي في كانون الثاني / يناير عام 1978، بدأ البلدان حوارًا يهدف إلى تطوير نموذج جديد للعلاقات يستند إلى تفاهم متبادل بصورة أكبر(378). وتقدمت العلاقات بين البلدين أكثر بعد زيارة الرئيس الهندي ب. ر. جاتي إلى الولايات المتحدة في العام نفسه، وذلك على أساس ما أسماه "تصحيح ميل السلطات الهندية السابقة إلى الاتحاد السوفيتي" وقد تمكن الرئيس الهندي من حل الخلاف الناشئ بشأن وقف شحنات "اليورانيوم" المقدمة إلى الهند وإعادة تزويدها بها بموجب المعاهدات السابقة.

وفي الأعوام اللاحقة، وتحديدًا العام 1980، وفي محاولة لكسب الهند إلى جانب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه المحيط الهندي والخليج العربي والحد من اتجاه الهند نحو السوفيت للحصول على حاجتها من الوقود النووي. خاصة وأن الهند والاتحاد السوفيتي لهما تعاملات واسعة في مجال التسلح، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على بيع 30 كجم من البلوتونيوم إلى الهند وذلك بناء على طلب عاجل من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر(379).

وكان الأهم في هذه الحقبة هو زيارة السيدة أنديرا غاندي إلى الولايات المتحدة في 27 تموز / يوليو - 5 آب / أغسطس 1982. وكانت الأولى لها للولايات المتحدة بعد عودتها إلى السلطة في العام 1980. وكان قرار الإدارة الأمريكية وقف تزويد اليورانيوم إلى مفاعل ترابورا هو الأبرز فيها، فقد وضعت الولايات المتحدة شروطًا جديدة لهذا الغرض، وكان أمام الهند أحد خيارين: فإما قبول الشروط الأمريكية الجديدة لضمان استمرار المفاعل في العمل، أو رفض الشروط الأمريكية الجديدة مما يعني وقف عمل مفاعل "ترابورا". وأخيرًا تم التوصل إلى اتفاق يضمن استمرار التزويد، بينما تقوم الحكومة الأمريكية وتستطيع اتخاذ الخطوات التقنية التي لا تنتهك قرار الكونجرس الأمريكي[(380)].

وعلى الرغم من لقاء رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي بالرئيس رونالد ريجان في واشنطن في 12 حزيران / يونيو 1985، فإن العلاقات لم تشهد تطورًا ملحوظًا، ولم يتغير التوجه الهندي في ثوابته عن المراحل السابقة. فالمعارضة الهندية للسياسة الأمريكية وتقارب الهند مع الاتحاد السوفيتي كانا أهم مميزات هذه الحقبة ويصف وزير المالية الهندي السابق ف. ب. سنج التوجه الهندي نحو السوفيت وما يترتب عليه بقوله: "إذا كان التعامل مع أمريكا لم يجعل باكستان ديمقراطية، فإن تعاملنا مع الروس لن يجعلنا شيوعيين"[(381)].

والحصيلة، إن العلاقات الهندية - الأمريكية تميزت طوال المراحل السابقة بالطابع الاقتصادي من خلال المساعدات والمنح الاقتصادية الأمريكية إلى الهند. بالمقابل، كان التعاون العسكري الأمريكي موجهًا نحو باكستان، ولهذا كانت هذه المراحل متميزة بمحدودية العلاقات السياسية بين البلدين لوجود العديد من العوائق التي كانت تقف في وجه تطويرها.

إن نمو المصالح المتبادلة بين الهند والولايات المتحدة يزيد من أهمية الهند

بالنسبة لها، ومع ذلك فإنه لا يمكن افتراض أن تخرج باكستان من نطاق الأولويات الأمريكية، فقد رفضت الإدارة الأمريكية إعلان باكستان كدولة راعية للإرهاب، ومن ثم فإنها لا يمكن أن تتخلى نهائيًا عن باكستان بالرغم من ازدياد قوة روابطها مع الهند، وذلك للأهمية الجيوبولتيكية لباكستان بالنسبة للمصالح الأمريكية.

ويمكن تفسير التحول في الموقف الأمريكي تجاه الهند خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي في أن الولايات المتحدة ترى أن الهند بثقلها السكاني والثقافي والاقتصادي والعسكري يمكن أن تكون أداة من أدوات تحقيق التوازن الإقليمي في آسيا في مواجهة العملاق الصيني[382].

أجبرت التجارب النووية الهندية الولايات المتحدة الأمريكية، وللمرة الأولى منذ خمسة عقود، على أن تنظر نظرة جادة إلى علاقاتها مع الهند، وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى القيام بأول زيارة لرئيس أمريكي للهند منذ 22 عامًا، وجاء تعاطف الإدارة الأمريكية مع الهند ودعمها غير المتوقع لها في حربها مع باكستان ليساهم في تحسن أجواء العلاقات بين البلدين. وبدأت واشنطن تنظر إلى نيودلهي نظرة مختلفة، إلا أن التحول الحقيقي في المضمون الاستراتيجي للعلاقات الأمريكية - الهندية جاء في عهد الرئيس جورج بوش الابن، فقد رأت الإدارة الأمريكية أن تأثير الهند سوف يمتد إلى أبعد من جوارها المباشر. وبادرت الإدارة إلى رفع العديد من العقوبات المفروضة عليها، وفتح الباب أمام تعاون تكنولوجي رفيع المستوى، وقدمت دعمًا سياسيًا لها في حربها الخاصة على الإرهاب، ووضع حدًا للانحياز الأمريكي التاريخي نحو باكستان في قضية كشمير، واتخذت موقفًا جديدًا في المعادلة الصينية - الهندية من خلال الاقتراب أكثر من نيودلهي[383].

وتعد الاتفاقية النووية التي وقعها الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء مانموهان سنغ في تموز / يوليو 2005 وتم تعزيزها عندما زار الرئيس بوش

نيودلهي في آذار / مارس 2006 محاولة من الإدارة الأمريكية للتأثير على موقف الهند من الصين. وقد عرض الرئيس بوش تعديل قوانين الانتشار النووي، وأن يعيد النظر في الوضع النووي العالمي، بهدف تسهيل قيام تعاون كامل مع الهند في مجال الطاقة النووية السلمية. وفي المقابل، وعدت الهند بأن تفصل بين برامجها النووية المدنية والعسكرية، وأن تخضع منشآتها النووية المدنية للضمانات الدولية، وأن تلتزم بسلسلة من التعهدات الخاصة بحظر الانتشار. وكان الاتفاق بالنسبة للهند تعبيرًا عن رغبتها في عدم التخلي عن خيارها النووي، إلا أن نظام حظر الانتشار النووي لم يستطع تقبلها والاعتراف بها بوصفها دولة تمتلك أسحلة نووية. فيما كان الدافع الأمريكي محاولة لإيجاد أساس حقيقي للتحالف مع الهند، وتشجيع الهند على العمل لمصلحة الولايات المتحدة مع تغير الميزان العالمي للقوة، فما أقنع إدارة بوش بأن اتفاقًا نوويًا بين الطرفين أصبح ضروريًا هو عدم وجود تاريخ للثقة والتعاون المتبادل، وكان هذا نابعًا في جزء منه من الخلافات النووية القديمة[384].

كان إعلان رئيس الوزراء الهندي عن إبرام الهند لصفقة طويلة الأمد للشراكة الاستراتيجية إشارة إلى كسر إدارة الرئيس بوش لأحد ثوابت السياسة الأمريكية والاعتراف صراحة بالهند بوصفها قوة نووية مشروعة، منهيًا بذلك مساعي نيودلهي من أجل نيل مثل هذا الاعتراف التي استمرت ثلاثين عامًا[385].

لقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بفوز ناريندرا مودي في الانتخابات العامة 2014، على الرغم من رفضها منحه تأشيرة دخول للأراضي الأمريكية في عام 2005؛ بسبب احتمال تورطه في أحداث العنف الديني عام 2002 في ولاية جوجرات. وهنأه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عبر اتصال هاتفي، ودعاه إلى زيارة واشنطن، واتفق الطرفان على تعزيز العلاقات الثنائية، والتطلع إلى العمل بشكل وثيق لدفع الشراكة الاستراتيجية الاستثنائية والواعدة بين

الولايات المتحدة والهند، والاتفاق على مواصلة توسيع وتعميق التعاون على نطاق واسع(386).

ثانيًا: العلاقة مع روسيا:

يهيمن على آسيا النفوذ الحقيقي والمحتمل لكل من الصين واليابان والهند. ففي الصين مؤسسة عسكرية ضخمة إلى حد ما وأكبر عدد للسكان في العالم، وفي الهند عدد ضخم من السكان وارتباطات تاريخية مع أجزاء آسيا كافة وتمتد إلى أوروبا، بينما في اليابان واحد من أكثر المجتمعات المتقدمة تقنيًا، ولكن قوتها العسكرية غير متكافئة مع قوتها الاقتصادية، وهذه الدول الثلاث هي الفواعل الرئيسة في آسيا. وتتمتع دول أخرى مثل باكستان وفيتنام وكوريا الشمالية والجنوبية وتايوان وإيران بقدرات عسكرية ضخمة ولكنها لا تستطيع اظهار هذه القوة في مناطق أبعد من الدول المجاورة. ولذلك فإن هذه القوى الآسيوية الثلاث الأكبر حجمًا هي محط الأنظار في دبلوماسية القوى الرئيسة مع أن هذه الأقطاب جميعًا عليها أن تقدم اعتماد الالتزام الأمريكي في المنطقة في تقديراتهم الشخصية(387).

وتمتعت الهند بأهمية استراتيجية خاصة تعود إلى العديد من المعطيات السياسية والعسكرية والجغرافية. فالهند هي الدولة الثانية في العالم بعد الصين الشعبية من حيث عدد السكان، وتوازي تقريبًا مساحة أوروبا بكاملها. وتتوسط الهند تقريبًا منطقتين من أكثر مناطق العالم حساسية وأقلهما استقرارًا وهما جنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط إضافة إلى تحكمها بجزء مهم من حوض المحيط الهندي ووقوعها على مقربة من الخليج العربي ومنابع النفط وخطوط مواصلاته وإمداداته البحرية.

لكن الهند استقبلت انتهاء الحرب الباردة بفقدان أهم حليف لها وهو الاتحاد السوفيتي بانهياره عام 1991، فقد ارتبط البلدان بعلاقات قوية خلال حقبة الحرب الباردة، وتزايد الارتباط الوثيق بينهما منذ أوائل السبعينيات مع عقد

معاهدة السلام والصداقة والتعاون في عام 1971، وتحول الاتحاد السوفيتي إلى المورد الرئيس للسلاح إلى الهند. في حين كانت العلاقات الأمريكية - الهندية لحظة انتهاء الحرب الباردة تعاني الفتور والبرود، وهو الفتور الذي بدأت ملامحه منذ أوائل السبعينيات في أعقاب الحرب الهندية - الباكستانية 1971، وما تمخض عنها من استقلال بنجلاديش عن باكستان، ثم الدعم الأمريكي الكبير لباكستان في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، إذ عدتها الولايات المتحدة الجبهة الأمامية ضد هذا الغزو، وخاصة مع عدم إدانة الهند لهذا الغزو، وعلى هذا كانت القيادة الأمريكية ودوائر عديدة في الكونجرس تنظر إلى الهند بأنها حليف سابق لموسكو ضد واشنطن. وقد لمست القيادة الهندية الآثار المباشرة لهذه الحقيقة الدولية الجديدة، إذ لم تلقَ أي استجابة من المجتمع الدولي لمساعدتها في أزمتها الاقتصادية على غرار ما تم في عام 1958 عندما شكل الكونسرتيوم الدولي لمساعدتها في عام 1959، وتدفقت عليها المساعدات الدولية لتمويل خطتها الخمسية الثانية للتنمية(388).

ارتبطت الهند والاتحاد السوفيتي بعلاقات متميزة منذ منتصف الستينيات وخصوصًا في المجال الأساس الذي كان بارزًا فيها دائمًا وهو التعاون العسكري والتسليحي الوثيق(389). وهي علاقات متميزة للغاية تقليديًا، إذ طور الجانبان علاقة صداقة متينة أثناء الحرب الباردة، ولكنها لم ترقَ إلى مستوى التحالف الاستراتيجي(390). وأصبحت العلاقات الهندية - الروسية وتدعيمها ركنًا من الاستراتيجية السياسية والعسكرية لكلا الدولتين. إذ نظرت الهند إلى العلاقة بوصفها المرتكز الاستراتيجي المطلوب لموازنة جارتيها باكستان والصين، في حين كانت الاستراتيجية السوفيتية إزاء آسيا والمحيط الهندي. تعد الهند الحليف المثالي في مواجهة الصين من ناحية والنفوذ الأمريكي من ناحية أخرى(391).

وجاءت زيارة الرئيس الروسي بوريس يلتسين للهند في كانون الثاني / يناير عام 1993 والتي نجحت إلى حد ما في وضع العلاقات مع الهند على أسس جديدة ولمرحلة بعيدة المدى ووقعت اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية السلام والصداقة والتعاون لعام 1971[(392)]. وبذلك استطاعت الهند التكيف ومنذ عام 1991 مع البيئة الأمنية الإقليمية والدولية الناجمة عن التغييرات السريعة مع استمرار بعض قواسم وعناصر هذه البيئة ومستوياتها، وقد حدد هذا مضمون السياسة الخارجية الهندية واتجاهها مع تغير الظروف الدولية وعلى الرغم من كل التغيرات التي طرأت، لا تزال الهند تواجه العديد من التحديات والمشاكل المهمة والتي تفرض واقعًا معينًا يتطلب الاستجابة له وتقديم الحلول والمواقف التي تتناسب معه. ففي نهاية عام 1992، حددت مجالات العلاقات الروسية ضمن ورقة عمل السياسة الخارجية الروسية والعلاقات مع الولايات المتحدة، وبخصوص الهند، دعت الورقة إلى "تجديد برجماتي" للروابط مع الهند مستندة إلى الإمكانيات الواقعية والمصالح المشتركة للجانبين مع التركيز على النشاط الاقتصادي وأن تأخذ في اعتبارها الموقف الهندي من المشاكل الدولية وخصوصًا عدم الانتشار النووي والروابط التقنية والعسكرية[(393)].

وفي هذا الإطار، يعد جاندي بوربيلوس سكرتير الدولة الروسي المسؤول الروسي الأول عن وضع أسس جديدة ذات مضمون استراتيجي لعلاقات روسيا مع الهند وذلك خلال زيارته إلى نيودلهي في آيار / مايو 1992. وأعقبها زيارة وزير الدفاع الهندي شارد باوار إلى موسكو واجتماعه مع بوربيلوس وتأكيده أن الهند وروسيا اتفقتا على المشاركة في الاهتمامات والمفاهيم الاستراتيجية.

وسجلت مرحلة 1993 - 1994 بعض التقدم في العلاقات بين الهند وروسيا، وخصوصًا بعد زيارة رئيس وزراء الهند ناراسيما راو إلى موسكو في حزيران / يونيو 1994، إلا أنها لم تتمكن من إزالة العقبات التي تعترض التعاون العسكري والاقتصادي ومحاولة إعادته إلى ما كان عليه في مرحلة الاتحاد السوفيتي،

على الرغم من أن هذه السنوات أشرت زيادة في نسبة التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 43% عن السنوات السابقة ووصلت إلى حوالي 897 مليون دولار وهي تقل بمقدار خمس مرات عن حجم التجارة بين البلدين في مرحلة ما قبل 1990، وبحلول عام 1999، وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 1،5 مليار دولار مقارنة بـ 5 مليارات دولار عام 1991[(394)].

وجاءت أحداث عام 1998 وانهيار الروبل الروسي في أعقاب الأزمة الاقتصادية لتثير العديد من التساؤلات حول من الذي ضيع روسيا وما حققته إصلاحات السوق التي كانت سببًا في اضطرابات البلاد وهو ما حدى بالعديد من الشخصيات الروسية إلى وصف الإصلاح الاقتصادي بأنه فاشل. ووفقًا لشخصيات رسمية، فإن الاقتصاد الروسي تضاءل بمعدل 4،5% منذ سنة 1991، وإن روسيا ليس لديها اقتصاد سوق. فالأزمة كانت متوقعة نتيجة الجمع غير المتوافق لسياستي التدخل والسوق، ومن الواضح أن الممارسات الاقتصادية الروسية قد بنيت أساسًا وهي تفتقد الإجراءات المترابطة في إصلاحات السوق وليس الالتزام الصارم بسياسات السوق الحرة[(395)].

وفي مواجهة هذه الأزمة، قرر المسؤولون الروس تقليص الالتزام بالامتناع عن بيع السلاح الروسي الذي كان أهم مصدر للعملات الصعبة للاقتصاد، وقد زاد هذا الاتجاه كلما زاد تردد المؤسسات المالية الدولية في منح روسيا القروض اللازمة لها. وكان لا بد وأن ينعكس هذا الاتجاه الجديد على السياسة الخارجية الروسية في شكل العمل على استعادة ودعم وجود روسيا تدريجيًا في المناطق التي شهدت تقليصًا لهذا الوجود وخصوصًا في الشرقين الأوسط والآسيوي. وقد تبلور هذا الاتجاه بصورة واضحة منذ تولي الرئيس بوتين للرئاسة بالإنابة في أعقاب استقالة الرئيس يلتسن في 31 كانون الأول / ديسمبر 1999، ثم رسميًا عقب انتخابه في 26 آذار / مارس 2000 وخصوصًا بعد نجاحه في سحق المقاومة الشيشانية وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة

الروسية[396].

وسرعان ما أفصحت روسيا في تموز / يوليو 2000 عن المبادئ الرئيسة لسياستها الخارجية، إذ جاء في مقدمتها إعطاء الاولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة. فضلًا عن البعد الآسيوي فيما يتعلق بمصالحها بمنطقة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند واليابان وتجمع "الأسيان". وبدا واضحًا أن هناك اهتمامًا روسيًا بأمر التقارب الهندي - الأمريكي المتزايد والذي ترجم إلى تبادل في الزيادات وتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون وإظهار الطرف الأمريكي الرغبة في أن تكون هناك مشاركة وتحالف بين الدولتين في القرن الحادي والعشرين[397].

وجاءت أهم دفعة للعلاقات الروسية - الهندية في أوائل تشرين الأول / أكتوبر عام 2000 بالزيارة المهمة التي قام بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند. وحظيت هذه الزيارة باستقبال هندي كبير، وكان أبرز ما فيها التوقيع على إعلان الشراكة الاستراتيجية بين الهند وروسيا والذي وصف بأنه "نقلة كمية ونوعية جديدة في العلاقات بين البلدين". وكان توقيع الإعلان الاستراتيجي في أعقاب جهود كبيرة بذلها الطرفان، إذ بدأ الإعداد لتلك الزيارة والاتفاق منذ الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الهندي إلى موسكو في حزيران / يونيو عام 2000 للتباحث بشأن قضايا الأمن والاستقرار في آسيا والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وقد نص الاتفاق على إجراء مشاورات سياسية منتظمة وتنسيق نشاطات الدولتين في الأمم المتحدة وسائر الهيئات الإقليمية والدولية، وعدم مشاركة أي من الطرفين في أي أحلاف عسكرية وسياسية أو التورط في نزاعات عسكرية ضد الطرف الآخر. وحرصت الدولتان على تاكيد أن المشاركة ليست موجهة ضد دول أخرى في إشارة إلى باكستان تحديدًا وبدرجة أقل الصين، وهما الدولتان اللتان لهما علاقات متوترة أو فاترة مع الهند، إلا أن بوتين حرص أيضًا على التذكير

بفكرة المثلث الصيني -الروسي - الهندي[398]. كما تضمن الإعلان قيام التعاون بين البلدين في العديد من المجالات والتي سوف تقتصر هنا على مجالين تحديدًا هما الأبرز في سجل علاقات البلدين:

أولًا: التعاون في مجال الطاقة، إذ يرجع الطلب المتزايد للهند في مجال الطاقة إلى ضخامة عدد السكان، ومعدلات النمو العالية التي حققها الاقتصاد الهندي خلال السنوات العشر الماضية، والتي تراوحت بين 7 و9% سنويًا[399].
وأثبتت الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية، إضافة لقنابل نووية انشطارية منخفضة القوة في آيار / مايو 1998، أنها أصبحت أول دولة من العالم الثالث تقترب بمكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى وهو ما يعكس تقدمًا تكنولوجيًا كبيرًا في مجال الطاقة النووية[400].

وخلال زيارة الرئيس بوتين إلى الهند، نصح الزعماء الهنود بعدم التسرع في حيازة الأسلحة النووية، إلا أنه لم يطالب بوقف نشاطها في هذا المجال. بل إن البلدين سعيا إلى توسيع التعاون في ميادين الاستخدام للطاقة الكهروذرية "تارابور" في الهند التي شيدت بالمعونة الأمريكية في الستينيات، لكن الولايات المتحدة توقفت عن تزويد الهند بالوقود النووي بسبب مواصلة الهند برنامجها الخاص بصنع القنبلة الذرية. ولهذا، أصبح الخطر بتهديد المحطة الكهروذرية الهندية بالتوقف عن توليد الطاقة الكهربائية لمنطقة بومباي الصناعية، إذ توجد مئات المعامل والمصانع الكبرى. وقد وافقت روسيا على تزويد الهند باليورانيوم ضعيف التخصيب على الرغم من انتقادات الغرب. كما تم توقيع اتفاقية غير معلنة بشأن تزويد الهند بحوالي 58 طنًا من اليورانيوم والتي تعد الخطوة الملموسة في التعاون الهندي - الروسي في مجال الطاقة الذرية، وجاءت الإشارة لهذا الاتجاه في الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين إلى المركز الذري الهندي في ترومباي بالقرب من بومباي، فضلًا عن اتفاق الدولتين عام 1998 على بناء مفاعلين نوويين بولاية تاميل نادو الهندية بطاقة 2000

ميجاوات[401].

وفي آذار / مارس 2006، أعلنت روسيا موافقتها على بيع اليورانيوم اللازم لتشغيل مفاعلين نوويين هنديين، وكانت الولايات المتحدة قد توقفت عن إمداد الهند باليورانيوم إثر قيامها بأول تجربة نووية لها عام 1974، إلا أن الموقف الأمريكي تغير تمامًا بعد زيارة الرئيس بوش للهند في آذار / مارس 2006، إذ وافق الرئيس الأمريكي ومن ثم الكونجرس الأمريكي على السماح بتصدير الوقود والتقنية النووية للهند للمرة الأولى منذ ثلاثين عامًا. وكان الموقف الأمريكي في جانب منه محاولة لقطع الطريق على روسيا التي أبدت استعدادها لتلبية حاجة الهند من الوقود النووي.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن خلال زيارته إلى الهند في كانون الثاني / يناير 2007 استعداد روسيا لمساعدة الهند في بناء أربع محطات نووية لتوليد الطاقة. وخلال تلك الزيارة، صرح رئيس الوزراء الهندي مانموهان سنغ أن مسألة أمن الطاقة هي أهم الأبعاد التي بدأت تظهر في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، والتطلع إلى إيجاد شراكة طويلة الأمد مع روسيا في هذا المجال الحيوي، فضلًا عن دور روسيا في مساعدة الهند في مجال إنتاج وتطوير محركات الطائرات المدنية والعسكرية[402].

والواقع أن قضية الطاقة تبقى هي المسألة الأهم بالنسبة للهند، فقد تم الاتفاق عام 2006 على أن تشتري الهند 50 مليون طن من النفط الخام سنويًا من روسيا. ودعت الهند الشركات الروسية لبناء معامل تكرير في الهند لمواجهة الحاجة المتزايدة للطاقة. إذ تستورد الهند حوالي 110 ملايين طن من النفط الخام سنويًا، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 200 مليون طن عام 2015 إذا استمرت الهند في تحقيق معدلات النمو الحالية. لكن الهند لا تسعى إلى مجرد استيراد النفط والغاز فقط، بل إنها تسعى إلى المشاركة في مشروعات الاستكشاف والتنقيب عنها. وقد تم الاتفاق على أن تشارك شركة البترول

والغاز الهندية مناصفة مع شركة غازبروم الروسية في مجال التنقيب عن النفط والغاز في روسيا والهند، فضلًا عن مشروعات أخرى لتسييل الغاز الروسي في المواقع البحرية وشحنه إلى الهند. وكانت الهند قد دعت الشركات الروسية لزيادة سعة التكرير للمعامل الهندية من 52 مليون طن سنويًا إلى نحو 80 مليون طن، كما رحبت روسيا بطلب وزير النفط الهندي في أن تشارك بلاده في مشروع سخالين-3 للتنقيب واستخراج النفط، وكان النجاح الوحيد الذي حققته الهند في سلسلة مشروعات سخالين الروسية هو في مشروع سخالين-1 لإنتاج النفط. واستطاعت في حزيران / يونيو 1996 الحصول على نسبة 20% من المشروع الذي تتولاه شركة أكسون موبيل[403].

ثانيًا: التعاون في المجال العسكري، إذ تعد القوات المسلحة الهندية الآن إحدى أضخم وأفضل القوات تسليحًا في العالم. وتمتعت الهند بمعاملة متميزة جدًا من جانب الاتحاد السوفيتي، وهي معاملة فاقت من حيث التفضيل كمًا ونوعًا ما كانت موسكو تخصصه لأقرب المقربين من حلفائها من أوروبا الشرقية وأي منطقة أخرى في العالم. وكانت الهند تحصل باستمرار على أفضل أنواع الأسلحة السوفيتية وأحدثها بل كانت تحصل على تلك الأسلحة قبل غيرها وبشروط مالية وعملياتية سهلة جدًا بما في ذلك السماح لها بإنتاج ما تود منها محليًا بموجب تراخيص رسيمة روسية، ويقدر الخبراء أن أكثر من 70% مما تملكه الهند حاليًا من سلاح هو روسي الصنع[404].

وفي عام 1979، تم عقد أضخم صفقة سلاح بين البلدين قررت فيهما بحدود 1،6 مليار دولار، واشتملت على العديد من أنواع الأسلحة السوفيتية المتقدمة. ووصلت نسبة التجهيز بالأسلحة السوفيتية بين عامي 1976 -1980 إلى حوالي 82% من واردات الأسلحة الهندية وما يقارب الـ3 مليار دولار واردات صفقات السلاح إلى الهند في أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي وبتسهيلات كبيرة وبشكل استثنائي، وكانت تتضمن دفعات مؤجلة بالعملة الهندية الروبية ولفترة تزيد عن 12 - 17 سنة وبسماح 3 -5 سنوات دون فوائد والأخرى بفوائد

رمزية في 2 - 2,5%، كما منح الاتحاد السوفيتي الهند امتيازًا وفضلها حتى على حلفائه الشرقيين[405].

وتستحوذ العلاقات العسكرية على حيز كبير من الاهتمام في العلاقات الهندية - الروسية، ولا تزال المعدات السوفيتية تمثل 3/4 الوحدات الجوية القتالية للهند و1/2 وحداتها المدرعة و2/3 وحداتها من المدفعية ودفاعاتها الجوية. ومع انتهاء الحرب الباردة، شهدت هذه العلاقات بعض الفتور نتيجة للخلاف حول الديون الهندية المستحقة للاتحاد السوفيتي السابق[406]. وقد طور الجانبان علاقات مشاركة متميزة في المجال العسكري، ولا تقتصر هذه العلاقات على مجرد إبرام صفقات تسليحية تشتري بموجبها الهند من روسيا أسلحة ومعدات قتالية لدعم القوات البرية والبحرية والجوية الهندية، ولكنها تمتد أيضًا إلى التزام روسيا بإصلاح وصيانة الأسلحة الروسية الصنع التي تملكها الهند، فضلًا عن التزام روسيا بتزويد الهند بقطع الغيار، جنبًا إلى جنب مع تنفيذ برنامج للتعاون العلمي والفني في المجال العسكري بين البلدين، وذلك في إطار علاقة المشاركة القائمة بين البلدين في مجال التكنولوجيا العسكرية[407].

وخلال زيارة الرئيس بوتين للهند عام 2000، تم توقيع العديد من عقود تصدير السلاح الروسي للهند تصل قيمتها إلى 31 مليار دولار في غضون عشرة أعوام، من بينها صفقة لتزويد الجيش الهندي بـ 100 دبابة طراز "تي 90 سي" على أن يسمح لها بإنتاج 200 دبابة من هذا الطراز محليًا في مصنع العجلات الثقيلة في أفادي. وتبلغ قيمة العقد 700 مليون دولار، وهي تضاف إلى الترسانة العسكرية الهندية من دبابات "تي 80 يودي" الأوكرانية[408]. وتم الاتفاق على بيع نيودلهي حاملة الطائرات الروسية المستعملة "الأميرال جورشكوفت" بعد تجديدها في صفقة قدرت قيمتها بـ 2 مليار دولار وتوقيع صفقة طائرات مهمة تتضمن قيام شركة هندستان أيرونوتيكس الهندية لصناعة الطائرات بإنتاج

140 طائرة هجومية من طراز "سوخوي سو 30 إم كي أي" بموجب إجازة إنتاج على مدى 17 عامًا وهو ما أعلنته شركة "روسو بوردنكبورت" التي تحتكر تصدير الأسلحة الروسية، وأن هذه الطائرات التي سيتم تجميع موادها الإلكترونية في كل من فرنسا وإسرائيل وأوكرانيا والهند وروسيا، وسيتم تصنيع 60 طائرة منها في أيروكتسك الروسية، إلى جانب حصول الهند على الحق الكامل في نقل تكنولوجيا تلك المقاتلة، وهو ما سوف يساعد الهند على أن تحقق تفوقًا استراتيجيًا مهمًا في المجال الجوي على باكستان. وكانت الصفقة انعكاسًا لتطور كبير في العلاقات الهندية - الروسية، إذ كانت روسيا قد رفضت إعطاء هذه المزايا للصين عندما أبرم الجانبان اتفاقًا مماثلًا لتزود روسيا الصين بهذه المقاتلة، ولكن من دون حصول الصين على حق إنتاجها. وتبرز أهمية الصفقة في بعدها الاستراتيجي الذي يتجاوز مجرد حصول الهند على مقاتلة روسية متطورة، ليمتد إلى تبلور محور أو تحالف هندي – روسي في مواجهة محور بكين - إسلام أباد، وهو ما يمكن أن يخلق درجة متزايدة من الاستقطاب وسباق التسلح في المنطقة[(409)].

كما تقرر تشكيل لجنة روسية - هندية للتعاون العسكري من أجل رفع مستوى التعاون في هذا المجال برئاسة نائب رئيس وزراء روسيا ووزير الدفاع الهندي[(410)]. إلى جانب ذلك، يعتمد تسليح القوات البحرية الهندية على القطع الروسية الصنع، إذ تمتلك الهند غواصات روسية أبرزها من طراز كيلو (KILO) وأخرى من طراز أمور (AMUR) الروسي. وتعاقدت الهند مع روسيا على شراء الصاروخ الجوال كلاب (KLUB) الذي يبلغ مداه 500 كم والذي يطلق من الغواصات من تحت الماء، وهذا الصاروخ سيجعل من الأهداف الاستراتيجية كافة التي تبعد عن البحر مسافة مباشرة ضمن 400 – 450 كم تحت تأثيره، وهذا ما يجعل الهند خامس دولة في العالم تمتلك غواصات نووية تطلق صواريخ تحمل رؤوسًا نووية[(411)].

لقد جمعت الروابط بين روسيا والهند في تحالف استراتيجي وبما يعزز قدارتها العسكرية والنووية بعد مرحلة حرجة منذ أوائل عقد التسعينيات، وهذا ما يجعل من الهند إحدى أهم القوى الإقليمية المهمة في آسيا يدعم بقوة مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي ويزيد من تأثيرها الدولي. وتبرز أهمية الروابط بين روسيا والهند المصالح الجيوبولتيكية في الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة وسط آسيا التي تشكل الجزء الجنوبي من أراضي أوراسيا الواسعة والمنفصلة عن شبه القارة الهندية بسلسلة جبال البامير وهندكوش وتنامي التأثير الإسلامي وتزايده والساعي إلى فرض التشدد العدائي في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي وفي وسط آسيا ومن ضمنه الاغتيالات في الشيشان الروسية أيضًا تنامي هذا التطرف في الجزء الهندي من كشمير وتنامي قدرات الصين التي تدعو إلى تعاون استراتيجي مع الهند وروسيا، فالتعاون بين هذه القوى الثلاث الكبرى ضروري لموازنة التحالف الجديد في الشمال.

فالتحالف الاستراتيجي الروسي - الهندي وبمثل هذه الصيغة من التعاون قد يحقق للصين بعض ما تهدف إليه من إقامة تجمع اقتصادي بين الهند والصين وروسيا. وبما يساعد على مواجهة تحدي العولمة، إضافة إلى أن وحدة التوجه الاستراتيجي بين الهند وروسيا ذو مغزى كبير ليس فقط للبلدين بل لكل المجتمع الدولي وأهميته المساندة الروسية للمطالبة الهندية في أن تصبح عضوًا دائمًا في مجلس الأمن. ويبدو واضحًا الآن أن تحالف موسكو - نيودلهي سيستمر في الإطار الذي كان عليه طوال العقود الماضية. لكن هذا التحالف سيكون تحالفًا هنديًا - روسيًا ذا أبعاد سياسية واستراتيجية إقليمية ودولية. وربما زادت أهميتها مما كانت عليه أيام الاتحاد السوفيتي. فالهند بالنسبة إلى روسيا الاتحادية مكسب استراتيجي مهم جدًا في وقت لا تزال موسكو تسعى إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية ولا بد لمثل هذا التحالف أن يستمر ويترسخ في ظل حاجة الطرفين إليه. وهو ما أثبتته زيارة الرئيس بوتين وما تدل عليه النتائج التي أسفرت عنها والتي تتسم أساسًا

بتركيزها على الطابع المستقبلي البعيد المدى للتعاون القائم بين البلدين. فالموقع الجيوستراتيجي لروسيا في ساحة أوراسيا وقدراتها النووية والفضائية والتكنولوجية والموارد البشرية والطبيعية تجعل من الصعوبة على روسيا أن تكون مجرد قوة إقليمية، حيث تسعى موسكو أن تمتد مصالحها لتغطي كل من أوروبا وآسيا والباسفيك.

ومن هنا، يمكن أن نفهم تلكؤ الهند في دخول الساحة في آسيا الوسطى، فقد ظلت منشغلة بكيفية الحفاظ على مصالحها مع روسيا، كما أنها لم تكن متأكدة من اتجاه حركة الصعود الإسلامي في آسيا الوسطى، ولكنها قررت في منتصف عام 1992 ألا تترك آسيا الوسطى ساحة مفتوحة أمام باكستان، مما يهدد بنشأة تحالف إسلامي قوي قرب حدودها الشمالية، لذلك سعت الهند إلى توضيف طبيعتها العلمانية لاجتذاب النخب العلمانية الحاكمة في آسيا الوسطى، فحاولت تقديم النموذج الهندي الديمقراطي العلماني كنموذج سياسي لدول آسيا الوسطى(412).

وتبقى العلاقات الهندية - الروسية واحدة من أهم العلاقات في المنطقة، فقد التزمت الهند بعدم انتقاد روسيا بشأن السيطرة على شبه جزيرة القرم، وفي ضوء تردي العلاقات الروسية - الأمريكية إثر الأزمة الأوكرانية، بدأت ملامح عودة ما يشبه الاستقطاب الدولي، وبدا واضحًا حرص كل من الولايات المتحدة وروسيا على الظفر بعلاقات قوية مع حلفاء أقوياء على المستويين الإقليمي والدولي، وتقف الهند على رأس أولئك الحلفاء. ويمكن أن تشهد توجهات الهند تغييرًا جوهريًا يتمثل بحكم حزب بهاراتيا جاناتا منفردًا، والذي يرغب في إعادة توجيه السياسة الخارجية. ولذلك، تدرك القوى الدولية أهمية هذا التغيير، وتسعى في خضم التنافس الجديد لاستمالة القيادة الجديدة في الهند، مما يعني احتمال تمتع الهند قريبًا بفرص منحها أفضليات اقتصادية وتجارية وتقنية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، وشراكات استراتيجية متطورة قد تشمل اتفاقيات تطوير دفاعي وعسكري

ونووي، وحتى في مجال الفضاء. ولهذا تبدو روسيا اليوم أكثر الدول قلقًا من احتمال تنامي علاقات الهند الاستراتيجية بالولايات المتحدة، وخاصة في ظل وجود جماعة ضغط هندية جيدة التمويل وتتزايد قوتها بين أعضاء الكونجرس الأمريكي، ووجود مصلحة هندية في جذب الاستثمارات الغربية، وتنويع مصادر السلاح والتقنية العسكرية والنووية. وما يعزز ذلك وجود قيادة أكثر براجماتية واستعدادًا لإعطاء مصالحها أولوية قصوى بغض النظر عن القضايا المبدئية التي اشتهرت الهند بتأييدها[413].

ثالثًا: الهند والأمم المتحدة:

تسعى الهند إلى تأكيد حقها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، مع تزايد الدعوة لإصلاح الأمم المتحدة، ومقترحات لإعادة تشكيل مجلس الأمن بحيث تتسع عضويته، ويزداد عدد الأعضاء الدائميين بدخول اليابان وألمانيا، وكان هناك دعم دولي لهذا المطلب، فقد أكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في 17 نيسان / أبريل 2000 تأييد بلاده لطلب الهند أن تكون عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الموسع. وعزز هذا المسعى وزير الخارجية البريطاني روبن كوك أثناء زيارته إلى الهند في 18 نيسان / أبريل 2000، بتأكيده أن الهند هي منافس طبيعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. وكان الطلب الهندي موضع ترحيب روسيا فيما لم يبدِ الرئيس جورج بوش الابن أي موقف واضح حول ذلك خلال زيارته للهند عام 2006، واكتفى بالإشارة إلى أهمية إصلاح مجلس الأمن.

والواقع أن عام 2000 قد شهد توجهًا هنديًا نحو الدخول في تفاهمات إقليمية وعالمية تؤدي إلى تقوية المركز السياسي للهند عالميًا. وقد تمثل ذلك في ثلاثة خطوط رئيسة: أولها: التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. وثانيهما: الاتجاه شرقًا بالانفتاح على اليابان وأستراليا ودول جنوب شرق آسيا. وثالثهما: التقارب مع الصين الشعبية[414].

المبحث الرابع: رؤية للمستقبل

تقول أنديرا غاندي: "ليس في التاريخ مثيل لما نعمل على إنجازه في الهند حاليًا. إذ في بلد امتدت اطرافه، وطغى الفقر على أهله، وتعددت ثقافاته ولغاته ودياناته، بكل ما فيه من ثراء وخصب، نحاول اليوم أن نتغلب في فترات محدودة من الزمن على الفجوة التي خلفها ركود قرن أو أكثر. كل هذا نفعله في نطاق ديمقراطية حية ناهضة؛ لأننا نؤمن بأن السبيل الوحيد إلى تحقيق التنمية هو رضا الشعب، ونشر الرفاهية"[415].

فالتطلع إلى مستقبل الهند يبرز قوتين رئيستين تمارسان بشكل دؤوب تأثيرًا دائم الازدياد على كل شيء وهما: الديمقراطية ذات الأحزاب المتنوعة، والتقاليد. والمنطق المعقد الذي ينبع من تداخل هاتين القوتين أظهر نفسه على مدار القرن العشرين بطريقة متقطعة. فقد أدت الديمقراطية إلى إبطاء حركة الرأسمالية والتصنيع، ويبدو أنها عازمة على المضي قدمًا في المضمار ذاته مستقبلًا، إلا أن الواضح أن الديمقراطية انتشرت وثبتت جذورها في الهند على الرغم من وجود كم هائل من معوقاتها مثل الفقر المتفشي في المجتمع الهندي وانتشار الأمية بشكل واسع.

وأدى انتشار الديمقراطية إلى إرساء عدالة اجتماعية ومساواة واعتبار هذه الأمور أكثر أهمية من النمو المادي للأمة، كما أدت سيطرة الدولة على المصادر الطبيعية إلى جعلها تحت تهديد كبير نتيجة لازدياد الوعي بين الناس بحقوق الغالبية العظمى المضطهدة، إلى جانب ذلك هناك تزايد مستمر ملحوظ في عدم رضا النخبة من المجتمع عن مؤسسات الدولة، فكلما زاد التباين بين الطبقات، زاد التباين في الضغوط على الدولة وعملها، وتبقى المطالب التي تطالب بها الأغلبية المقهورة القادرة على التصويت والانتخاب، لها الفرصة الكبرى في أن تثبت أنها الأقوى والأكثر تأثيرًا في الدولة[416].

وفي إطار التقاليد، يعد انتشار القراءة والكتابة في الريف عاملًا مهما يدعم الديمقراطية. لقد كانت الفرص التعليمية محدودة جدًا لثلثي الشعب الهندي الذي يعيش في القرى، وبتأثير زيادة الوعي الديمقراطي، برزت أشكال جديدة من القيادة ما بين الفلاحين والقرويين، كما أدى تعليم المرأة بشكل واسع إلى دخولها ساحات صنع القرار المحلية والإقليمية، ومشاركتهن في مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب ذلك، تبرز قوتان مهمتان هما الدين والقبيلة، فهاتان القوتان كانتا نشيطتين في تشكيل وصياغة الأمور والقرارات السياسية على مدى القرن العشرين. إن كيفية تعامل السياسيين والقضاة والمشرفين على الإعلام والإعلاميين وغيرهم مع تزايد طاقات الدين والعرف ستحدد مدى ونمط العنف الذي سيعانيه المجتمع بين الحين والآخر(417).

والواقع إن دراسة التجربة الهندية تبرز أن هناك ثلاث قضايا مهمة تسيطر على السياسة الهندية حاليًا، وسيكون لها أصداء بعيدة المدى في حياة الناس العاديين في الهند. فهناك أولًا معركة كبيرة تخاض من أجل الديمقراطية. ثانيًا، وضمن هذه المعركة، هناك نضال كبير يدور من أجل المساواة البرجوازية (كشرط للكرامة الفردية). وثالثًا، إن الصراع حول العلمانية قد أصبح شرسًا وجبهويًا، ولم يعد ممكنًا للناس كأفراد أو كجماعات أن يبقوا على الحياد. إن مسألة الأقلية أو المشكلات التي تواجه الأقليات لا يمكن التفكير فيها أو فهمها بمعزل عن هذا كله(418). وسنركز في هذا المبحث على قضيتين تحديدًا هما:

أولًا: الهند والديمقراطية

ينطبق تغول العولمة على الديمقراطية في الهند خلال هذه المرحلة على الاتحاد الأوروبي أيضًا، وإن كان على نحو مختلف. إن تحقيق الحرية والديمقراطية على المستوى الداخلي لهو أمرٌ طيب، ولكنه ليس بنهاية المطاف، وهنا يتضاءل نفوذ نواب الشعب في وضع السياسات المحلية، بينما يتعاظم نفوذ النخب المثقَّفة ومديري الشركات من الهنود والأجانب. ويتضح ذلك جليًا

في تشكيلة كثيرٍ من اللجان التي تحيط برئيس الوزراء ووزير المالية، إذ تضرب تلك الزمرة من المسؤولين الكبار بالقرارات التي تأتي من القواعد عرض الحائط. وكلما سُمع نبض للديمقراطية في الأسفل، واجهه تيار من أعلى ليسكته، لكن فكرة اللا مركزية ما زالت مهيمنة. ومن ثم، فالمنطق يقول إنه يُنتظر من الشعب أن يتصدى داخليًا لقضايا كبيرة قد تظهر على المستويين المحلي والعالمي[419].

لقد نجح نظام المجالس القروية في تحقيق بعض التغييرات والإنجازات العظيمة. وينبغي عدم التقليل من شأن تلك المجالس، إذ لا يمكن لأحدٍ امتلاك أرض دون موافقتها. وينطبق ذلك على كل المناطق في ولاية أوريسا الغربية والجنوبية والمناطق المستقلة، إلا أن مجرد التطبيق الجزئي والخاطئ في كثير من الأحيان للديمقراطية، حتى على مستوى المجالس القروية، يثير رعب النخب. كما أن وجود ازدواجية في صنع القرار يضعف من فعالية المشاركة الشعبية في تلك المجالس ويهمش دورهم في حل القضايا الكبرى ووضع السياسات. ففي ولايتي أندرابراديش وأتاربراديش، تستطيع زمرة من الموظفين المحليين أن تعيق عمل المجالس القروية. ولا تعدو الإدارات المحلية في بعض أجزاء البلاد الأخرى أن تكون مجرد لجان تنفيذية لقوى نافذة من خارج المنطقة، أو أنها تأتمر بأمر قلة من صفوة أهل المنطقة[420].

ثانيًا: الهند والعولمة:

تميزت الرؤية الفكرية الهندية للعولمة بالطابع الانتقادي والتركيز على آثارها السلبية وإن كان بدرجات متفاوتة. فالمفكر الهندي دايما كريشنا يرى أن العولمة عملية انتقائية، ذلك أن جوهر العولمة عنده يتحصل في تحرير التجارة دون تحرير انتقال العمل أو التكنولوجيا. فقوى العولمة تصر على فتح الأسواق الدولية، ولكنها تجاهد لمنع نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، ويطرح كريشنا مثالًا لذلك بأن شركة هولت باكارد تصنع الحواسب الآلية في الهند بالاشتراك

مع شركة هندوستان للحاسب الآلي، ولكن يجب الحصول على تصريح من وزارة التجارة الهندية لبيع أي حاسب آلي تنتجه الشركة في الهند. ويخلص كريشنا من ذلك إلى أن الحديث عن العولمة هو وهم وخديعة، فهي تعني فقط فتح أسواق الدول النامية للشركات متعددة الجنسية، ويؤكد قائلًا: "نحن على وشك أن نشهد بداية الحرب العالمية الثالثة وستكون حربًا تجارية ذات بعدين قتال ثلاثي بين اليابان، وأوروبا، والولايات المتحدة، وقتال بين الأغنياء والفقراء. هذا السيناريو يشبه ما حدث للهند في أوائل القرن الثامن عشر حينما تقاتلت ثلاث دول أوروبية للسيطرة على الهند"(421).

وهناك رؤية فكرية أخرى ترى في العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه، وليس قبول عناصره كافة. ويقصد بالتعامل في هذا السياق الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر، وتعظيم المكاسب. وتفترض هذه الرؤية أن رفض العولمة أو الدخول في مواجهة مع القوى الدافعة لها إنما ينطوي على مخاطر جسيمة. بعبارة أخرى، تركز الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، والربط بين مختلف القضايا المطروحة. فهذه الرؤية تنزع إلى فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعادًا إيجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها. ويعبر عن هذه الرؤية المفكر الهندي بانشموكي الذي يرى أن العولمة ظاهرة مالية أساسها تكامل الأسواق المالية، وأن هذا التكامل يمكن أن يكون مفيدًا للدول النامية. ولكن تلك الدول يجب أن تسلك منهجًا انتقائيًا تجاه العولمة بأن يكون لديها اقتصاد مختلط، مع عدم التخلي عن الدور التوجيهي للدولة، والسماح للاستثمار العالمي في القطاعات المطلوبة فقط، وبناء البنية التحتية مثل الاندماج الانتقائي مع العولمة(422).

لقد جاء موقف الهند من العولمة وقضاياها مستحضرًا طبيعة واقع البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمرحلة الانتقالية التي تمر بها. ولهذا كان موقفها محكومًا باعتبارات حماية الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي

للدولة الهندية، من خلال الرؤية المتوازنة لمتطلبات الاندماج الإيجابي مع العولمة وبين مقتضيات واقعها الداخلي. وهذا ما عبر عنه بوضوح الرئيس الهندي نارايان في آذار / مارس 2000 بقوله: "إن العولمة تعني مجتمعًا عالميًا قائمًا على وحدات وطنية ودول وجماعات وأسر وأفراد لهم هوياتهم المستقلة، وليس هناك في مثل هذا المجتمع العالمي مجال للحروب أو نزعات الهيمنة أو التنافس الذي يستهدف سحق الآخرين"(423). وهنا كان للهند موقف واضح من أبرز قضايا العولمة وهي تحرير التجارة واتفاقية الجات وحقوق الإنسان، ونزع السلاح وذلك كما يلي:

1- الموقف من حرية التجارة:

كان الموقف الهندي من قضية حرية التجارة متحفظًا، وتحديدًا من جانب بعض قطاعات المجتمع الهندي التي استندت في موقفها إلى ضعف البنيان الصناعي الهندي مقارنة بالبلدان المتقدمة. ولذلك رأى بعض الهنود أنه لا يمكن الحديث عن حرية التجارة بين دول نامية ودول متقدمة، فحرية التجارة فقط فيما بين البلدان المتقدمة صناعيًا القادرة على المنافسة، وأما في حالة البلدان النامية فلن تؤدي سوى إلى تدمير صناعاتها الوطنية.

وهذا ما يفسر المعارضة القوية التي أعقبت توقيع الحكومة الهندية على اتفاقية الجات، من جانب المنظمات غير الحكومية ومن حزب بهاراتيا جاناتا من جانب آخر والتأكيد على اتباع الأجندة الوطنية بما يضمن حماية الصناعة الوطنية، إلى جانب التحرك التدريجي للاندماج في الاقتصاد العالمي. فالصناعة الهندية تحتاج إلى فترة انتقالية حتى يمكنها التعامل مع مقتضيات المنافسة العالمية.

وتنتقد الهند الاتجاهات الحمائية ونقص الإدارة السياسية من جانب البلدان المتقدمة تجاه منتجات الدول النامية ومساعدتها تنمويًا، وتطالب بترجمة المزايا المكفولة للدول النامية في منظمة التجارة العالمية إلى واقع فعلي،

وضرورة تسوية قضايا التجارة بين الدول من خلال المفاوضات على أساس بعيد عن محاولات الهيمنة والاستفادة من جانب واحد، والمطالبة بالمعاملة العادلة فيما بين حقوق والتزامات الدول الغنية والنامية بما يسمح بتحمل آثار التجارة العالمية[424].

2- الموقف من قضية حقوق الإنسان:

يتزايد الهنود حزمًا حول حقوقهم الديمقراطية الأساسية، ومع أنهم ليسوا بمستوى الحزم الذي يجب أن يكونوا عليه، لكن التوجه يزداد قوة. ذلك التراجع في السلبية يفسر أيضًا، إلى حد ما، ميزة أخرى هي ارتفاع مستوى العنف في بعض مناطق البلاد، بدافع الحاجة إلى تأديب الفقراء. ففي عدة مناطق متخلفة من الريف الهندي، تستطيع أن ترى تغييرًا في لغة الجسد للفلاحين، وهناك استمرار للخنوع لكنه يتراجع.

أصبحت حقوق الإنسان أكثر أهمية للناس في كل مكان. فوسط إراقة الدماء في هذه الأيام، من الصعب أن يتذكر المرء أنه كانت هناك يومًا ما كشمير هادئة، ولم يكن ذلك منذ مدة طويلة جدًا، وإلى جانب كل العوامل الأخرى، فإنها مقياس للمدى الذي تسببت فيه انتهاكات حقوق الإنسان لنفور أجزاء كبيرة من الشعب[425].

وتعد قضية حقوق الإنسان من بين أهم الانتقادات التي توجه إلى ديمقراطية الهند، نظرًا لسجل الهند السيئ للغاية في هذا المجال، حسبما تشير بذلك تقارير منظمة العفو الدولية. وجميع هذه التقارير تؤكد على انتشار التعذيب ضد المعتقلين في جميع أنحاء البلاد بغض النظر عن الحزب الحاكم وسواء وجدت معارضة مسلحة أم لا. ويتصل بذلك ظاهرة اغتصاب النساء من قبل أجهزة الأمن من شرطة وجيش وميليشيات شبه عسكرية خاصة في المناطق المضطربة مثل جامو وكشمير، وتاميل نادو، وآسام، والبنجاب. وكان الأبرز في هذا الصدد تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في عام 1993 تحت عنوان

"الهند: التعذيب والاغتصاب، وحالات الوفاة في الحجز" يفضح هذه الممارسات بوضوح. ومما يسهل من استشراء هذه الممارسات غير الإنسانية ما يتمتع به العاملون في هذه الأجهزة بمقتضى قانون الأمن القومي الصادر في عام 1980، وقانون السلامة العامة في جامو وكشمير عام 1978 من حصانة من الملاحقة القضائية عن أعمالهم التي يرتكبونها. وعلى الرغم من أن الحكومة الهندية قد قامت استجابة للضغط الدولي بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في عام 1993، فإنها لم تستجب لمطالب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن تلغي الهند القيود المفروضة على لجنتها الوطنية لحقوق الإنسان والتي تحول دون قيامها بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل أجهزتها الأمنية، وأن تلغي الحكومة الهندية شرط موافقتها على تقديم أفراد قوات الأمن للمحاكمة(426).

وتطرح هذه القضية ضرورة النظرة الشاملة لحقوق الإنسان دون تعيين للأولويات في مجال حريات الفرد من جانب واحد، ألا وهو الدول المتقدمة، وذلك نظرًا لتفاوت أولويات الدول. وعلى هذا الأساس، طالبت الهند بعدم تسييس جدول أعمال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واستخدامه لاستهداف بلدان بعينها، ومن ناحية أخرى، طالبت الهند بأن يكون التعاون الدولي من أجل حماية حقوق الإنسان في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها، فقد ربطت الهند بين حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب للتهرب من مسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير، وتبرير تصرفاتها هذه بمواجهة العناصر الإرهابية والانفصالية فيها.

3- الموقف من قضايا نزع السلاح:

إذ ترفض الهند الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتأكيدها على الحق السيادي لكل أمة في تقرير وسائل دفاعها الخاصة، وأن أي محاولة لنزع عالمي للسلاح ينبغي أن تشمل الدول كافة من خلال تحديد جدول زمني يتم في إطاره التخلص من

الأسلحة النووية كافة. كما انتقدت الهند الأطر الإقليمية لنزع السلاح بعدِّها محاولة من الدول المالكة للأسلحة النووية لتكريس امتلاكها لهذه الأسلحة من خلال إضفاء الشرعية عليها، فأي نزع فعال للسلاح ينبغي أن يكون عالميًا في نهجه ونطاقه(427).

وأخيرًا، إن ظاهرة الظلم الاجتماعي كانت ملمحًا بارزًا من ملامح المجتمع الهندي في تسعينيات القرن الماضي. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه الظاهرة في المستقبل، ومن المتوقع أيضًا احتدام الصراع على الموارد مثلما كان سابقًا، مما يعني ببساطة استمرار معاناة المجتمع الهندي طويلًا بسبب عجزه عن حل بعض القضايا الأساسية في القرن الماضي.

وهناك اقتران واضح بين تقويض مفهوم دولة القومية الذي يتزامن مع التضييق على الديمقراطية، فعلى الرغم من ازدياد مشاركة المواطنين العاديين في العملية السياسية، ودخول فئة الداليت وأفراد المجموعات المهمشة ونساء الطبقات الفقيرة المجالس القروية البانشيات، بل حتى البرلمان وغيرها من الهيئات النيابية الأخرى، فإن نفوذ تلك المؤسسات آخذ في الانحسار. وسيكتشف المنضمون الجدد أن تلك المؤسسات عديمة السلطات على الرغم من أن تسلمهم مقاليد السلطة يعد إنجازًا ضخمًا، إذ سيجدون دولة باعت كثيرًا من مواردها وأصولها الكفيلة بتحسين أوضاع الفقراء للقطاع الخاص، مما يحد من دورها في تحسين ظروف المعيشة والقطاع الاجتماعي، إضافة إلى هيمنة منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي على سياسات البلاد. وبينما تمدد اللامركزية التي طالت المجالس القروية ينذر باحتدام الصراع في المستقبل القريب، طالما أن الحكومة تغلب مصالح القوى الخارجية، نجد أن توسع النظام الفدرالي في الهند يواجه بتزايد مركزة السلطة على المستوى العالمي، وما انفكت دائرة المتحكمين في موارد العالم الحيوية الذين يحددون السياسات العالمية تضيق شيئًا فشيئًا، مما سيؤدي إلى تقويض فيدرالية الدول القومية(428).

الخاتمة

قبل القادة الهنود نظرية الدولتين والتقسيم، إلا أن مؤسسيها لم يجدوا حاجة إلى وجود دولة إسلامية منفصلة، وحاولوا إثبات أن وجود مثل هذه الدولة غير ضروري، فوفروا الحماية القانونية والاجتماعية للأقليات ومنهم المسلمون. ولذلك لم يغادر ملايين المسلمين الهند بعد التقسيم. ولا يزال نظام الانتخاب الهندي يسمح بالتمثيل المتوازن لقطاع عريض من الناخبين، وحتى مع ظهور الحركات الهندوسية المتعصبة، فإن السلطة تنتقل عقب الانتخابات بشكل سلمي. وتتسم العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية بأنها صحية في مجملها. ومنذ بدء عملية الإصلاح والتحرر من القيود في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، حقق الاقتصاد نموًا بمعدلات جاءت خارقة لكل توقع، وخصوصًا في ظل القيود الاجتماعية - السياسية الموجودة، وأصبح الاقتصاد يصنف الآن ضمن أكبر عشرة أو عشرين اقتصادًا في العالم.

ولكن على الرغم من هذه الصورة المشرقة عمومًا، لا تزال هناك تحديات أمام استمرار تطور الهند كدولة ديمقراطية علمانية شاملة. فهناك من يرى أن دور آل غاندي ودور المؤتمر - آلتهم السياسية - قد توقف تقريبًا. لقد كتب نهرو في كتابه "لمحات من تاريخ العالم" عن قدرة الهند على الصمود وشدد على أنها ستحيا دومًا. رحل نهرو ورحلت أنديرا وراجيف، وهم شكلوا ما صارت عليه الهند اليوم، لكن الهند لا تقف عند شخص واحد أو أسرة واحدة. إن رؤية نهرو للهند صادقة، كجبال كشمير التي عشقتها أنديرا وانحدرت منها أسرتها، الهند باقية.

والهند أمة تتكون من أكثر من مليار نسمة، وإن تقدم أي أمة يعتمد على الطريقة التي يفكر فيها أبناؤها. إنها الأفكار هي ما تتحول إلى أفعال، لذا فإن على الهند أن تفكر كأمة تتألف من مليار نسمة. وعليه فلنفسح المجال ولندع العقول الشابة تزدهر وتتفتح، وتكون ملأى بالأفكار، أفكار الازدهار.

وصلت الهند إلى مركز عالمي مرموق في عقد الستينيات من القرن الماضي، فيما كان المحللون يتحدثون بصراحة عن إمكانية انهيار الهند بسبب النمو السكاني الجامح، وضعف التوسع الاقتصادي، والحركات الشيوعية الناشئة، والنظام الاجتماعي القائم على الطبقات والطوائف. ومع ذلك، فقد أظهرت الدولة الهندية قدرًا كبيرًا من المرونة والتساهل. وباستثناء مدة قصيرة في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي عندما علقت الحريات السياسية، تمكنت الهند من التعامل مع الأزمة دون أن تتخلى عن التزامها بالممارسة الديمقراطية.

وتشعر الهند بالثقة بالنفس، وهو أمر له ما يبرره، ولا تزال هناك بعض التحديات المتروكة منذ ستينيات القرن الماضي التي تثقل كاهل الهند، مثل محاربي عصابات الماويين في شرق البلاد ووسطها، والتطرف الديني، والفقر في المناطق الزراعية. ومع ذلك فقد حققت الهند نموًا اقتصاديًا مشهودًا منذ ثمانينيات القرن الماضي، وتخلت عن سياساتها الخاصة بعدم الانحياز وتضامن العالم الثالث، وحسنت بدرجة كبيرة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن معظم هذا التقدم تحقق على الرغم من استمرار التمرد في كشمير واستمرار العنف في أماكن أخرى، ولا سيما في إقليم شمال شرق الهند. ولذلك ليس هناك سبب قوي يدعو إلى الاعتقاد بأن الهند لا تستطيع أن تتابع سياستها الخارجية، وأن تحافظ على الاستقرار المحلي وأن تحقق النمو الاقتصادي، حتى لو لم تتمكن من تسوية النزاع حول كشمير.

غير أن القول بأن النزاع على كشمير لن يوقف عجلة التقدم في الهند لا يقلل من أهمية الموضوع. إن استمرار التمرد في كشمير وبقاء العلاقات مع باكستان ضعيفة سيؤديان إلى تشتيت انتباه الهند، وسوف يفوتان عليها فرصًا سياسية مهمة. كما أن استمرار التوترات السياسية في كشمير سيحفز باكستان إلى اثارة المزيد من الخلافات، وبالتالي سوف يبقى النزاع شرارة محتملة قد تؤدي إلى نشوب صراع جديد مع باكستان.

وتبقى مصلحة الهند في أن تضع حدًا للتمرد في كشمير، وتتوصل إلى تسوية لخلافاتها مع باكستان بأسرع ما يمكن. غير أن التوصل إلى بدائل ناجعة يبدو أمرًا في غاية الصعوبة. فالحلول تراوحت بين إجراء استفتاء إقليمي، وإيجاد منطقة حكم ذاتي، والاستقلال الناجز لكشمير، ولكن أكثر هذه المقترحات قد استبعدت بسبب استحالة تطبيقه سياسيًا.

وأخيرًا وليس أخرًا، هذا ما استطعت جمعه وقوله عن الهند، وما كتبته وشرحته ما هو إلا صفحة إن لم تكن أقل في كتاب بحجم كتاب ألف ليلة وليلة، لقد سعيت وبقي الكثير مما يمكن قوله عن الهند... وهنا يتوقف قلمي المتواضع لأقول بكل تواضعٍ انتهيت...

ملحق رقم (1) رؤساء الجمهورية في الهند[429]

اسم الرئيس	مدة الرئاسة
1- الدكتور راجندرا برسادا (1884 - 1963)	26 يناير 1950 - 13 مايو 1962
2- الدكتور سارفايلي أداكرشنا (1888 - 1975)	13 مايو 1962 - 13 مايو 1967
3- الدكتور زاكر حسين (1897 - 1969)	13 مايو 1967 - 3 مايو 1969
4- فاراهاجيري فينكاتا جيري (1884 - 1980)	3 مايو 1969 - 20 يوليو 1969 (مؤقت)
5- القاضي محمد هداية الله (1905 - 1992)	20 يوليو 1969 – 24 أغسطس 1969 (مؤقت)
6- فاراهاجيري فينكاتا جيري (1884 - 1980)	24 أغسطس 1969 - 24 أغسطس 1974
7- فخر الدين علي أحمد (1905 - 1977)	24 أغسطس 1974 - 11 فبراير 1977
8- ب. د. جاتي (1912 - 2002)	11 فبراير 1977 - 25 يوليو 1977 (مؤقت)
9- نيلام سانجيفا ريدي (1913 - 1996)	25 يوليو 1977 - 25 يوليو 1982
10- جياني زيل سنغ (1916 - 1994)	25 يوليو 1982 - 25 يوليو 1987
11- ر. فينكاترامان (1910 - 2009)	25 يوليو 1987 – 25 يوليو 1992
12- الدكتور شانكار دايال شارما (1918 - 1999)	25 يوليو 1992 - 25 يوليو 1997
13- ك. ر. نارايانان (1920 - 2005)	25 يوليو 1997 - 25 يوليو 2002
14- زين العابدين عبد الكلام (1931 - 2015)	19 أغسطس 2002 – 21 يوليو 2007
15- براتيبا باتيل (1934 -)	21 يوليو 2007 - أغسطس 2012
16- برناب موخرجي (1935-)	25 يوليو 2012 - إلى الآن

ملحق رقم (2) نواب رؤساء الجمهورية في الهند[430]

اسم نائب الرئيس	مدة النيابة
1- الدكتور سارفايلي راداكرشنا (1888 - 1975)	1962 – 1952
2- الدكتور زاكر حسين (1897 - 1969)	1967 – 1962
3- فاراهاجيري فينكاتا جيري (1884 - 1980)	1969 – 1967
4- جوبال سوراب باثك (1869 - 1982)	1974 – 1969
5- ب. د. جاتي (1912 - 2002)	1979 – 1974
6- القاضي محمد هداية الله (1905 - 1992)	1984 – 1979
7- ر. فينكاتارامان (1910 - 2009)	1987 – 1984
8- الدكتور شانكار دايال شارما (1918 - 1999)	1992 – 1987
9- ك. ر. نارايانان (1920 - 2005)	1997 – 1992
10- بهيرون سنغ شكهوات	2007 – 1997
11- محمد حامد أنصاري	2007 – حتى الآن

ملحق رقم (3) رؤساء الوزارات في الهند[431]

15- إ. ك. جوجرال (1933 - 2012)	21 نيسان / أبريل 1997 – 18 آذار / مارس 1998
16- أتال بيهاري فاجبايي (1926-)	19 آذار / مارس 1998 - 13 تشرين الأول / أكتوبر 1999
17- أتال بيهاري فاجبايي (1926-)	13 تشرين الأول / أكتوبر 1999 - 13 آيار / مايو 2004
18- مانموهان سنغ (1932-)	13 آيار / مايو 2004 - 13 آيار / مايو 2014
19- ناريندرا مودي (1950-)	13 آيار / مايو 2014 - حتى الآن

اسم رئيس الوزراء	مدة وزارته
1- جواهر لال نهرو (1889 - 1964)	15 آب / أغسطس 1947- 27 أيار / مايو 1964
2- جلزاري لال ناندا (1898 - 1997)	27 آيار / مايو 1964 - 9 حزيران / يونيو 1964 (مؤقت)
3- لال بهادور شاستري (1904 - 1966)	9 حزيران / يونيو 1964- 11 كانون الثاني / يناير 1966
4- جلزاري لال ناندا (1898 - 1997)	11 كانون الثاني / يناير 1966- 24 كانون الثاني / يناير 1966(مؤقت)
5- أنديرا غاندي (1917 - 1984)	24 كانون الثاني / يناير 1966 - 24 آذار / مارس 1977
6- مورجاي ديساي (1896 - 1995)	24 آذار / مارس 1977 - 28 تموز / يوليو 1979
7- كاران سنغ (1902 - 1987)	28 تموز / يوليو 1979 - 14 كانون الثاني / يناير 1980
8- أنديرا غاندي (1917 - 1984)	14 كانون الثاني / يناير 1980 – 31 تشرين الأول / أكتوبر 1984
9- راجيف غاندي (1944 - 1991)	31 تشرين الأول / أكتوبر 1984 - 1 كانون الأول / ديسمبر 1989
10- فيشوناث براتاب سنغ (1931 - 2008)	2 كانون الأول / ديسمبر 1989 - 10 تشرين الثاني / نوفمبر 1990
11- شاندرا شيخار (1927 - 2007)	10 تشرين الثاني / نوفمبر 1990 - 21 حزيران / يونيو 1991
12- ب. ف. ناراسيما راو (1921 - 2005)	21 حزيران / يونيو 1991 – 16آيار / مايو 1996
13- أتال بيهاري فاجبايي (1924 -)	16 آيار / مايو 1996 - 1 حزيران / يونيو 1996
14- هـ. د. ديفي جودا (1933 -)	1 حزيران / يونيو 1996 – 21 نيسان / أبريل 1997

المصادر

أولًا: التقارير:

- تقرير التنمية البشرية 2001. مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط. مصر. 2001.

- التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 2001.

ثانيًا: الكتب:

إبراهيم نافع وآخرون. ما الذي يجري في آسيا. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة. 1998.

أسامة الغزالي حرب. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. عالم المعرفة 117. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. 1987.

أطلس بلدان العالم لاروس. عويدات للنشر والطباعة. بيروت. الطبعة الأولى. 2013.

جودة حسنين جودة. جغرافية أوراسيا الإقليمية. منشأة المعارف بالإسكندرية. مصر. 2000.

عادل غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن. تاريخ الهند الحديث. مكتبة الخانجي بمصر. الطبعة الأولى. 1980.

خليل إبراهيم أحمد وعوني عبد الرحمن. تاريخ العالم الثالث. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة الموصل. 1989.

ك. م. بانيكار. آسيا والسيطرة الغربية. ترجمة عبد العزيز توفيق. دار المعارف بمصر. 1962.

عبد المنعم النمر. تاريخ الإسلام في الهند. دار العهد الجديد للطباعة. مصر. 1959.

كفاح المسلمين في تحرير الهند. مكتبة وهبة. مصر. الطبعة الأولى. 1964.

أبو الكلام أزاد. مطابع الأهرام التجارية. مصر. 1973.

جواهر لال نهرو. لمحات من تاريخ العالم. نقله للعربية لجنة من الأساتذة الجامعيين. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. 1957.

من السجن إلى الرئاسة. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الأولى. 1959.

قصة حياتي. نقله للعربية مروان الجابري. منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت. 1959.

أحمد محمود الساداتي. تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم (الجزء الأول). الألف كتاب 158. وزارة التربية والتعليم. مصر. بلا تاريخ.

تيسير جبارة. المسلمون الهنود وقضية فلسطين. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. 1998.

محمد عبد العاطي (محرر). الهند، عوامل النهوض وتحديات الصعود. الدار العربية للعلوم، ناشرون (بيروت - مركز الجزيرة للدراسات، قطر). 2010.

محمد عبد الغني سعودي. آسيا في شخصية القارة وشخصية الإقليم. مكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة. بلا تاريخ.

عبد الرزاق مطلك الفهد. تاريخ العالم الثالث. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد. 1989.

محمد حسن الأعظمي. حقائق عن باكستان. الدار القومية للطباعة والنشر. مصر.

محمد علي جناح. باعث باكستان. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. بلا تاريخ.

نورمان د. بالمر. النظام السياسي في الهند. ترجمة: محمد فتح الله الخطيب. مكتبة الأنجلو مصرية. مصر. 1965.

عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 1986.

عمر فروخ. باكستان دولة ستعيش. دار الكشاف. بيروت. 1951.

بيتر وورسلي. العالم الثالث. ترجمة: حسام الخطيب. منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي. دمشق. 1968.

ستانلي ولبرت. محمد علي جناح مؤسس الباكستان. ترجمة: سهيل زكار. دار قتيبة. دمشق. 1988.

علي زيعور. الفلسفات الهندية، قطاعاتها الهندوكية والإسلامية والإصلاحية. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الثانية. 1983.

الهند. الدار العربية للعلوم. بيروت. الطبعة الأولى. 2002.

كارستن فيلاند. الدولة القومية خلافًا لإرادتها. ترجمة: محمد جديد. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق. الطبعة الأولى. 2007.

اشتياق حسين قريشي. سيرة ميلاد أمة. ترجمة: خليل جواد. مؤسسة علا للصحافة والطباعة والتوزيع. دمشق. 1996.

عباس العقاد. القائد الأعظم محمد علي جناح. كتاب الهلال. العدد 21. كانون الأول / ديسمبر 1952.

سلامة موسى. غاندي والحركة الهندية. سلامة موسى للنشر والتوزيع. مصر.

الطبعة الثانية. بلا تاريخ.

آغاخان. مذكرات آغاخان. نقله للعربية دار العلم للملايين. بيروت. 1959.

عبد المنعم الحفني. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية. مكتبة مدبولي. القاهرة. 1999.

أحمد عطية الله. القاموس السياسي. دار النهضة. مصر. الطبعة الثالثة. 1968.

فاروق العمر. محمد علي جناح سفير الوحدة وقائد الانفصال. مطابع صوت الخليج. الكويت. 1977.

نوبارهوفسبيان. باكستان الدولة والمجتمع والإسلام. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. 1986.

رومن رولان. مهاتما غاندي. ترجمة: عمر فاخوري. منشورات دار الآفاق الجديدة. بيروت. الطبعة الأولى. 1981.

لويس فيشر. غاندي الثائر القديس. ترجمة: صوفي عبدالله. دار الهلال. 1958.

غاندي قصة تجاربي مع الحقيقة. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الأولى. 1958.

فنسنت شيان. المهاتما غاندي: صورة من حياة عظيم. ترجمة: محمد عبد الهادي. المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر. بيروت. 1964.

قدري قلعجي. غاندي أبو الهند. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الرابعة. 1959.

راجندرا برسادا. عند قدمي غاندي. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم للملايين. الطبعة الأولى. 1959.

سفارة باكستان في القاهرة. باكستان. مطبعة الكيلاني. مصر. 1970.

محمد علي جناح. خطب وبيانات ورسائل. ترجمة: سهيل زكار. دمشق. 1994.

وفيق حسين الخشاب وآخرون. الجنوب الأوسط للقارة الآسيوية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد. 1980.

حسين عبد الجبار. الحرب الهندية الباكستانية 1971. وزارة الدفاع. مديرية التدريب العسكري. بغداد. 1972.

ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2000.

هدى ميتكيس (محررة). العلاقات الآسيوية - الآسيوية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2007.

محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). التحولات الديمقراطية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1999.

مجموعة باحثين. النظم السياسية في العالم الثالث. معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. 1987.

الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث. مركز دراسات العالم الثالث. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 1989.

مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث. مركز دراسات العالم الثالث. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. 1990.

النظم الانتخابية في العالم. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. عمان. الطبعة الأولى. 2007.

سانشيتا سينها ومفضل خمري. اغتيالات غيرت مجرى التاريخ. ترجمة: ضحى

الخطيب. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الأولى. 2007.

محمد إقبال. الأعمال الكاملة لشاعر الإسلام محمد إقبال. ترجمة وتحقيق: دكتور حازم محفوظ. دار الآفاق العربية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2004.

عبد الوهاب عزام. محمد إقبال، سيرته، فلسفته، شعره. القاهرة. بلا تاريخ.

محمد سهيل طقوش. تاريخ مغول القبيلة الذهبية والهند. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى. 2007.

مسعود الخوند. الأقليات المسلمة في العالم: انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الإسلامية. Universal Company. بيروت. الطبعة الثانية. 2006.

ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2000.

سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين (محرران). الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2001.

تركي الحمد. ويبقى التاريخ مفتوحًا: أبرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين. دار الساقي. بيروت. الطبعة الأولى. 2002.

ميشيل بريشير. صورة زعيم جواهر لال نهرو. تعريب نخبة من الجامعيين. منشورات المكتبة الأهلية. بيروت. 1959.

ديتمر روذرموند. الهند: نهضة عملاق آسيوي. ترجمة: مروان سعد الدين. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الأولى. 2008.

محمد خميس الزوكة. الجغرافية الإقليمية. منشأة المعارف. مصر. 1980.

محمد عبد الفتاح إبراهيم. الهند الشقيقة. سلسلة كتب سياسية. كتاب رقم 152. مصر. 1960.

أنديرا غاندي. حقيقتي. ترجمة: وفاء غازي. دار الوحدة للطباعة والنشر. بيروت. 1986.

صباح محمود محمد وآخرون. الجغرافية السياسية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بغداد. بلا تاريخ.

شريل باير. فخ القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث. ترجمة بيار عقل. دار الطليعة. بيروت. 1977.

صباح محمود محمد (معد). السيخ واغتيال أنديرا غاندي. معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. 1985.

حسام سويلم. الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العربي. دار نهر النيل للطباعة والنشر. مصر. 2001.

أندريه هوريو. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. ترجمة: علي مقلد. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت. 1974.

ميشيل شوسودو فيسكي. عولمة الفقر: تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين. ترجمة: جعفر علي السوداني. بيت الحكمة. بغداد. 2001.

الهند 1969 - 1970. مكتب استعلامات الهند. القاهرة. 1970.

روميلا ثابار (محرر). الهند.. الألفية الثالثة. ترجمة: محمد خير ندمان. كتاب العربية 20. الرياض. الطبعة الأولى. 2011.

سامي منصور. انتكاسة الثورة في العالم الثالث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. 1972.

تجربة التحالف مع البورجوازية الوطنية: مراجعة للأخطاء ونقد ذاتي. ترجمة: فالح عبد الجبار. سلسلة تجارب حزبية رقم 10. دار ابن خلدون. بيروت. الطبعة الأولى. 1979.

مارك جورجنسماير وآخرون. صعود القومية الدينية: حالة الهند. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2012.

محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محررين). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1997.

محمد السيد سليم (محرر). آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1998.

جان بيير دارودو. الهند وأزمة السيخ. ترجمة: ناظم عبد الواحد جاسور. معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. 1985.

صلاح سالم زرنوقة (محرر). الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب. مركز دراسات وبحوث الدول النامية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1997.

ألاستر لامب. كشمير ميراث متنازع عليه 1846 - 1990. ترجمة: سهيل زكار. دمشق. 1992.

عبد الوهاب المسيري. اليهودية والصهيونية وإسرائيل. المجلد الأول. دار الشروق. الجزء الرابع. القاهرة. 1975.

محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003.

سعد الدين علي رؤوف. النزاع بين الهند وباكستان: دراسة في العلاقات

السياسية الدولية المعاصرة. دار النشر بلا اسم. الطبعة الأولى. 1989.

روبين ميريديث. الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا. ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة. العدد 359. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. يناير 2009.

آشاريا فينوبا. اللاعنف: ثورة الإنسانيين في سبيل عالم جديد. دار الروائع. بيروت. بلا تاريخ.

آميلي هان. الهند. ترجمة: عفاف محمد فؤاد. دار المعارف. مصر. 1960.

مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1988.

أي. بي. جي. عبد الكلام وواي. إس. راجان. الهند عام 2020: رؤية للألفية الجديدة. ترجمة: غسان نصيف. الهيئة العامة السورية للكتاب. وزارة الثقافة. دمشق. 2011.

جور شاران داس وآخرون. نهوض الهند. دراسات عالمية. العدد 67. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2008.

س. شاندرا إسكهار. مشكلة السكان وخطة تحديد النسل في الهند. الدار القومية. مصر. 1963.

وارين. س. تومسون ودافيد ت. لويس. مشكلات السكان. ترجمة: راشد البراوي. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1969.

محمد محمد سطيحة. الجغرافية الإقليمية. دار النهضة العربية. بيروت. 1974.

عبد الرحمن حمدي. الهند.. عقائدها وأساطيرها. دار المعارف. مصر. 1978.

الأساطير الهندية. ترجمة وإعداد: محمد شاهين. دار مشارق للنشر والتوزيع.

مصر. الطبعة الأولى. 2008.

محمد إسماعيل الندوي. الهند القديمة حضاراتها ودياناتها. دار الشعب. مصر. 1970.

أحمد شلبي. مقارنة الأديان "أديان الهند الكبرى". مكتبة النهضة المصرية. مصر. 1972.

عادل محي الدين الألوسي. العروبة والإسلام في جنوب شرقي آسيا. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. 1988.

محمد نصر مهنا. الإسلام في آسيا. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 1990.

محمد سعيد الطريحي (محرر). السيخ: عقائدهم وتأريخهم. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع وأكاديمية الكوفة. دمشق. 2009.

إسماعيل العربي. الإسلام والتيارات الحضارية في شبه القارة الهندية. الدار العربية للكتاب. بيروت. 1985.

محمد جواد علي. السيخ ومشكلة البنجاب في الهند. معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. 1985.

ماكس إيستمان. شخصيات غيرت مجرى التاريخ (سقراط، أفلاطون، أرسطو، بوذا). الجزء الثاني. مطابع مؤسسة أخبار اليوم. مصر. فبراير / شباط 1967.

علي زيعور. الفلسفة العملية والنظرية في الهند والصين. دار النهضة العربية. بيروت. الطبعة الأولى. 2006.

هنري آرفون. البوذية. ترجمة: هنري زغيب. المنشورات العربية. بيروت. 1985.

أيمن يوسف ومهند مصطفى. سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة:

تركيا، الهند، الصين، وروسيا. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. فلسطين. 2011.

ستيوارت جوردن. عندما حكمت آسيا العالم. ترجمة: زياد المواجه. هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) ومركز جامع الشيخ زايد الكبير. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2011.

زلمي خليل زاد (محرر). التقييم الاستراتيجي. دراسات مترجمة 5. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي. الطبعة الأولى. 1997.

هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). قضايا الأمن في آسيا. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2004.

سجاد أشرف. العلاقات الهندية الباكستانية: الأسس المشتركة ونقاط الخلاف. سلسلة محاضرات الإمارات 147. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي. الطبعة الأولى. 2012.

فتحي محمد أبو عيانة. دراسات في الجغرافيا السياسية. دار المعرفة الجامعية. القاهرة. 1985.

أنيس محمود. بلاد التبت بين الماضي والحاضر. دار الحرية للطباعة والنشر. بيروت. 1959.

عصام عبد الفتاح. الدلاي لاما: أسطورة بلاد الأساطير. كنوز للنشر والتوزيع. القاهرة. 2010.

ميانغ شايا. الدلاي لاما: الرجل، الراهب، والروحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. 2008.

محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محررين). الأطلس الآسيوي. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003.

النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي. الطبعة الأولى. 2008.

أسعد عبد الرحمن. التسلل الإسرائيلي في آسيه. دراسات فلسطينية. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية. بيروت. 1967.

أفريم إنبار. الوفاق الهندي – الإسرائيلي. دراسات عالمية. العدد 56. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة الأولى. 2005.

ر. ك. كرانجيا. حلف جنوب شرق آسيا. سلسلة كتب سياسية (22). دار القاهرة للطباعة. مصر. 1957.

ظفر الإسلام خان. أنديرا غاندي: سيرة سياسية. مكتبة النهضة المصرية. 1968.

مجموعة باحثين. التسلح في العالم الثالث. مركز الدراسات العالم الثالث. جامعة بغداد. 1988.

فؤاد شاكر. حصاد القرن العشرين: نساء شهيرات. الجزء الأول. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2005.

ستار جبار علاي. باكستان: دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية. دار الجنان للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. 2013.

ثالثًا: البحوث:

همايون كبير. ثورة الهند لعام 1857. مجلة ثقافة الهند. المجلد 9. العدد 4. ديسمبر / كانون الأول 1958.

عبد المنعم مخلوف. ديوان (بيام مشرق) لمحمد إقبال. تعريب عبد الوهاب عزام. مجلة الرسالة. العدد.1951.

أحمد فارس عبد المنعم. النظام السياسي الهندي: الواقع والمستقبل. أوراق آسيوية. العدد 12. فبراير / شباط 1997. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1997.

نادية فاضل عباس. زين العابدين عبد الكلام. الراصد الدولي. العدد 54. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. بغداد. 2002. ص1 - 3.

بينيديكت مانييه. الهند صعود معزول. لوموند دبلوماتيك. العدد 24. بتاريخ 9/2/2013.

عبد الرحمن عبد العال. التجربة الهندية في نصف قرن. السياسة الدولية. العدد 130. أكتوبر 1997.

محمد محمد سطيحة. حرب الحدود الهندية الصينية. مجلة السياسة الدولية. العدد 10. أكتوبر 1967.

سامي منصور. حزب المؤتمر والأزمة السياسية في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 20. أبريل 1970.

كمال المنوفي. أنديرا غاندي.. والمعارضة السياسية. مجلة السياسة الدولية. العدد 42. أكتوبر 1975.

محمد عيسى الشرقاوي. الأزمة السياسية والانتخابات في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 59. يناير 1980.

جمال الدين محمد علي. اغتيال أنديرا غاندي ومستقبل القارة الهندية. مجلة السياسة الدولية. العدد 79. يناير 1985.

عزيزة سامي. الهند عام على حكم راجيف غاندي الاستمرارية والتحول. مجلة السياسة الدولية. العدد 84. أبريل 1986.

أحمد الإبراشي. نتائج الانتخابات في ولاية تاميل نادو وتأثيرها على مستقبل القوى السياسية في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 96. أبريل 1989.

مصطفى أحمد علي. وحدة الهند في مواجهة التحديات الداخلية. مجلة السياسة الدولية. العدد 88. أبريل 1987.

إحسان قاسم. حكومة راجيف غاندي في مواجهة التحديات الداخلية. مجلة السياسة الدولية. العدد 90. أكتوبر 1987.

أحمد الإبراشي. وحدة الهند بين السياسة والطائفية. مجلة السياسة الدولية. العدد 103. يناير 1991.

نشرة صوت الشرق. العدد 445. مركز استعلامات سفارة الهند بالقاهرة. مارس / آذار – نيسان / أبريل 2005.

جمال الدين محمد علي. الهند: صراع المتشددين والعلمانيين. مجلة السياسة الدولية. العدد 112. أبريل 1993.

عبد الرحمن عبد العال. الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 125. يوليو 1996.

خالد عبد العزيز الجوهري. الأزمة السياسية في الهند. السيناريو والتداعيات. مجلة السياسة الدولية. العدد 137. يوليو 1999.

أحمد إبراهيم محمود. دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية. مجلة السياسة الدولية. العدد 133. يوليو 1998.

أحمد إبراهيم محمود. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001.

محمد سعد أبو عامود. الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001.

مي قابيل. العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001.

هشام بدوي. قراءة في الانتخابات الهندية. مجلة السياسة الدولية. العدد 132. أبريل 1998.

عبد الرحمن عبد العال. الديمقراطية في الهند: بين الفاعلية والجمود. مجلة الديمقراطية. العدد 4. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. خريف 2001.

وحيد محمد عبد المجيد. الخريطة السياسية للهند بعد حزب المؤتمر الجديد. مجلة السياسية الدولية. العدد 53. يوليو 1978.

أحمد فارس عبد المنعم. عودة أنديرا إلى الحياة السياسية الهندية. مجلة السياسة الدولية. العدد 55. يناير 1979.

أحمد الإبراشي. انتخابات الهند.. ومستقبل حزب المؤتمر. مجلة السياسة الدولية. العدد 99. يناير 1990.

محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 177. يوليو 2009.

رضا محمد هلال. الجماعات الإثنية في جنوب آسيا.. ديناميات الاندماج والانفصال. مجلة السياسة الدولية. العدد 177. يوليو 2009.

مصطفى كامل أحمد السيد. جماعات المصالح في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 12 أبريل 1968.

ناراسيما راو. الهند في عامها الخمسين: رؤية شخصية. تعريب ولي أختر الندوي. مجلة ثقافة الهند. نيودلهي. المجلد 5. العدد 1-2. 1999.

إيه. جي. جبه عبد الكلام. رؤية لهند متقدمة. تعريب بشير أحمد. مجلة ثقافة الهند. نيودلهي. المجلد 5. العدد 1-2. 1999.

عبد الرحمن عبد العال. ظاهرة هازاري: إشكالية مواجهة الفساد في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 187. يناير 2012.

مي فريد. الفساد: رؤية نظرية. مجلة السياسة الدولية. العدد 143. يناير 2001.

المرسي السيد حجازي. التكاليف الاجتماعية للفساد. مجلة المستقبل العربي. العدد 226. بيروت. 2001.

محمد فايز فرحات. الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001.

سعيد عكاشة. العلاقات العربية - الهندية: الآمال والتحديات. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001.

جمال الدين محمد علي. الهند: صراع بين المتشددين والعلمانيين. مجلة السياسة الدولية. العدد 112. أبريل 1993.

عبد الرحمن عبد العال. أحداث جوجرات الطائفية وإشكالية الهوية في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 149. يوليو 2002.

عبد الجبار عبد مصطفى. مشكلة البنجاب الهندية والأمن القومي الهندي. مجلة العلوم السياسية. السنة الثانية. العدد 5. بغداد. نيسان / أبريل 1990.

عبد الرحمن عبد العال. الرؤية الهندية للتحدي الصيني. مجلة السياسة الدولية. العدد 183. يناير 2011.

جمال مظلوم. العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية.. الأبعاد العسكرية. مجلة السياسة الدولية. العدد 162. أكتوبر 2005.

ستار جبار علاي. السياسة الأمريكية تجاه شبه القارة الهندية. محطات استراتيجية. العدد 66. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2001.

ستار جبار علاي. المشكلة الطائفية في سريلانكا. مجلة دراسات دولية. العدد 30. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. شباط / فبراير 2006.

أحمد دياب. زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات. مجلة السياسة الدولية. العدد 143. يناير 2001.

زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون إلى نيودلهي ونتائجها. مجلة آفاق الهند. نيودلهي. المجلد 13. العدد 6. يونيو 2000.

أسامة مخيمر. الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 170. أكتوبر 2007.

ممدوح عطية. القدرات النووية الهندية، وتطورها. مجلة السياسة الدولية. العدد 133. يوليو 1998.

أخبار وتحليلات استراتيجية من منطقة المحيط الهندي. ترجمة: محمد علي فؤاد. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2000.

رابعًا: الرسائل الجامعية:

ليلى ياسين حسين. حزب المؤتمر الوطني (1919 - 1930) دراسة تاريخية. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب. جامعة البصرة. 1983.

سعيد رشيد عبد النبي. المعارضة في النظام السياسي الهندي. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. بغداد. 1986.

ولاء عبد الباقي الرويشدي. السياسة الخارجية الهندية. رسالة ماجستير (غير منشورة). المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية. الجامعة المستنصرية. بغداد. 1983.

خامسًا: الصحف:

جريدة الشرق الأوسط. العدد 11128. بتاريخ 17/5/2009.

جريدة الشرق الأوسط. العدد 11096. بتاريخ 15/4/2009.

جريدة الشرق الأوسط. العدد 11125. بتاريخ 14/5/2009.

جريدة الشرق الأوسط. العدد 11115. بتاريخ 4/5/2009.

جريدة الشرق الأوسط. العدد 11097. بتاريخ 16/4/2009.

جريدة الشرق الأوسط. العدد 12161. بتاريخ 15/3/2012.

Books:

1- J. Kenned. Asian Nationalism in the twentieth Century. Maemi Ibus tmar tias press– New york. 1968.

2- Harold Plaskitt and Percy Jordan. Government of Britain. London. 1950.

3- Anil Seal. The Emergence of Indian Nationalism. London. 1971.

4- Abdul Jabar Abid Mustafa. Arab Ba'th Socialist Parity and The Congress party, Acomparative Study of Social Bases and Organizational Structure. (Thesis PhD) University of Delhi. 1986.

5- Sir Verney Lovett. A History of The Indian Nationalist Movement. Frank Cass & (OLTI). London. 1968.

6- Khalid B. Sayeed. Pakistan, The Formativ Phase 1857-1947. QxFord

University Press. London.

7- R. Coupland. The Indian problem. London. 1944.

8- Francis G. Hutchins. Indiia's Revolution. Harvard University Press. U. S. A.

9- DCJha. Mahatma Gandhi. The Congress and The Partition of India. New Delhi. 1995.

10- Mohamed Raza Khan. What Price Freedom. Indus Publication. Karachi. 1977.

11- George Mcturnan Kahin (ed). Major Government Of Asia. Cornell University Press. New York. 1963.

12- India 2001. Goverment Of India. India. 2001.

13- Venkateswee Rao Adiraju. Nehrus, Gandhis Goops. See Satya Publications. Hyderabad. India. 1994.

14- V. A. pai Panandiker and Ashis Nandy (ed).)Contemporary India. Tata Mc Graw-Hill Publishing Company Limited. New Delhi. 1999.

15- V. A. pai Panandiker (ed). Fifty years of Swaraj. Konark publishers PVt LtD. New Delhi. 1998.

16- Bimal prasad (ed). The Ideas and Men Behind The Indian Constitution. Konark Publishers PVt LtD. New Delhi. 2001.

17- P. B. Gajendragadkar. The Constitution of India. Qxford University press. London. 1970.

18- B. R. Nanda. Jawahar lal Nehru. Qxford University press. Delhi. 1995.

19- Subhash C. Jain. The Constitution of India. Taxmann Publications LTD. New Delhi. 2000.

20- A. Pai Panan (ed). Problems of Governance in south Asia. Konark Publishers PVTLTD. New Delhi. 2002.

21- Priya Ranjan Trivedi. Atal Bihari VaJPayee, The Man India Needs. World Institution Building Programme. New Delhi. 2000.

22- Sankar Ghose. Leaders of Modern India. Allied publishers private Limited. New Delhi. 1980.

23- Satish C. Aggarwala and Adish C. Aggarwala. Legacy of Indira Gandhi. Socialist publications. New Delhi. 1985.

24- Subhash C. Kashyap. History of the Parliament of India. Vol. 2. Shipra Publications. New Delhi. 1995.

25- Hiranmay Karle Kar (ed). Independent India. Indian Council For Cultural Relations. Delhi. 1998.

26- Bal Ram Jakhar. The people, The Parliament and the Administration. Metropolitan Book Co. (p) Ltd. New Delhi. 1982.

27- C. P. Srivastava. Lal Bahadur Shastri, Alife of Truth in Politics. Oxford Universty Press. Delhi. 1998.

28- D. P. Mishra. The Post-Nehru Era, Political Memoirs. Har-Anand Publication. New Delhi. 1993.

29- Morarji Desai. The Story of my Life. Vol. 1. Pergamon Press London. 1979.

30- Minhaz Merchant. Rajiv Gandhi, The End of Adream. viking. New Delhi. 1991.

31- S. Subramanian (ed). 50 years of India's Independence. Manas publications New Delhi. 1997.

32- Mary C. Carras. Indira Ganhi, In The Crucible of Leadership. Jaico publishing House. Bombay. 1980.

33- Vera Micheles Dean. New Patterns of Democracy in India. Harvard University Press. USA. 1969.

34- N. L. Gupta and vinod Bhatia (ed). Jawaharlal Nehru, Statesman, National Leader and Thinker. Panchsheel Publishers New Delhi. 1989.

35- P. C. Alexander. The Perlis of Democracy. Somaiya Publications Pvt. Ltd. Bombay. 1995.

36- Peter Ronald de Souza (ed). Contemporary India - Transitions. Sage Publications. New Delhi. 2000.

37- Richard L. Park. India's Political System. Prentice-Hall, Inc. New Jersey. 1967.

38- Myron Weiner. India At The Polls. American Enterprise Institute For Public Policy Research. Washington. 1978.

39- Ramesh Chander Dogra and Gobind Singh Mansukhani.

Encyclopaedia of Sikh Religion and Culture. Vikas Publishing House PVT LTD. New Delhi.

40- V. D. Chopra and Others. Agany of Punjab. Patriot Publishers. New Delhi. 1983.

41- Kay Lawson (ed). Political Parties and Linkage. Yale University Press. USA. 1980.

42- M. Balasubramanian. Nehru; Astudy in Secularism. Uppal Publishing House. New Delhi. 1980.

43- Minorities in India. New Delhi. 1993.

44- S. L. Menezes. Fidelity and Honour, The Indian Army From the Seventeenth to the Twenty-First Century. Oxford University Press. New Delhi. 1999.

45- S. K. Sinha. Of Matters Military. Vision Books. New Delhi. 1980.

46- John Keegan. World Armies, India. The Macmillan Press LTD. London. 1979.

47- Ashok Krishna. India's Armed Forces: Fifty Years of War and Peace. Lanncer Publishers's. New Delhi. 1998.

48- Onkar Marwah and Jonathan D. Pollack (ed). Military Power and Policy in Asian States: China, India, Japan. Westview Press. USA. 1980.

49- Jasjit Singh (ed). Nuclear India. Knowledge World. New Delhi. 1998.

50- A. B. Shah. Planning For Democracy and other Essays. Manaktalas. Bombay. 1967.

51- Jasbir Singh. The Greem Revolution India, How Green it is! Vishal Publication. India. 1974.

52- Thomas Hungerford Holdich. India. Light & Life Publishers. New Delhi. 1975.

53- Khushwant Singh. A History of the Sikhs. Princenton University Press. USA. 1963.

54- Tara Kartha. Tools of Terror. Knowledge World. New Delhi. 1999.

55- M. N. Srinivas (ed). Caste, Its Twentieth Century Avatar. Viking. New Delhi. 1969.

56- George Thomas Kurian. Encyclopedia of the third world. India. Vol. 2. Mansell Publishing limited. London. 1983.

57- P. C. Alexander. My Years with Indira Gandhi, Vision Books. New Delhi.

58- India Foreign Policy Agenda for the 21st Century. Vol. 2. Foreign Service Institute. New Delhi. 1998.

Periodicals:

1- The Week May 13. 2001.

2- India's Tryst with coalition Governments: Asocial -Economic Study in S. Asian politics. Soptlight on Regional Affairs. Vol. XIX No. 2.

Institute of Regional Studies. Islamabad. February. 2000.

3- Ramtann Maitra and Susan Maitra. Political Power Play Threatens to Derail India's Deve Gowda Government. Exentive Intelligence Review. Vol. 24. No. 17. 18 April. 1997.

4- 13th Lok Sabha Elections-Pre-Poll Scenario. Spothight on Regional Affairs. Institute of Regional Studies, Islamabad. Vol. XVIII. No. 9. Sep. 1999.

5- Election in IHK, 1951-1999: Democratic Process Versus the Right of Self-Determination. Spotlight on Regional Affairs. Vol. XIX. NO. 6-7. July 2000.

6- 13Th Lok Sabha Election September - October 1999. Spotlight on Regional Affairs. Vol. XIX. No. 5. Institute of Regional Studies. Islamabad. May. 2000.

7- Pramit Mitra and Teresita C. Schaffer. India: Expect Turbulence. South Asia Monitor. Number 71. June 3. 2004.

8- Santosh Sagar and Teresita C. Schaffer. India's Budget: Modest Reform, Modest Poupulism, South Asia Monitor. Number 73. August 1. 2004.

9- Jose Pinera. Achilean Model for Russia. Foreign Affairs. Vol. 79. No. 5. September/October 2000.

Internet:

1- www.aljazeera. net/in-depth/ india-pakistan-crisis/2002/6/6 file: //

A:\6-11-28.htmp.1

2- www.aljazeera-net/in-depth/india/2002/8/8-15-1.htm.

3- www.islamonline.net/ iol- arabic/ dowalia/ qpolitical- asp.

4-www.isbmonline.net/iol-arabic/ dowalialqpolitic-Aug-2000/qpolitie 18.

5- www.islamonline. net/ iol-arabic/dowa lia/qpolitic.Ice.asp.

6-www.islam-online.net/Arabic/politics/2002/07/article03-shtml

الهوامش

[←1]

- انظر حول هذا الموضوع بالتفصيل: ستار جبار علاي. باكستان: دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية. دار الجنان للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. 2013. ص7 وما بعدها.

[←2]

لقد اختلفت الآراء حول تسمية هذه البلاد بالهند؛ فهناك رأي يقول إن كلمة هند مستمدة من كلمة سندهو وهو الاسم الهندي لنهر الإندوس وهو نهر السند، ومن هذه الكلمة اشتقت كلمتا إند وهند ومعناهما الأرض التي تقع فيما وراء نهر الإندوس. وأصبح سكان هذا الإقليم يسمون الهندوس أو الهنود، كما أصبحت بلادهم تعرف بالهندوستان. وهناك رأي آخر حول تسمية الهند وهو أن اسم الهند مشتق من اسم آله الهنود أندرا. والفرس هم الذين أطلقوا اسم هندستان (أي أرض الأنهار) على الشمال بأكمله من هذه المنطقة. وللمزيد من التفاصيل انظر: أحمد محمود الساداتي. تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم (الجزء الأول). الألف كتاب 158. وزارة التربية والتعليم. مصر. بدون تاريخ. ص3. وأيضًا: تيسير جبارة. المسلمون الهنود وقضية فلسطين. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. 1998. ص18.

[←3]

- نجاح كاظم. الهند شرارة التنمية تحت رماد الفقر. دار الحكمة. لندن. الطبعة الأولى. 2013. ص13.

2- جستر باولز. الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الأوسط. ترجمة إبراهيم عبد الرحمن الخال. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. 1963.

ص200.

[←4]

- نجاح كاظم. مصدر سابق. ص17.

[←5]

- عصام الدين عبد الرؤف الفقي. بلاد الهند في العصر الإسلامي منذ فجر الإسلام حتى الغزو التيموري. دار الفكر العربي. القاهرة. 1996. ص13.

[←6]

- للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد سرور. الهند..المارد النائم, قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية. محمد عبد العاطي (محرر). الهند، عوامل النهوض وتحديات الصعود. الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت - مركز الجزيرة للدراسات، قطر). 2010. ص17-18.

[←7]

- عصام الدين عبد الرؤوف الفقي. مصدر سابق. ص16.

[←8]

- نجاح كاظم. مصدر سابق. ص24.

[←9]

- ستار جبار علاي. مصدر سابق. ص7.

[←10]

* تبلغ مساحة شبه القارة الهندية نحو 4235431 كم^2، وتضم الآن كل من الهند

وباكستان وبنجلاديش. وتمتد أراضي شبه القارة كذلك فيما بين خطي طول 61° و98° شرقًا، ويبلغ متوسط طول شبه القارة من الشمال إلى الجنوب نحو 3200 كم بينما يبلغ أعظم اتساع لها من الشرق إلى الغرب نحو 3500 كم، وتبلغ جملة أطول سواحلها نحو 4800 كم، في حين جملة أطول حدودها البرية نحو 6500 كم. للمزيد انظر: جودة حسنين جودة. جغرافية أوراسيا الإقليمية. منشأة المعارف بالإسكندرية. مصر. 2000. ص581. أيضًا: محمد عبد الغني سعودي. آسيا في شخصية القارة وشخصية الإقليم. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 2008. ص111.

[11←]

- نجاح كاظم. مصدر سابق. ص24 - 25.

[12←]

- عادل غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن. تاريخ الهند الحديث. مكتبة الخانجي بمصر. الطبعة الأولى. 1980. ص23 – 25.

[13←]

- خليل إبراهيم أحمد وعوني عبد الرحمن. تاريخ العالم الثالث. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة الموصل. 1989. ص89. أيضًا: عادل غنيم. مصدر سابق. ص25 – 27.

[14←]

- ك. م. بانيكار. آسيا والسيطرة الغربية. ترجمة عبد العزيز توفيق. دار المعارف بمصر. 1962. ص19.

[15←]

- بانيكار. مصدر سابق. ص35 - 36.

[←16]

- أصبحت الطرق البحرية مفتوحة أمام السفن الإنجليزية بعد الانتصار على الأرمادا الأسبانية في عام 1588، وبعد مرور ثلاثة أعوام، تم إرسال بعض السفن الإنجليزية إلى الهند. وكانت أقدم بعثة تجارية إنجليزية تصل الهند عن طريق البحر. وكان تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية في أخر يوم من أيام عام 1600 يمثل عهدًا جديدًا في علاقات بريطانية مع الشرق. وللمزيد من التفاصيل انظر: خليل إبراهيم أحمد. مصدر سابق. ص95. أيضًا: نجاح كاظم. مصدر سابق. ص25 - 26. أيضًا: يقظان سعدون العامر. نشاط شركة الهند الشرقية الإنكليزية في البصرة. جامعة البصرة. دار الحكمة. 1990. ص7.

[←17]

- نوري عبد البخيت السامرائي. محاولات التوسع البريطاني شمالي الهند في منتصف القرن التاسع عشر. مجلة الخليج العربي. العدد 1. المجلد الثاني والعشرون. مركز دراسات الخليج العربي. جامعة البصرة. العراق. 1990. ص94 - 95.

[←18]

- بانيكار. مصدر سابق. ص149.

[←19]

- للمزيد انظر: عبد الرزاق مطلك الفهد. تاريخ العالم الثالث. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد. 1989. ص443. أيضًا: نورمان د. بالمر. النظام السياسي في الهند. ترجمة محمد فتح الله الخطيب. مكتبة الأنجلو المصرية. مصر. 1965. ص103. أيضًا: بانيكار. مصدر سابق. ص332 - 333.

[←20]

- نقلًا عن: ستار جبار علاي. مصدر سابق. ص13.

[←21]

- سانتيش شاندرا. التغيير والتنمية في الهند. في مجموعة باحثين. التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية. 1987. ص282.

[←22]

- جستر باولز. مصدر سابق. ص204.

[←23]

- نجاح كاظم. مصدر سابق. ص28 - 29.

[←24]

- المصدر نفسه. ص29.

[←25]

- بانيكار. مصدر سابق. ص149.

[←26]

- مسعود الخوند. الأقليات المسلمة في العالم: انتشار المسلمين في الدول والبلدان غير العربية وغير الإسلامية.Universal Company. بيروت. الطبعة الثانية. 2006. ص91.

[←27]

- محمـد سهيل طقوش. تاريخ مغول القبيلة الذهبية والهند. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى. 2007. ص364.

[28←]

- جورج عزيز. مصدر سابق. ص20.

[29←]

- انظر: ستار جبار علاي. مصدر سابق. ص18 - 19. أيضًا: ليلى ياسين حسين. حزب المؤتمر الوطني (1919 – 1930) دراسة تاريخية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة البصرة. 1983. ص16.

[30←]

(*) محمد علي جناح محامي وسياسي من بومباي. شارك لأول مرة في حزب المؤتمر عام 1904. وفي عام 1909، انتخب لعضوية المجلس التشريعي الإمبراطوري عن بومباي. انظر: عباس العقاد. القائد الأعظم محمد علي جناح. كتاب الهلال. العدد 21. كانون الأول / ديسمبر. 1952. ص88 – 102. أيضًا: جلال الحفناوي. المهاتما غاندي، ومحمد علي جناح. ماجدة علي صالح (محررة). عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2000. ص148 - 149. انظر أيضًا: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص35.

[31←]

- سلامة موسى. غاندي والحركة الهندية. سلامة موسى للنشر والتوزيع. مصر. الطبعة الثانية. بلا تاريخ. ص 23.

[32←]

(*) بال جاهندهار تيلاك، صحفي وزعيم سياسي من مقاطعة مهاراشترا. تزعم

الجناح المتطرف في حزب المؤتمر. نُفي من الهند من 1908 إلى 1914 لنشاطه السياسي. شكل عصبة الحكم الذاتي عام 1916. انظر: ليلى ياسين. مصدر سابق. ص228.

[←33]

(*) موهنداس كرمشند غاندي. درس القانون في إنجلترا وتخرج عام 1891. وعاد إلى الهند، قضى عشرين عامًا من العمل والنضال السلمي في جنوب أفريقيا. انظر: لويس فيشر. غاندي الثائر القديس. ترجمة صوفي عبد الله. دار الهلال. 1958. ص20 - 42. أيضًا رومن رولان. مصدر سابق. ص 1 - 2.

[←34]

- عصام عبد الفتاح. المهاتما غاندي. دار الكتاب العربي. دمشق- القاهرة. الطبعة الأولى. 2008. ص63.

[←35]

- جستر باولز. مصدر سابق. ص224.

[←36]

- لقد تمكن غاندي من إقناع قادة المؤتمر بإدخال مادتين أساسيتين في العمل السياسي، وهما: الخدمة البناءة واللا عنف. كما أدخل في منهج الحزب أربع عشرة مادة تضمنت العديد من القضايا المهمة أبرزها إزالة صفة المنبوذين عن طائفة الهنود المنبوذين وذلك بالتعاون المباشر معهم، والتآخي بين جميع أصحاب العقائد الدينية المختلفة، والاهتمام بالشؤون الصحية، وتحسين مركز المرأة، وتشجيع الصناعة القروية، واعتقد بأن هذا المنهج ضروري للثورة الكاملة، وأن عملية إدخاله إلى جميع قرى الهند للعمل به سيكسب الهنود العادات والمبادئ الديمقراطية. وللمزيد من التفاصيل انظر: غاندي. قصة

تجاربي مع الحقيقة. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الأولى. 1958. ص558. أيضًا: لويس فيشر. مصدر سابق. ص122. أيضًا: جستر باولز. مصدر سابق. ص224 - 225.

[37←]

- فنسنت شيان. المهاتما غاندي، صورة من حياة عظيم. ترجمة محمد عبد الهادي. المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر. بيروت. 1964. ص11 - 12. أيضًا: عصام عبد الفتاح. مصدر سابق. ص41 - 42.

[38←]

- بانيكار. مصدر سابق. ص281.

[39←]

(*) الساتياجراها: مصدرها "ساد" وتعني الحقيقة، وقدم الكلمة ماغانلال غاندي وحولت إلى ساتياجراها في اللغة الكوجاراتية. ومن الناحية السياسية، أصبحت مرادفة للأسلوب النضالي الجديد الذي ابتكره غاندي وجربه في جنوب أفريقيا. وهي في الأصل مزيج من مبادئ حب الخير "الأهمسيا" (Ahims) واللا عنف (Non-violence) والمعاناة الذاتية (self-suffering) التي استهدف (Vaishnava) في العقيدة الفيشانية الهندوسية غاندي من ورائها العوامل الاجتماعية والسياسية للمجتمع الهندي باعتماد الوسائل الآتية:

أ. الـ"هارتال" (Hartal) وهو نوع من الإضراب التقليدي في الهند.

ب. اللا تعاون (Non-Coopereation) والتي تعني سياسيًا عدم التعاون مع الحكومة.

ج. العصيان المدني (Civil Desobedience) أي خرق القوانين الجائرة، وقد

طبق غاندي هذه الوسائل في نضاله وقيادته للحركة الوطنية الهندية في مراحلها المختلفة. وللمزيد من التفاصيل انظر: غاندي. قصة تجاربي. مصدر سابق. ص369. أيضًا: فنسنت شيان. مصدر سابق. ص133 - 134. أيضًا: ليلى ياسين. مصدر سابق. ص35 - 36.

[←40]

- كانت دورة حزب المؤتمر في أمريتسار 1919 احتجاجًا ضد التسوية الوشيكة مع تركيا، ومذبحة أمريتسار 1919، وقد أشارت هذه المرحلة إلى بروز قضيتين مهمتين أدى فيهما غاندي دورًا مهمًا: الأولى كانت قوانين رولات، والأخرى قضية الخلافة. انظر: جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص71. أيضًا: غاندي. قصة تجاربي. مصدر سابق. ص527. أيضًا:

Sir Verney Lovett. A History of The Indian Nationalist Movement. Frank Cass & (OLTI). London. 1968. p. 266.

[←41]

- جلال السعيد الحفناوي. المقاومة السلبية: اللا عنف وعدم التعاون بين غاندي وآزاد. سيف الدين عبدالفتاح والسيد صدقي عابدين (محرران). الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2001. ص261.

[←42]

- عصام عبد الفتاح. مصدر سابق. ص65 - 66.

[←43]

- ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص116.

2- جلال الحفناوي. المهاتما غاندي، ومحمد علي جناح. مصدر سابق. ص141.

[←44]

- قـدري قلعجـي. غانـدي ابـو الـهند. دار العلـم للملايـين. بـيروت. الطبعـة الرابعة.1959. ص98.

[←45]

- جستر باولز. مصدر سابق. ص234.

[←46]

- فنسنت شيان. مصدر سابق. ص284 - 285.

[←47]

- جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص303. أيضًا: اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق. ص64.

[←48]

- تركي الحمد. ويبقى التاريخ مفتوحًا، أبرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين. دار الساقي. بيروت. الطبعة الأولى. 2002. ص112 - 113.

[←49]

- آغاخان. مصدر سابق. ص261.

[←50]

- جستر باولز. مصدر سابق. ص235.

[←51]

- عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين. مصدر سابق. ص193. أيضًا: عبد الرزاق

الفهد. مصدر سابق. ص467. أيضًا:

- Francis G. Hutchins. Indiia's Revolution. Harvard University Press. USA. P. 139

[←52]

- تضمن قرار حزب المؤتمر أن أي (نضال عالمي ضد الاستبداد والعدوان في وقت تكون فيه الهند غير حرة وفي وقت تواجه فيه استعمارًا "متغطرسًا" لا يفرق عن التسلط الفاشي) يكون مستحيلًا. انظر: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص85 - 86. أيضًا: عمر فروخ. باكستان دولة ستعيش. دار الكشاف. بيروت. 1951. ص24. أيضًا: عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين. مصدر سابق. ص193.

[←53]

(*) تركيب مزجي معناه أرض الطهر أو الدولة الطاهرة، فكلمة باك معناها طاهر وكلمة ستان معناها الأرض أو الدولة، والكلمة من إبداع الطلاب المسلمين في إنجلترا، واستعمل للمرة الأولى في 28 كانون الثاني / يناير 1933، ومزجت الكلمة بالشكل الآتي: "ب" من البنجاب و"أ" من باتان (الحدود الشمالية الغربية) و"ك" من كشمير و"س" من السند و"تان" من بلوشستان. انظر: عمر فروخ. مصدر سابق. ص12. أيضًا: حسن محمد جوهر ومحمد مرسي أبو الليل. باكستان. دار المعارف. مصر. 1965. ص5.

[←54]

- محمد علي جناح. خطب وبيانات ورسائل. ترجمة سهيل زكار. دمشق. 1994. ص68 - 84. أيضًا: قدري قلعجي. مصدر سابق. ص105 - 106.

2- جواهرلال نهرو. من السجن إلى الرئاسة. مصدر سابق. ص357. أيضًا: راجندرا برسادا. عند قدمي غاندي. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم

للملايين. الطبعة الأولى. 1959. ص411.

3- المصدر نفسه. ص364 - 365. أيضًا عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص471.

[55←]

- قدري قلعجي. مصدر سابق. ص107. أيضًا عن برنامج حزب الرابطة، انظر: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص322 - 325 وعن برنامج حزب المؤتمر، انظر: اشتياق حسين قريش. مصدر سابق. ص222 - 223.

[56←]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص88.

[57←]

- ضمت البعثة الوزارية وزير شؤون الهند اللورد بيثك لورنس ورئيس هيئة التجارة السير ستافورد كريبس ووزير البحرية أ.ف. ألكسندر، وعقدت مؤتمرًا مع قادة حزبي المؤتمر والرابطة وغيرهم، إلا أنها لم تؤدِ إلا إلى توسيع شقة الخلاف بين هذه الأطراف. انظر: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص88. أيضًا: عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص473. أيضًا: آغاخا. مصدر سابق. ص327. أيضًا:

-Dclha.op.cit.pp. 73-75

[58←]

(*) راجندرا برسادا، محامٍ وسياسي من إقليم بيهار ومن أتباع غاندي المقربين. ترأس دورات حزب المؤتمر أعوام 1934 و1935 و1939. أصبح رئيس جمهورية للهند عام 1950. انظر: ليلى ياسين. مصدر سابق. ص227.

[59←]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص89. أيضًا: عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص474 - 475. أيضًا: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص364 - 365.

[←60]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص89 - 90. أيضًا: نص تصريح شباط 1947. انظر:

- DCJha. op. cit. pp. 143-146

[←61]

- نجاح كاظم. مصدر سابق. ص32.

[←62]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص91. أيضًا: عن عملية تصويت هذه الولايات. انظر: اشتياق حسين قريش. مصدر سابق. ص283 - 284.

[←63]

- اشتياق حسين قريش. مصدر سابق. ص284. أيضًا:

- Mohamed Raza Khan. What Price Freedom. Indus Publication. Karachi. 1977. PP. 265-266

[←64]

- اللورد لويس مونباتن هو أخر نائب ملك على الهند، عين من قبل حكومة العمال البريطانية التي ترأسها أتلي للإشراف على خطوات عملية استقلال الهند. وللمزيد من التفاصيل، انظر: سانشيتا سينها ومفضل خمري: اغتيالات غيرت مجرى التاريخ. ترجمة ضحى الخطيب. الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى. 2007. ص171 - 179. أيضًا: ستار جبار علاي. مصدر سابق.

ص42.

[←65]

- ستار جبار علاي. مصدر سابق. ص41 - 42.

[←66]

- ميشيل بريشير. صورة زعيم جواهر لال نهرو. تعريب نخبة من الجامعيين. منشورات المكتبة الأهلية. بيروت. 1959. ص218 - 219.

[←67]

- نجاح كاظم. مصدر سابق. ص33.

[←68]

(*) تشغل الهند مساحة تبلغ 3.287.588 كم^2 أي 1.269.341 ميل مربع، وهي ثاني أكبر دولة في آسيا بعد الصين الشعبية. ووصل عدد سكانها حسب الإحصاء الذي تم إجراؤه عام 2011 إلى 1,210,193,422، ويشكل عدد سكان الهند سدس سكان العالم، حيث تضم 17% من سكان العالم. وتبين أن ولاية "أتار براديش" هي الأكثر سكانًا، فلو جمع سكانها وسكان "مهاراشترا"، يكون عددهم أكثر من عدد سكان الولايات المتحدة، ويصل عدد الذكور إلى 623.7 مليون، فيما بلغ عدد الإناث 586.5 مليون، ونما عدد السكان بمعدل 17.64% وهو المعدل الأقل في البلاد على الإطلاق، ويعتبر هذا التعداد السكاني هو الـ15 منذ عام 1872 في البلاد، حيث أجري على دفعتين. وللمزيد انظر: جودت حسنين جودة. مصدر سابق. ص581. أيضًا: محمد خميس الزوكة. الجغرافية الإقليمية. منشأة المعارف. مصر. 1980. ص48. أيضًا: جريدة الرياض. 31/3/2011. المصدر: http://www.alriyadh.com/619088.

[←69]

1- ميشيل بريشير. مصدر سابق. ص230 - 231.

[←70]

(*) وقدر عددها بين (522 - 600) ولاية أميرية، شغلت هذه الولايات مساحة تقدر بـ1145 كم^2. ووصل عدد سكانها إلى 90,3 مليون. انظر:

- Venkateswer Rao. op. cit. pp. 91-92

[←71]

1- Ajit Mozoom dar. The Indian Federal state and Its Future. in. V.A.pai Panandiker and Ashis Nandy (ed). Contemporary India. Tata Mc Graw-Hill Publishing Company Limited. New Delhi. 1999. p. 268.

أيضًا: ميشيل بريشير. مصدر سابق. ص303.

2- محمد عبد الفتاح إبراهيم. الهند الشقيقة. سلسلة كتب سياسية. كتاب رقم 152. مصر. 1960. ص48. أيضًا: ميشيل بريشير. مصدر سابق. ص253.

3- محمد عبد الفتاح إبراهيم. مصدر سابق. ص49. أيضًا: ميشيل بريشير. مصدر سابق. ص303

[←72]

- Subhash. C. Kashyap. Working of The Constitution of India. in.V. A pai Panandiker (ed). Fifty years of Swaraj. Konark publishers PVt LtD. New Delhi. 1998. P. 135

- India 2001. op. cit. p. 24

[←73]

- Mohammed Raza Khan. op. Cit. p. 295

[←74]

- Jawaharlal Nehru. The Objective to be Aimed at. in. Bimal prasad (ed). op. cit. pp.

[←75]

- 1Palmer. op. cit. p. 311

[←76]

- ترأس اللجنة الدكتور أمبيد كار (زعيم طائفة المنبوذين) وضمت كوبلاند سوامي إينغار ومونشاي وكرشنا سوامي إيار وكرشنا مجاري ورئيس الوزراء جواهرلال نهرو ونائب رئيس الوزراء السردار فالابهاي باتل، إضافة إلى وجود مستشارين قانونيين هم راو قاضي المحكمة الدولية وموكيرجي، والملاحظ أن المجموعة هي من أبرز الشخصيات القانونية والسياسية الهندية وأكثرهم ممن درسوا القانون في الخارج وخصوصًا إنجلترا. انظر:

Palmer, Op. Cit. P. 311. Also: B.R.Ambedkar. Introducing the Draft Consitution. In Bimal Prasad (ed). Op. Cit. P. 42

[←77]

(*) س. ر. راجاجوبا لاشاري، محام وسياسي من مدراس من أعضاء حزب المؤتمر البارزين. وكان قد شغل منصب رئيس حكومة إقليم مدراس 1937 - 1939 و1952 - 1954. وهو أول هندي يتولى منصب الحاكم العام للهند للحقبة من 1948 - 1950. انظر: ليلى ياسين حسين. مصدر سابق. ص230.

[←78]

3- Palmer. op. cit. p. 312

[←79]

1- P. B. Gajendragadkar. The Constitution of India. Oxford University press. London. 1970. P. 1. Also: Palmer. op. cit. P. 312. Also: Venkateswer Rao. op. cit. p. 116

[←80]

- وقد نظمت مقدمة الدستور الإشارة إلى أن الجمهورية تضمن لشعبها:

أ- العدالة: اجتماعية واقتصادية وسياسية. ب- الحرية في التفكير والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة. ج- التكافؤ في الأوضاع والفرص وتعميمها على الجميع. د- الإخاء، تأكيد كرامة الفرد ووحدة الأمة. انظر: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص134. وقارن مع محمد عبد الفتاح. مصدر سابق. ص44.

[←81]

- أحمد فارس عبد المنعم. النظام السياسي الهندي: الواقع والمستقبل. أوراق آسيوية. العدد 12. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. شباط / فبراير 1997. ص4 - 21.

[←82]

- B. R. Nanda. Jawahar lal Nehru. Oxford University press. Delhi. 1995. p. 109

[←83]

- B. R. Ambed kar. op. cit. p. 58

[←84]

- Subhash C. Jain. The Constitution of India. Taxmann Publications LTD. New Delhi. 2000. pp. 226 - 227

[←85]

- Ibid. pp. 228 – 229

3- نادية فاضل عباس. زين العابدين عبد الكلام. الراصد الدولي. العدد 54. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. بغداد. 2002. ص1 - 3.

[←86]

- الجزيرة نت. 21/7/2007

[←87]

1- Subhash. C. Jain, Op. Cit. PP. 233-235

[←88]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص165 - 166.

[←89]

(*) ساهم فاجباي في حركة اتركوا الهند، حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية من إحدى الجامعات الهندية في كانبور. بدأ حياته محررًا في عدد من الصحف والمجلات الهندية. وهو أحد مؤسسي حزب بهارتياجان سنغ ورئيس الحزب من عام 1967 حتى عام 1977. تولى منصب وزير الخارجية خلال مرحلة حكم ائتلاف جاناتا الذي كان من مؤسسيه (1977 - 1979) وفي عام 1980، أسس حزب بهارتياجاناتا وهو رئيسه من عام 1980 حتى عام 1986، وهو عضو البرلمان الهندي بشكل مستمر منذ عام 1957 حتى عام 1977، ومن 1980 حتى عام 1984، ومن عام 1986 حتى عام 1991. أصبح

زعيمًا للمعارضة في مجلس الشعب (لوك سبها) في عام 1993. وللمزيد انظر:

- Priya Ranjan Trivedi. Atal Bihari VaJPayee, The Man India Needs. World Institution Building Programme. New Delhi. 2000. pp. 110-116.

[←90]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص167. أيضًا نص المواد انظر:

Subhash. C. Jain. op. cit. pp. 235-251

[←91]

- المصدر نفسه. ص176 - 177.

[←92]

- أحمد فارس عبد المنعم. مصدر سابق. ص9.

وتوزيع أعداد الأعضاء على الولايات والأقاليم الاتحادية بالشكل الآتي:

أوتار براويش 34 عضوًا وبيهار 22 عضوًا ومهارشترا 19 عضوًا وأندرا براديش 18 عضوًا وتاميل نادو 18 عضوًا ومادهيا براديش 16 عضوًا وغرب البنغال 16 عضوًا وكارنتكا 12 عضوًا وجوجرات 11 عضوًا وأوريسا 10 أعضاء وراجستان 10 أعضاء وكيرالا 9 أعضاء والبنجاب 7 أعضاء وآسام 7 أعضاء وهاريانا 5 أعضاء وجامووكشمير 4 أعضاء وهيمتشال براديش 3 أعضاء، وكل من ولايات مانيبور وميغالا وميزور وناجلاند وسيكايم وتريبورا وأرنجال براديش وجوا على مقعد واحد، أما الأقاليم الاتحادية وهي دلهي 3 أعضاء وبوند شيري عضو واحد انظر:

India 2001. op. cit. pp. 835-842.

[←93]

- Palmer. op. cit. p. 318

[←94]

- ففي عام 1990 مثلًا، كان هناك 26 سيدة. انظر: أحمد فارس. مصدر سابق. ص10.

[←95]

- India 2001. op. cit. p. 28

[←96]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص7. أيضًا:

- Palmer. op. cit. p. 318

1- India 2001. op. cit. p. 30

أيضًا: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص171 - 173.

[←97]

1– Ibid. P. 32

[←98]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص13.

[←99]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص181.

[←100]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص13. أيضًا:

- Palmer. op. cit. p. 319

[←101]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص181. أيضًا:

- Palmer. op. cit. p. 319

[←102]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص17

[←103]

1- Ajit Mozoomdar. op. cit. 265

[←104]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص17. أيضًا:

India 2001. op. cit. p. 46

[←105]

1- India 2001. op. cit. p. 46

[←106]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص18. أيضًا:

India 2001. op. cit. p. 47

[←107]

- المصدر نفسه. ص19.

[←108]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص19.

[←109]

- المصدر نفسه. ص20. أيضًا:

- India 2001. op. cit. p. 47

[←110]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص204.

[←111]

- أحمد فارس. مصدر سابق. ص20 - 21.

[←112]

(*) ولدت أنديرا بريادار شيني في مدينة الله أباد على ضفاف نهر الجانج في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1917. ودخلت جامعة أكسفورد في عام 1938. وعادت إلى الهند عام 1941. وفي آذار / مارس 1942، تزوجت من فيروز غاندي وهو فارسي من بومباي، وبعد مرور بضعة أشهر من الزواج، كان الزوجان نزيلين في السجون البريطانية وذلك بتهمة التدمير أثناء حركة اتركوا الهند. وامتدت مدة سجن أنديرا الأولى حوالي 13 شهرًا. وبعد إطلاق سراحها، أقامت وزوجها في الله أباد. أصبحت عضوة في اللجنة العاملة لحزب المؤتمر في عام 1955، وانتخبت لرئاسة الحزب في شباط / فبراير 1959، وبعد عودتها إلى الحياة السياسية أوائل عام 1961، أعيد انتخابها لعضوية اللجنة العاملة. انظر:

Sankar Ghose. Leaders of Modern India. Allied publishers private Limited. New Delhi. 1980. pp. 397-399. Also: Satish C. Aggarwala and Adish C. Aggarwala. Legacy of Indira Gandhi. Socialist publications. New Delhi. 1985. p. 311

أيضًا: إنديرا غاندي. حقيقتي. ترجمة وفاء غازي. دار الوحدة للطباعة والنشر. بيروت. 1986. ص13 - 54. أيضًا: سانشيتا سينها ومفضل خمري. مصدر سابق. ص30 – 31.

[←113]

1- Norman D. Palmer. op. cit. p. 312.

[←114]

2- Subhash C. Kashyap. Working of Constitution of India. op. cit. p. 123.

[←115]

3- Ibid. pp. 123-126.

[←116]

1- Subhash C. Kashyap. Working of Constitution of India. op. cit. p. 140.

[←117]

2- لقد فرض الحكم المركزي في الولايات في حقب مختلفة وبما يزيد عن مائة مرة منذ عام 1960، وكان اللجوء للمادة واضحًا في سنوات 1977 – 1981. وكان الإعلان غير خاضع للمراجعة القضائية حتى صدور قرار المحكمة

الاتحادية العليا في عام 1994، وهذا ما يجعل من اللجوء إلى هذه المادة كحل نهائي. وللمزيد من التفاصيل، انظر:

Ajit Mozoomdar. op. cit. pp. 279-291. Also: Subhash C. Kashyap. Working of constitution of India. op. cit. pp. 142-143.

[←118]

- عبد الرحمن عبد العال. التجربة الهندية في نصف قرن. مصدر سابق. ص169. أيضًا:

Vera Micheles Dean. New Patterns of Democracy in India. Harvard university press. USA. 1969. pp. 24-25.

[←119]

- أندريه هوريو. القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. ترجمة علي مقلد. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت. 1974. ص157.

[←120]

- نقلًا عن: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص136.

[←121]

- فالمحكمة الاتحادية العليا وصفت الدستور الهندي بأنه "هيكل فيدرالي مع ميل قوي نحو المركزية". وبعض فقرات الدستور تنكر بوضوح فكرة أنه دستور فيدرالي، فالمادة (3) فوضت البرلمان إقامة أو دمج أو فصل ولاية عن أخرى وتبديل اسم أو حدود أي ولاية، ويعني ذلك تفويض البرلمان إلغاء وجود الولاية، وهذا ما يظهر أن الولايات لا يمكن أن تعد كمكونات لاتحاد فيدرالي، فالمادة (3) من الدستور نسفت كليًا جوهر الدولة الفيدرالية، وغياب الشخصية المحددة للولايات. وكان هذا واضحًا منذ عام 1950 إذ كانت هناك 15 ولاية،

وفي عام 2001، أصبحت 28 ولاية. وللمزيد انظر:

P. B. Gajendragadkar. op. cit. p. 65. Also: Ajit Mozoomdar. op. cit. pp. 264-265.

[←122]

1- B. r. Nanda. op. cit. pp. 108-112.

أيضًا: ميشيل بريشير. مصدر سابق. ص392 – 393.

[←123]

2- فالمواد 25 و26 و27 من الدستور أشارت إلى تبني العلمانية. انظر:

Subhash C. Jain. op. cit. pp. 216-217. Also: Subhash C. kashyap. op. cit. p.171.

[←124]

3- Subhash C. Kashyap. Working of the Constitution of India. op. cit. p. 169.

[←125]

1- B. R. Nanda. op. cit. pp. 190-191.

[←126]

- ر. ك. كرانجيا. مصدر سابق. ص33.

[←127]

- توصف فلسفة نهرو الاجتماعية والاقتصادية بأنها ديمقراطية اشتراكية،

ويهتدي في سلوكه وسياسته بالمثل الاشتراكية لاعتقاده أنها هي وحدها تمثل القيم الإنسانية التي يمكن أن يكتب لها الثبات والاستقرار والاستمرار. إلا أنه نفر من الشيوعية نفورًا شديدًا. واحتقر وسائلها إلى أقصى حدود الاحتقار. ولذلك يقول نهرو: "إنني أنفر من الاتجاه الشيوعي إلى اعتبار الشيوعية عقيدة مقدسة، ولست أحب أن يقال لي فيما ينبغي لي أن أفكر، وماذا يجب عليَّ أن أفعل، كذلك أشعر بأن عنفًا يقترن بالوسائل الشيوعية، ولا يمكن في نظرها فصل الغايات عن الوسائل. وللمزيد من التفاصيل، انظر: جورج عزيز. نهرو. مصدر سابق. ص44 - 49.

[←128]

1- وهي تقوم على منح حق التصويت للشخص البالغ. وبلغ عدد الناخبين مثلًا في عام 1969 أكثر من 600 مليون ناخب في ثمانين ألف مركز اقتراع يشرف عليها أربعة ملايين موظف، وكلفت الانتخابات نحو تسعة مليارات روبية أي ما يعادل 214 مليون دولار، وهي أكبر عملية من نوعها على مستوى العالم في ذلك الوقت. انظر: أنديرا غاندي. الهند أكبر ديمقراطية في العالم. الهند 1969 - 1970. مكتب استعلامات الهند. القاهرة. 1970. ص4. أيضًا: خالد عبد العزيز الجوهري. مصدر سابق. ص236.

[←129]

2- India, The Speechs and Reminiscences of Indira Gandhi, prime Minister of India. Pupa & co. calcutta. 1975. pp. 181-182.

[←130]

- سوهان لاي (محرر). مستقبل الديمقراطية في آسيا. ترجمة عبد الواحد الإمبابي. إصدارات المكتب الهندي للدراسات البرلمانية. سلسلة الفكر العالمي. العدد 8. جمعية الوعي القومي. القاهرة. أبريل 1960. ص24 – 29.

[←131]

2- عبد الرحمن عبد العال. التجربة الهندية في نصف قرن. مصدر سابق. ص168.

[←132]

3- Subhash C. Kashyap. Parliament: Amixed Balance – Sheet. op. cit. p. 42.

[←133]

4- India's Tryst with Coalition Government. op. cit. p. 4.

[←134]

5- Subhash C. kashyap. Working of the coustitution of India. op. cit. p. 179.

[←135]

- خالد عبد العزيز الجوهري. مصدر سابق. ص234.

[←136]

- سوهان لاي (محرر). مصدر سابق. ص69.

[←137]

- هشام بدوي. قراءة في الانتخابات الهندية. مجلة السياسة الدولية. العدد 132. أبريل 1998. ص222.

[←138]

- عبد الرحمن عبد العال. الديمقراطية في الهند: بين الفاعلية والجمود. مجلة الديمقراطية. العدد 4. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة. خريف 2001. ص146.

[←139]

- عبد الرحمن عبد العال. التجربة الهندية في نصف قرن. مصدر سابق. ص170. أيضًا: محمد سعد أبو عامود. مصدر سابق. ص73.

[←140]

- في تحديد مفهوم العلمانية، يشير القاموس الإنجليزي إلى أنها النظرية التي تقول إن الأخلاق والتعليم يجب أن لا يكونا مبنين على أسس دينية، وتحددها دائرة المعارف البريطانية في أنها حركة اجتماعية تهدف إلى نقل الناس من العناية بالآخرة إلى العناية بالدار الدنيا. وتشير العلمانية أيضًا إلى "فصل الدين عن الدولة" وأكثر تعريفاتها شيوعًا في العالم "فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة)". والعبارة تحصر عمليات العلمنة في المجال السياسي وربما الاقتصادي أيضًا، وتستبعد شتى النشاطات الإنسانية الأخرى أي أنها تشير إلى العلمانية الجزئية وحسب. نقلًا عن: عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، المجلد الأول، دار الشروق، الجزء الرابع، القاهرة، 1975، ص 210. أيضًا:

Romila Thapar. Secularism: The Importance of Democracy. In Hiranmay Karlekar (ed). Op. Cit. PP. 22-23.

[←141]

1- Asghrar Ali Engineer. Nehru's Concept of Secularism and Communalism. In S. Subramanian (ed). Op. Cit. P. 208.

[←142]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص 149.

[←143]

3- M. Balasubramanian. Nehru: A Study in Secularism. Uppal Publishing House. New Delhi. 1980. P. 15.

4- T. N. Madan. Religion and Politics in India: Political, Revivalism, Fundamentalism and Secularism. In V. A. Pao Panan diker and Ashis Nandy(ed). Op. Cit. P. 334.

[←144]

1- M. Balasubramanian. Op. Cit. PP. 3-4.

[←145]

2- T. N. Madan. Op. Cit. PP. 334-335.

[←146]

1- A. G. Nooran. The Way of the Law. Forthinghtly, Frontline, Madras, June 4, 1993. In Minorities in India. New Delhi. 1993. P. 33.

[←147]

- S. L. Menezes. Fidelity and Honour, The Indian Army From the Seventeenth to the Twenty-First Century. Oxford University Press. New Delhi. 1999. P. 428.

[←148]

- S. K. Sinha. Of Matters Military. Vision Books. New Delhi. 1980. P. 38.

[←149]

3- John Keegan. World Armies, India.The Macmillan Press LTD. London. 1979. PP. 304-305.

[←150]

1- S. K. Sinha. Op. Cit. PP. 38-39.

[←151]

2- John Keegan. Op. cit. p. 305.

[←152]

- Ashoka Krishna. Op. Cit. P. 101.

[←153]

1- S. K. Sinha. Op. Cit. PP. 101-102.

[←154]

2- S. L. Menezes. Op. Cit. P. 487.

[←155]

- Onkar Marwah. India's Military Power and Policy. In Onkar Marwah and Jonathan D. Pollack (ed). Military Power and Policy in Asian States: Chinna, India, Japan. Westview Press. USA. 1980. P. 129.

[←156]

1- K. Subrahmanyam. India Nuclear Policy – 1964 – 1998. A Personal recollection. In Jasjit Singh(ed). Nuclear India. Knowledge World. New Delhi. 1998. PP. 27-33.

[←157]

- بدأت الحرب في مساء يوم 3 كانون الأول / ديسمبر 1971, وكان السبب فيها مشكلة داخلية بين شطري باكستان الغربية والشرقية التي تحولت إلى مواجهة مع الهند, فالحملة العسكرية التي قامت بها قوات الجيش الباكستاني في 26 آذار / مارس 1971 أدت إلى تدخل الهند وقيام حرب شاملة وعلى كل الجبهات بين الطرفين, وانتهت الحرب على الجبهة الشرقية في 16 كانون الأول / ديسمبر 1971 بعد استسلام القيادة الباكستانية في الجبهة الشرقية. فيما انتهت الحرب في الجبهة الغربية في 17 كانون الأول / ديسمبر 1971 باتفاق الدولتين. وقد تميزت هذه الحرب بتفوق القوات الهندية في العدد والمعدات. ففي الطائرات تفوقت بـ 8-1 وفي عدد القوات البرية بـ 4-1 وفي الدروع بـ 2-1 وفي السفن الحربية بـ 5-1. وللمزيد من التفاصيل، انظر: سعد الدين علي رؤوف. النزاع بين الهند وباكستان: دراسة في العلاقات السياسية الدولية المعاصرة. دار النشر بلا اسم. الطبعة الأولى. 1989. ص1. أيضًا:

- Onkar Marwah. Op. Cit. P. 114. Also: John keegan. Op. Cit. P. 307.

[←158]

1- K. Suybramanyam. Military and Governance. In V. A. Pai Panadiker (ed). Op. Cit. P. 204. Also: Ashok Krishna. Op. Cit. P. 103.

[←159]

2- Jasjit Singh. Defence: A Profile of Five Decades. In Hiranmay Karlekar (ed). Op. Cit. P. 95.

[←160]

1- Ibid. P. 95.

[←161]

2- K. Subrahmanyam. Military and Governance. Op. Cit. P. 203.

[←162]

3- Jasjit Singh. Defence: A Profile of Five Decades. Op. Cit. P. 96.

[←163]

4- Ashok Krishna. op. Cit. P. 105.

[←164]

5- Jasjit Singh. Defence: A Profile of Five Devades. Op. Cit. P. 93.

[←165]

6- S. K. Sinha. Op. Cit. P. 24.

[←166]

1- Norman D. Palmer. Op. Cit. P. 375.

[←167]

2- فقد مثلت اتحادات التجارة الطبقة العاملة في الهند، وهي صغيرة وضعيفة ومسيسة بشكل كبير. فالصناعات الهندية بدأ تطورها في حقبة (1850 - 1860) إلا أنها في غضون نصف قرن تركزت في قطاعات السكك الحديد، وصناعات القطن والجوت، إلا أن البروز الحقيقي لقوة العمل الصناعي كان في الحرب

العالمية الثانية. وللمزيد، انظر:

Stanley A. Kochanek. The Indian Political System. In Robert N. Keamey (ed). Op. Cit. PP. 63-64.

أيضًا: مصطفى كامل أحمد السيد. جماعات المصالح في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 12. أبريل 1968. ص 131.

[←168]

1- Norman D. Palmer. Op. Cit. P. 375.

[←169]

(*) أسس جامستي تاتا مجموعة تاتا في عام 1868, وكان وطنيًا يحلم بالاكتفاء الذاتي لبلاده. واستهل مشروعاته عام 1886 بإنشاء مصانع سواديشي ميلز لدعم وترويج شراء المنسوجات الهندية بدلًا من الأقمشة البريطانية المستوردة. وبعد عقود، أصبح غاندي بدولاب مغزله أشهر أنصار حركة سواديشي. وفي عام 1902, افتتح تاتا فندق تاج محل, وكان أول فندق فاخر مملوك لهندي, كما سعى إلى أن تكتفي الهند ذاتيًا في إنتاج الحديد والصلب, واستطاع ابنه تحقيق ذلك بأن أسس أول شركة لصناعة الصلب في عام 1907, وعرفت باسم شركة تاتا للحديد والصلب, والتي زودت البلاد بحاجتها من الصلب, وأسس جي إر دي تاتا الحفيد أول شركة هندية لخطوط الطيران والتي عرفت باسم طيران الهند, وبناءً على طلب من نهرو، أنشأ أول شركة هندية لصناعة أدوات التجميل, وهي شركة لاكمي, وذلك حتى لا تشكو النساء بعد أن حظر نهرو دخول أدوات التجميل الأجنبية إلى الهند. وفي كانون الثاني / يناير 2007, اشترت شركة تاتا للصلب, على الرغم من ضعفها, شركة الصلب البريطانية السابقة, وتنتج الهند من الصلب ثلاثة أضعاف ما تنتجه سيدتها الاستعمارية السابقة المملكة المتحدة. وللمزيد انظر: روبين ميريديث.

الفيل والتنين, صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا. ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة. العدد 359. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. يناير 2009. ص62 - 82.

[←170]

1- مصطفى كامل أحمد السيد، مصدر سابق، ص132.

[←171]

2- Sankar Ghose. Op. Cit. P. 327.

[←172]

3- نقلًا عن: ميشيل شوسودوفسكي. مصدر سابق. ص187 - 191.

[←173]

- روبين ميريديث. مصدر سابق. ص64.

[←174]

- أحمد فارس عبد المنعم. النظام السياسي الهندي. مصدر سابق. ص33.

[←175]

- ميشيل شوسودوفسكي. مصدر سابق. ص185.

[←176]

(*) ولد فينا ياك بهاف في 11 أيلول / سبتمبر 1895، وهو من طبقة البراهمة في مدينة كاكودا في ولاية مهاراشترا، أتم دراسته الجامعية في بارودا وحصل على لقب "آشاريا" المرموق. انضم إلى حركة غاندي عام 1916, وسجن عدة مرات، وأصبح الساعد الأيمن لغاندي وكرس حياته للا عنف (آهميسا) وخدمة

المجتمع (سارافوديا) وللمزيد، انظر: آشاريا فينوبا. اللاعنف. ثورة الإنسانيين في سبيل عالم جديد. دار الروائع. بيروت. ص15 - 16. أيضًا: آميلي. الهند. ترجمة عفاف محمد فؤاد. دار المعارف. مصر. 1960. ص 63.

[←177]

- Sankar Ghose. Op. Cit. PP. 290-291.

[←178]

- الهند 1966. مكتب استعلامات الهند. السفارة الهندية. القاهرة. 1967. ص50 - 52.

[←179]

- أشاريا فينوبا. مصدر سابق. ص19 - 25. أيضًا: الهند 1966. مصدر سابق. ص45.

[←180]

- الهند 1966. مصدر سابق. ص49.

[←181]

- Norman D. Palmer. Op. Cit. PP. 379-380.

[←182]

- قدم تقرير لجنة التخطيط القومية رؤية للتنمية الهندية والتي كان يفترض أن تهيمن على النقاشات اللاحقة, فقد شدد على التدخل الحكومي, وشكل مبهم من الاشتراكية, وآثار من الاقتصاد الحر لتشكل معًا "إطارًا عامًا" لما ينبغي فعله في الهند. كما تم التأكيد على التصنيع كضرورة لإنقاذ البلد من المصير الذي يواجه الاقتصاد الزراعي التقليدي, والحاجة إلى التدخل المخطط له أمر

مقبول حتى من المسؤولين البريطانيين العاملين في الهند, إلا أن غاندي كان معارضًا للتدخل الحكومي, فيما كان كل شخص آخر يعدّه ضرورة في ذلك الوقت. وللمزيد انظر: ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص115.

[←183]

- ناراسيما راو. الهند في عامها الخمسين: رؤية شخصية. تعريب ولي أختر الندوي. مجلة ثقافة الهند. نيودلهي. المجلد 5. العدد 1 - 2. 1999. ص2. أيضًا: محمد جواد علي. التنمية الاقتصادية في الهند. في مجموعة باحثين. مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث. كلية العلوم السياسية. مركز دراسات العالم الثالث. جامعة بغداد. 1990. ص171.

[←184]

- بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. اقتصاد الهند.. الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد. محمد عبد العاطي (محرر). مصدر سابق. ص69 - 70.

[←185]

- مريم أحمد مصطفى. التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1988. ص163.

[←186]

- Isher Judge Ahuwalia. State of he Economy. In V. A. Pai Pamamdiker (ed). Op. Cit. P. 2.

[←187]

- مريم أحمد مصطفى. مصدر سابق. ص167.

[←188]

- محمد جواد علي. التنمية الاقتصادية في الهند. مصدر سابق. ص172.

[←189]

- بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. مصدر سابق. ص69 - 71.

[←190]

- Isher Judge. Ahluwalia. Op. Cit. PP. 2-9.

[←191]

- ر. ك. كرانجيا. مصدر سابق. ص43 - 44.

[←192]

- مريم أحمد مصطفى. مصدر سابق. ص166.

[←193]

- نقلًا عن: إي بي جي عبد الكلام وواي إس راجان. الهند عام 2020: رؤية للألفية الجديدة. ترجمة: غسان نصيف. الهيئة العامة السورية للكتاب - وزارة الثقافة. دمشق. 2011. ص79 - 80.

[←194]

- مريم أحمد مصطفى. مصدر سابق. ص173 - 174.

[←195]

- ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص122.

[←196]

1- Charam D. Wodhva. Geoecomomic Positioning of India's Trade and

Allied Relations: Perspectives on India’s Experiences with Regional Integration. In V. A. Pai Panadiker and Ashis Nandy (ed). Op. Cit. P. 32.

أيضًا: حول الفكرة نفسها، انظر:

A. B. Shah. Planning For Democracy and other Essays. Manaktalas. Bombay. 1967. P. 21.

[←197]

- ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص122.

[←198]

- روبين ميريديث. مصدر سابق. ص65.

[←199]

- فقرار السياسة الصناعية الصادر عام 1956 جعل للقطاع الصناعي دورًا قياديًا في تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وجاء توسيع القطاع العام من خلال التأميم وتأسيس مؤسسات جديدة مثل بنك التنمية الصناعية في الهند(IDBI) ليؤكد دوره الرئيس في التنمية الهندية. وللمزيد، انظر:

S. S. Bhandare. Economic Progress in the Context of Industrialisation and Globalisation. In Peter Ronald desouza (ed). Op. Cit. P. 79.

[←200]

- لقد شهدت هذه المرحلة إقرار قانون مكافحة الاحتكار والقيود التجارية عام 1969, وقانون أنظمة صرف العملة الأجنبية عام 1973, إذ زاد كلا القانونين بشكل كبير من سلطة الجهاز الإداري, الذي أحكم قبضته على نشاطات الصناعيين, وأعاقت السقوف التي فرضها هذان القانونان النمو الصناعي,

فبموجب قانون مكافحة الاحتكار والقيود التجارية, كان يمكن إلغاء ترخيص الشركات حالما تتجاوز أصولها الرأسمالية 200 مليون روبية, وبموجب أنظمة صرف العملة الأجنبية لم يكن مسموحًا للأجانب تملك ما يزيد عن 40% في الشركات الهندية, وشكل النظام المعتمد على هذين القانونين عائقًا أمام الصناعة الهندية ومنع نموها. وللمزيد، انظر: ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص121.

[201←]

- روبين ميريديث. مصدر سابق. ص66.

[202←]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص345.

[203←]

- واختير بلانيبان تشيدامبارام وزيرًا للتجارة والذي كان بدوره قد تلقى تدريبًا في جامعة هارفارد, وأصبح سنغ وتشيد إمبارام المهندسين البارزين للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الهندي. وخلال حقبة (2004 - 2008)، شغل سنغ منصب رئيس الوزراء وتشيد إمبارام وزيرًا للمالية, وإلى جانبهم مونتيك سنغ أهلواليا الذي شغل منصب الرئيس المفوض للجنة التخطيط القومي، وهم ما يسميهم الإعلام الهندي (فريق الأحلام الاقتصادي). وللمزيد من التفاصيل، انظر: ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص125. أيضًا: بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. مصدر سابق. ص73 - 74.

[204←]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص342.

[205←]

- بدأت حكومة ناراسيما راو عملية الإصلاح الاقتصادي، وحدد وزير المالية مانموهان سنغ عناصرها:

1- إلغاء نظام الإجازات الصناعية 2- تقليص كبير في عدد الصناعات التابعة للقطاع العام 3- رفع سريع للقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي 4- تقليل القيود على الواردات والصادرات 5- التأكيد على إمكانية التحويل الحر للروبية الهندية بالحساب الجاري وفي غضون خمس سنوات 6- إصلاح القطاع المالي والمصرفي ووضع قواعد جديدة للإقراض من البنوك والمؤسسات المالية، وللمزيد انظر:

Charan. D. Wadhva. Op. Cit. PP. 37-38. Also: Isher Judge Ahluwalia. Op. Cit. PP. 37-38.

[←206]

- جورشاران داس. النموذج الهندي. في جور شاران داس وآخرون. نهوض الهند. دراسات عالمية. العدد 67. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي. الطبعة الأولى. 2008. ص8.

[←207]

1- Isher Judge Ahluwalia. Op. Cit. P. 14.

[←208]

2- S. S. Bhandar. Op. Cit. PP. 91-93.

[←209]

- لقد شهدت إمكانات الهند التنافسية تحسنًا "كبيرًا" منذ عام 1991, فقد حدثت ثورة في مجال الاتصالات, وانخفضت أسعار الفائدة, وتحقق فائض في رأس المال, كما تحسنت الطرق السريعة والموانئ, وأصبحت أسواق العقار أكثر

شفافية, وهناك أكثر من مئة شركة هندية يبلغ مجموع رؤوس أموالها المتداولة في السوق أكثر من مليار دولار. وللمزيد، انظر: جوشاران داس. مصدر سابق. ص11. أيضًا:

Charan D. Wadhav. Op. Cit. P. 39.

[←210]

1- Isher Judge. Ahluwalia. Op. Cit. P. 21.

[←211]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص343.

[←212]

- وتكشف قيمة الصادرات الهندية إلى الخارج هذه الحقيقة, فقد وصلت قيمتها في عام 1980 إلى 8332 مليون دولار, وارتفعت في عام 1988 إلى نحو 14824 مليون دولار, ولم تسهم في الناتج المحلي الإجمالي سوى بنحو 3,6% في عام 1971, وارتفعت لتصل إلى 12% في عام 1995. والمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص343.

[←213]

- بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. مصدر سابق. ص75.

[←214]

- ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص127.

[←215]

- وتضمن الإعلان الحكومي أيضًا تشكيل اللجنة الوطنية للمزارعين برئاسة إم

إس سوامنثان والذي شغل منصب رئيس المجلس الهندي للبحوث الزراعية لمدة طويلة, وأحد رواد الثورة الخضراء. وتقدم اللجنة توصيات لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين حياة فقراء القرى, وهنا تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الهند تمتلك العدد الأكبر من الأميين, وحوالي 20% عالميًا من عدد الأطفال خارج المدارس, ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2003 عن الولايات الهندية إلى أن 34,7% من السكان يعيشون على أدنى من دولار في اليوم في حقبة 1990-2001. وللمزيد من التفاصيل، انظر:

Pramit Mitra & Teresita C. Schaffer, India: Expect Turbulence, South Asia Monitor, Number 71, Center For Strategic and International Studies, Washington, June 3, 2004. P. 1.

[←216]

- بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. مصدر سابق. ص75 - 76.

[←217]

- ديتمر روذرموند. مصدر سابق. ص127 - 128.

[←218]

- جور شاران داس. مصدر سابق. ص7. أيضًا: بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. مصدر سابق. ص76 - 81.

[←219]

- جور شاران داس. مصدر سابق. ص8.

[←220]

- بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان. مصدر سابق. ص79 - 80.

[←221]

- كان حوالي 33ر69% من مجموع السكان عام 1951 يعملون في الزراعة وبلغت النسبة 21ر66% من مجموع السكان عام 1971. انظر: رجاء سليم، جمهورية الهند: التعريف بالدولة في ملف الهند000 دولة الألفية الثالثة، ص2. المصدر:

http/ /www.aljazeera.net/in-depth/india/2002/8/8.

أيضًا: أي بي جي عبد الكلام وواي إس راجان. الهند 2020. مصدر سابق. ص202.

[←222]

3- Jasbir Singh. The Greem Revolution India, How Green it is! Vishal Publication. India. 1974. PP. 14-16.

[←223]

4- Ibid. P. 40. Also: D. L. Sheth. Caste and the Secularisation in India. In Peter Ronald desouza (ed). Op. Cit. P. 246.

أيضًا: إي جي جيه عبد الكلام. رؤية لهند متقدمة. تعريب بشير أحمد. مجلة ثقافة الهند. نيودلهي. المجلد 5. العدد 1 - 2. 1999. ص47.

[←224]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص343 - 344.

[←225]

- ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. في روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص320 - 321.

[←226]

- إي بي جي عبد الكلام وواي إس راجان. الهند عام 2020. مصدر سابق. ص82 - 83.

[←227]

- س شاندرا إسكهار. مشكلة السكان وخطة تحديد النسل في الهند. الدار القومية. مصر. 1963. ص3 - 5. أيضًا: وارين س. تومسون ودافيد ت. لويس، مشكلات السكان. ترجمة: راشد البراوي. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1969. ص855 - 856.

[←228]

- تبلغ الكثافة السكانية في الهند 356 نسمة/كم2 ونسبة سكان المدن 28,7%, والهيكلية السكانية حسب الأعمار هي: أقل من 15 سنة وتمثل 33%, وبين 15 و60 سنة 59,6% ما فوق 60 سنة 7,4%. ويبلغ معدل الولادات 23 بالألف, ومعدل الوفيات 8,2 بالألف, فيما يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال 55 بالألف, ويبلغ معدل الحياة بين الرجال 62,6 سنة, وبين النساء 64,2 سنة. وعدد الأفراد لكل طبيب واحد 2500. والأرقام مستقاة من أطلس بلدان العالم لاروس. عويدات للنشر والطباعة. بيروت. 2013. ص92. وهناك من يشير الى أن عدد المواليد في الهند يتجاوز 28 مليون طفل سنويًا، ويصل عدد الوفيات حوالي 8ر6 مليون في السنة، ويشير تقرير التنمية العالمي لعام 1995 إلى أن سكان الهند سوف يتجاوز 1392 مليون بحلول عام 2025، وعندما يصل السكان لهذا العدد فإن نصفهم سوف يقطنون في المناطق الحضرية بمعنى أن 700 مليون سوف يعيشون في المراكز الحضرية، وسوف يزيد هذا العدد في عام 2050 ليصل إلى حوالي 100 مليون نسمة. وللمزيد، انظر:

V. A. Pai Panadiker. Demography and its Economic Implications. In V.

A. Pai Panadikrer and Nandy (ed). Op. Cit. PP. 142-143.

[←229]

- محمد محمد سطيحة. الجغرافية الإقليمية. دار النهضة العربية. بيروت. 1974. ص281.

[←230]

- نقلًا عن: محمد جواد. التنمية الاقتصادية في الهند. مصدر سابق. ص174.

[←231]

2- تشهد الهند حالة من التمايز الجنسي، فما زالت المناطق الريفية تشهد كل يوم حالة قتل أو أكثر للفتيات الصغيرات ووأدهن, بل أحيانًا القضاء عليهن وهن ما زلن أجنة في بطون أمهاتهن, وفي كل يوم تموت النساء بسبب قضية المهور أو نزاعات الشرف, بل ربما يتم بيع النساء واغتصابهن وضربهن. وهناك انخفاض في عدد الفتيات المولودات في الهند ليصبح 927 أنثى مقابل كل ألف ذكر, ويتزايد هذا الانخفاض عامًا بعد عام, وهناك من يشير إلى أن الهند فقدت نحو 500 ألف أنثى سنويًا خلال السنوات العشرين الماضية, بسبب عمليات الإجهاض واختيار جنس المولود. والحقيقة أن اختلال التوازن الجنسي في الهند قد بدأ في الانتشار منذ الثمانينيات من القرن العشرين, إذ أصبح معدل الفتيات إلى الذكور من أقل المعدلات في العالم, ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أن معظم الأسر الهندية تفضل المولود الذكر في ظل مشكلة تكليف الفتاة بدفع مهر الزواج, مما يعني أن إنجاب الأولاد يضمن للأسرة زيادة دخلها وسطوتها بين غيرها من الأسر. فضلًا عن محاولات الحكومة الهندية الحد من معدلات الإنجاب وتحديد النسل علاجًا لأزمات البلاد الاقتصادية, وذلك بإصدار قرارات تلزم الأسرة الهندية بإنجاب طفل واحد فقط وهو نفس ما تطبقه الصين منذ سنوات. وللمزيد، انظر: بيتراس أوستريفيشيوس وجون بوزمان.

مصدر سابق. ص101. أيضًا: عصام الشيخ. الهند: إنهم يقتلون الفتيات. مجلة الوطن العربي. بلا عدد. بلا تاريخ. ص38 - 39.

[232←]

- إي بي جي عبد الكلام وواي إس راجان. الهند عام 2020. مصدر سابق. ص29.

[233←]

- روبين ميريديث. مصدر سابق. ص55.

[234←]

- فالتجربة الهندية تثير الجدل في مسألة تحديد خط الفقر, فالفقر هنا يعرف بطريقة تختلف عن المعايير العالمية التي تجعل الفقير ذلك الشخص الذي يعيش على أقل من دولارين يوميًا. ولعقود مضت كان الفقير في الهند هو ذلك المرء الذي يعيش على ما يعادل أقل من 1800 سعرة حرارية من الغذاء في المناطق الريفية, أو أقل من 1600 سعرة حرارية من الطعام في المناطق الحضرية, وقد حددت لجنة تخطيط الهند أن 28% من الهنود يعيشون دون خط الفقر, إلا أن اللجنة الوزارية لتنمية المناطق الريفية وبعد دراسة ومسح ميداني وضعت معيارًا جديدًا لمن يعيشون دون خط الفقر وهم أولئك الذين ينفقون على الطعام أقل من 700 روبية شهريًا (14,5 دولار) في المناطق الريفية و1000 روبية (21 دولارًا) في المناطق الحضرية. في حين حددت لجنة التخطيط من هو دون خط الفقر بأنه الشخص الذي ينفق على الطعام 356 روبية (7,5 دولار) شهريًا في المناطق الريفية و395 روبية (8 دولارات) في المناطق الحضرية, والإشكالية هنا أن الاستناد إلى هذا المعيار الجديد يجعل من نصف سكان الهند يعيشون دون خط الفقر. وللمزيد، انظر: محمد ضياء الحق. مصدر سابق. ص136 - 137. أيضًا: بيتراس أوستريفيشيوس وجون

بوزمان. مصدر سابق. ص81 - 82.

[←235]

- يمكن تقسيم الفقراء في الهند على الشكل الآتي نحو 40% منهم عمال لا يمتلكون الأراضي، ونحو 45% آخرين هم من المزارعين الهامشيين، وهناك نحو 5,7% حرفيون قرويون، ويشكل آخرون النسبة الباقية. وأكبر الأرقام تتركز داخل بعض المناطق في ثماني أو تسع ولايات داخل هذه المناطق يشكل المنبوذون من الداليت وسكان الهند الأصليون والنساء نسبة غير متوازنة من السكان. وللمزيد، انظر: ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. مصدر سابق. ص323 - 324. أيضًا: V. P. Pai Panadiker. Op. Cit. PP. 141-142

[←236]

1- شري براكاش. الهند ومنظمة التجارة الدولية. ترجمة: محمد علي أحمد فؤاد. محطات استراتيجية. العدد 51. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2000. ص4 - 7. أيضًا:

Ghanshyam Shah. Poverty Alleviatuon Programmes in India. In Peter Ronald de Souza (ed). Op. Cit. PP. 165-166.

أيضًا:

Mohn Guruswamy. Are We a Market Once Again. In S. Subramanian (ed) Op. Cit. P. 90.

[←237]

- نقلًا عن: روبين ميريديث. مصدر سابق. ص169 - 185.

[←238]

- كانت الهند ولا تزال من أضعف الدول من حيث الصرف على الخدمات الصحية العامة, ولم يحدث في تاريخ الهند أن صرفت أي حكومة أكثر من 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة, إذ تصرف الآن ما نسبته 2,1%, بينما تصرف نيكاراجوا ما يربو على 6%, ويتحمل نحو 80% من المواطنين تكاليف علاجهم. أما في التعليم فالانفاق أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي, وهو مبلغ أقل بكثير من نسبة 6% التي تقول الحكومة نفسها أنه يشكل الحد الأدنى المطلوب, كما أن 60% من نفقات الحكومة على المدارس يكون بشكل منح إلى المعاهد الخاصة. وللمزيد، انظر: ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. مصدر سابق. ص318 - 320. أيضًا: جورشاران داس. مصدر سابق. ص15.

[239←]

- عبد الرحمن عبد العال. ظاهرة هازارى: إشكالية مواجهة الفساد في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 187. يناير 2012. ص136.

[240←]

- المصدر نفسه. ص136.

[241←]

- سانشيتا سينها ومفضل خمري. مصدر سابق. ص32.

[242←]

- عرف البنك الدولي الفساد بأنه الاستغلال السيء للوظيفة العامة أو الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة، ويعرف أيضًا بسوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من أجل تجاوز مبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات في قرارات موظفي الحكومة أو القطاع الخاص.

ويصنف إلى: فساد سياسي وهو استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وفساد اقتصادي باستعمال المال المشبوه وسيلة للضغط والتعامل لتحقيق أرباح مالية أو تزوير الحقائق والوقائع الاقتصادية لذلك، والفساد الاجتماعي ويعني خللًا في القيم الاجتماعية والأسرية، والفساد الثقافي ويعني تصدير نموذج ثقافي وتعميمه بكل ما فيه من قيم رذيلة وسوء. وللمزيد، انظر: مي فريد. الفساد: رؤية نظرية. مجلة السياسة الدولية. العدد 143. يناير 2001. ص224. أيضًا: المرسي السيد حجازي. التكاليف الاجتماعية للفساد. مجلة المستقبل العربي. العدد 226. بيروت. 2001. ص18 - 25.

[←243]

1- عبد الرحمن عبد العال. الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند. مصدر سابق. ص182.

[←244]

- Peter Ronald desouza. Elections, Parties and Democracy in India. In Peter Ronald desouza (ed). Op. Cit. P. 207.

[←245]

1- Peter Ronald desouza. Op. Cit. P. 207.

[←246]

1- بدأت أزمة النقد الأجنبي في الهند عام 1957، مع تراجع الاحتياطي المالي وتزايد الاستيراد مما أدى إلى التوجه إلى الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي اللذان عبرا عن عدم استعدادهما تمويل مشروعات الصناعات الثقيلة التي يقودها القطاع العام. وفي أيلول / سبتمبر 1957، أعرب نهرو عن ترحيب الهند بأي قرض أمريكي تتراوح قيمته بين 500 إلى 600 مليون دولار

للمساعدة في حل مشكلات نقص النقد الأجنبي، إلا أن جواب الإدارة الأمريكية في مذكرة صادرة عن مدير وكالة العون الخارجي الأمريكية أكد أن الولايات المتحدة لن تقدم عونًا اقتصاديًا لمشروعات التصنيع والمناجم التي تملكها الحكومة إلا في حالات نادرة، وفي عام 1958، نظم البنك الدولي كونسورتيوم هدفه تقديم العون الخارجي للهند بشكل متواصل. وللمزيد، انظر: شريل باير. مصدر سابق. ص165 - 168. أيضًا: Richard L. Park. Op. Cit. PP. 36-39.

[←247]

(*) تشكل الكونسورتيوم من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليابان وكندا في عام 1958 لتقديم المساعدات الفنية والاقتصادية للدول التي تطلب مساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقديم المساعدات ضمن الإطار العام لسياسة هذه المؤسسات.

[←248]

1- شريل باير. مصدر سابق. ص168.

[←249]

2- Richard L. Park. Op. Cit. P. 39.

[←250]

3- محمد جواد علي. التنمية الاقتصادية في الهند. مصدر سابق. ص193.

[←251]

4- Myron Weiner. Op. Cit. P. 3.

[←252]

1- Arjun Sengupta. Op. Cit. P. 139.

[←253]

2- Ibid. P. 140.

[←254]

3- Rehman Sobhan. Governance and Development in South Asia. In V.A. Panandikre (ed) Op. Cit. P. 334.

[←255]

1- ميشيل شوسودوفسكي. مصدر سابق. ص184 - 185.

[←256]

2- كان هناك تزايد واضح في الاستثمار الأجنبي في الهند استجابة لبرامج الخصخصة، وارتفع من 150 مليون دولار عامي 1991 - 1992 إلى 2133 مليون دولار عامي 1995 - 1996، وارتفع استثمار المؤسسات الأجنبية في سوق الأسهم من 92 مليون دولار عامي 1992 - 1993 ليصل إلى 3581 مليون دولار عامي 1994 - 1995، وليرتفع إلى 2214 مليون دولار عامي 1995 - 1996، وتعكس كل هذه الأرقام تزايد ثقة الأفراد والمؤسسات الأجنبية في الاقتصاد الهندي. وللمزيد، انظر:

E. Sridharan. Role of the State and the Market in the India Economy. In V. A. Pai Panadiker and Ashis Nandy (ed). Op. Cit. P. 118.

[←257]

3- ميشيل شوسودوفسكي. مصدر سابق. ص194 - 195.

[←258]

1- محمد فايز فرحات. الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001. ص62 - 63.

[←259]

2- شري براكاش. مصدر سابق. ص3.

[←260]

- الهند. مصدر سابق. ص29.

[←261]

- حدثت أول هجرة واسعة النطاق إلى شبه القارة الهندية قبل 5000 سنة ويشار لها عادة بوصول الآريين، وهم بالأساس من روسيا ومن آسيا, إذ هاجروا إلى بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات, العراق قديمًا أولًا, ومن ثم إلى إيران قبل أن يدخلوا إلى الهند), وكانوا من مربي الأبقار وذوي بشرات فاتحة, وكانت البقرة حيوانًا مقدسًا لديهم, وزرعوا المزروعات في إقليم البنجاب, ونجحوا في أن يدفعوا الدرافيديين إلى المنطقة الجنوبية من الهند، وقام الآريون أيضًا بدفع سكان القبائل المختلفة إلى الهضاب الأقل فائدة ومناطق الغابات حيث شكلوا جميعًا حوالي 50% من سكان الهند، ومن الشمال الغربي للهند، تسرب الآريون إلى الشرق وأسسوا في مناطقه مجتمعًا وحضارة جديدة، نتج عنها انصهار العناصر الآرية مع العناصر المحلية وهي الحضارة التي عرفت باسم "الإندو-آرية". وللمزيد، انظر:

T. K. Oommen. Society, Tradition and Autonomy. In Hironmay Kartekar (ed). Op. Cit. 29 أيضًا: الهند. مصدر سابق. ص.

أيضًا: عبد الرحمن حمدي. الهند.. عقائدها وأساطيرها. دار المعارف. مصر. 1978. ص10 – 11.

[←262]

2- تبلغ مساحة الهند 3,287,362 كم^{2}. وهي تمثل 88ر6% من مساحة قارة آسيا

والدولة السابعة الأكبر مساحة في العالم، وتتألف من 28 ولاية وسبعة أقاليم اتحادية. وتمتد على مسافة 3,214 كم من كشمير جنوبًا إلى رأس قمورين على المحيط الهندي, كما تمتد مسافة 2,933 كم من الحدود الشرقية مع الصين وبورما حتى شاطئ جوجرات على بحر العرب. أما جبال الهيملايا فتشكل حدودها الشمالية إذ تصل حتى وادي نهر الجانج وتمتد شرقًا حتى خليج البنغال, وفي الشمال الشرقي، تقع شيرابونجي التي تسجل أعلى نسبة هطول للأمطار, أما مثلث سلسلة جبال ديكان في شبه الجزيرة الجنوبية, فمحاط بجوانب جبال فيندهيا وساتبورا في الشمال, وشرقي وغربي جبال الجاتس التي تمتد متوازية مع شواطئ الكوروماندیل ومالابار. وللمزيد، انظر: محمد خميس الزوكة. مصدر سابق. ص477. أيضًا: جودة حسنين جودة. مصدر سابق. ص581 - 589. أيضًا: صائب نوري إسماعيل. اقتصاديات الهند. معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية. الجامعة المستصرية. بغداد. 1986. ص7 - 8. أيضًا: محمد محمد سطيحة. الجغرافية الإقليمية. مصدر سابق. ص248 - 249. أيضًا: الهند. مصدر سابق. ص28.

[←263]

- لم تكن التنازلات كافية لوقف تمدد السياسة الدينية في البلاد, فقد سعى القوميون الهندوس إلى الحصول على المزيد والمزيد من السلطة, الأمر الذي أثار النزعة الدفاعية لدى الأقليات المسلمة والمسيحية, وأثار تمردًا دمويًا بين أفراد طائفة السيخ. ولم يضع اغتيال رئيسة الوزراء أنديرا غاندي, ونجلها راجيف, حدًا لشعور السخط لدى كل هؤلاء, وتؤدي تلك المحاولات لاستيعاب الدين في القومية العلمانية, إلى خيبة أمل مزدوجة, فأولئك الذين يقومون بمثل هذه التوفيقات, يعدون خائنين أحيانًا من المنظورين الروحاني والعلماني. إضافة إلى أن هذه التوفيقات, تشير - ضمنًا - إلى الانفصال بين ما

هو روحاني وما هو سياسي، وهي الفكرة التي يرفضها أغلب الناشطين الدينيين، بوصفها تعريفًا للعلمانية. ويشعر هؤلاء الناشطون الدينيون، أن تلك التوفيقات، تقوم على ولاء أساسي للقومية، لا للدين. وللمزيد من التفاصيل، انظر: مارك جورجنسماير. الصعود العالمي للقومية الدينية. في مارك جورجنسماير وآخرون. مصدر سابق. ص19 - 20.

[←264]

- بدأت الهندوسية تأخذ شكلها الحالي في القرن الرابع بعد الميلاد، وذلك بسبب الضغط الكبير للحصول على ديانة منفتحة. فحلّ محل التضحيات التي كان يمارسها البراهميون حصرًا، الاندفاع الشعبي للعبادة، بما لها من جاذبية تجاه عامة الناس. وهناك 330 مليون إله في البانتيون الهندوسي، ولكن يمكن رؤيتهم كـ 330 مليون وجه من أوجه الألوهة الواحدة. المظاهر الثلاثة والأهم في البراهمية أو الألوهية هي: فيشنو (أو ثاني أقانيم الثالوث الهندوسي)، وبراهما (أو الذات العليا)، وشيفا (إله هندوسي يعرف بالمدمر)، ويعرف عنه لأهل الغرب بالثالوث، مع أن هذا المفهوم لا يقارن بالثالوث بحسب المفهوم المسيحي. وللمزيد، انظر: الهند. مصدر سابق. ص13 -15. أيضًا: الأساطير الهندية. ترجمة وإعداد: محمد شاهين. دار مشارق للنشر والتوزيع. مصر. الطبعة الأولى. 2008. ص13.

[←265]

- تكاد الهندوسية ألا تكون بمعناها الضيق أقل تنوعًا وإثارة للدهشة مما هي عليه عندما ننظر إليها بمعناها الفضفاض. ويتمتع الهندوس بخيارات واسعة فوق العادة من المعتقدات والممارسات ينتقون منها ما يريدون: إن بإمكانهم أن يكونوا من المؤمنين بوحدة الوجود، أو المشركين، أو الموحدين، أو المجادلين، أو حتى الملحدين من القائلين بالثنوية، أو التعددية، أو بوحدانية الكون. ويبقى الواجب الوحيد الملقى على عاتقهم، بغض النظر عن تشعباتهم، يتمثل

في الالتزام بأحكام وطقوس طبقتهم الاجتماعية وثقتهم بأن هذا سيجعل ولادتهم التالية أكثر سعادة. وللمزيد من التفاصيل، انظر: جون نوز. مصدر سابق. ص7 - 8.

[←266]

(*) لا ترد كلمة "هندوسي" في الأدب الهندي القديم وأول استعمال لها ورد في كتاب تانتري الذي يعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد، حيث عنت شعبًا ولم تعنِ اتباع دين معين والكلمة منحدرة من لفظة"سندو Sindho وهو اسم نهر الإندوس، فاستعمال لفظة هندوسي للدلالة على دين معين لم ينشأ إلا في عهد متأخر جدًا. وللمزيد، انظر: نهرو. من السجن إلى الرئاسة. مصدر سابق. ص85 - 86.

[←267]

- عبد الرحمن حمدي. مصدر سابق. ص56 - 57. أيضًا: عبد الستار مطلك. مصدر سابق. ص86.

[←268]

- أحمد شلبي. مصدر سابق. ص29 - 32.

[←269]

- شانيس شاندرا. مصدر سابق. ص275.

[←270]

- مقتدر خان. القومية الهندوسية.. حتمية الانحسار. ترجمة: شيرين بن حامد فهمي. المصدر:

www.isbmonline.net/iol-arBIC/dowalialqpolitic-Aug-2000/

qpolitie18-asp.

[←271]

- فتح محمد بن القاسم الثقفي أجزاء مهمة من الهند في عام 711 م، وضم السند مع جزء من البنجاب السفلى إلى نفوذ الخلافة الأموية في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك (86 – 96 هـ 705 – 715 م) وفي الديبل بنى للمسلمين مسجدًا وأنزلها أربعة آلاف, واتخذ من مدينة ملتان أول عاصمة للعرب في الهند, وتولى أمر السند بعد محمد بن القاسم الأمير داود بن نصر بن وليد النعماني, وقد استمر حكم الأمويين والعباسيين لهذا الإقليم مدة تزيد على مائة وخمسين سنة, وحكمها محمود الغزنوي الذي غزا الهند في سنة 1001 م وتوفي في 1030 م حتى سقوط عاصمتهم غزنة في عام 1152 م، وفي عام 1525 م، غزا المغول الهند بقيادة بابر وأسسوا إمبراطورية المغول. وللمزيد، انظر: عادل محيي الدين الألوسي. العروبة والإسلام في جنوب شرقي آسيا. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. 1988. ص14 - 15. أيضًا: عبد المنعم النمر. تاريخ الإسلام في الهند. مصدر سابق. ص73 - 74. أيضًا: محمد نصر مهنا. الإسلام في آسيا. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 1990. ص339 -351. أيضًا: T. K. Oommen. Op. Cit. P. 231.

[←272]

- عبد الرحمن حمدي. مصدر سابق. ص100.

[←273]

- سانتيش شاندرا. مصدر سابق. ص276 - 281

[←274]

1- G. H. Peiris. Sub-National Group Identities and Problems of

Governance in South Asia. In V. A. Pai Panadiker (ed). Op. Cit. P. 268.

[←275]

1- جريدة الشرق الأوسط. العدد 11115. بتاريخ 4/5/2009.

[←276]

- محمد إقبال. لمحة عن السيخ ووضعهم الديني والاجتماعي. محمد سعيد الطريحي (محرر). السيخ: عقائدهم وتأريخهم. دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع وأكاديمية الكوفة. دمشق. 2009..ص111.

[←277]

- جون نوز. مصدر سابق. ص121

[←278]

- T. K. Oommen. Op. Cit. P. 230. Also: V. D. Chopra and Others. Op. Cit. P. 41.

[←279]

- Khushwant Singh. A History of the Sikhs. Princenton University Press. USA. 1963. PP. 29 -37.

[←280]

- جون نوز. مصدر سابق. ص130.

[←281]

- المصدر نفسه. ص44 - 45.

[←282]

- جفري بارندر. الفكر السيخي. محمد سعيد الطريحي (محرر). مصدر سابق. ص135.

[←283]

- عبد الرحمن حمدي. مصدر سابق. ص116.

[←284]

- المصدر نفسه. ص116. أيضًا: T. K. Oommen. OP. Cit. P. 230..

أيضًا: G. H. Peiris. Op. Cit. P. 269.

[←285]

2- Teresita Schaffer and Hemani Saigal-Arora. Op. Cit. P. 148

أيضًا: التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية لعام 2001. ص3. المصدر:

http//www.omnesty-arabic.org/air 2001/text/asa/india.Htm.

[←286]

- جون نوز. مصدر سابق. ص43.

[←287]

- كان ماها فيرا ينتمي إلى تلك المجموعة التي رفضت البرهمية وتبنت موقفًا شبيهًا بموقف فلسفة السامخيا, المعارضة لمبدأ وحدة الوجود. وماها فيرا يعني البطل, وهناك زعم بأنه كان ابنًا لراجا, لكنه لم يكن الابن الأكبر وهذا ظرف جعل تنكره لحياة الإمارة فيما بعد أمرًا سهلًا. ويعتقد ماها فيرا بأمرين هما: الأول إنقاذ المرء نفسه من الشر (أي تطهير النفس من المادة الملوثة)

مستحيل دون ممارسة أقسى أنواع الزهد, والثاني الحفاظ على طهارة النفس وكرامتها يتضمن ممارسة الأهيمسا, أي عدم إلحاق الضرر أو الأذى بأي من المخلوقات. وللمزيد من التفاصيل، انظر: الهند. مصدر سابق. ص24. أيضًا: جون نوز. مصدر سابق. ص44 - 46.

[←288]

- الهند. مصدر سابق. ص25.

[←289]

- T. K. Oommen. Op. Cit. P. 230.

[←290]

- تسود بوذية ثيرافادا في الهند وسريلانكا وتايلاند وكمبوديا وميانمار ولاوس, أما بوذية ماهايانا فإن أكثر معتنقيها في الصين واليابان وتايوان والتبت ونيبال ومنغوليا وكوريا وفيتنام ونسبة كبيرة في الهند. ويقدر عدد البوذيين في العالم بما يتراوح بين 150 - 300 مليون بوذي. وللمزيد، انظر: الأساطير الهندية. مصدر سابق. ص71. أيضًا: الهند. مصدر سابق. ص23.

[←291]

- جون نوز. الديانة البوذية. ترجمة: محمد منقذ الهاشمي. فراس السواح (محرر). مصدر سابق. ص139.

[←292]

- ماكس ايستمان. شخصيات غيرت مجرى التاريخ (سقراط, أفلاطون, أرسطو, بوذا). الجزء الثاني. مطابع مؤسسة أخبار اليوم. مصر. فبراير / شباط. 1967. ص25 - 26.

[←293]

- الأساطير الهندية. مصدر سابق. ص151.

[←294]

- الأساطير الهندية. مصدر سابق. ص151.

[←295]

- تدور موعظة بوذا حول إن المعاناة ليست سوى نتيجة للاستمرار برغبة خاصة, وكان قد نصح بنصف حلول الثمانية أضعاف: رؤية صحيحة, وحل صحيح, وخطاب صحيح, وتصرف صحيح, وحياة صحيحة, جهد صحيح, واستجماع صحيح, وتأمل صحيح. ومن خلال هذه فقط يمكن أن يحصل التنور أو النيرفانا. وهذه العقيدة الأساسية, ومن دون أي إحساس بألوهة بوذا, وللمزيد، انظر: الهند. مصدر سابق. ص23. أيضًا: الأساطير الهندية. مصدر سابق. ص8 - 9.

[←296]

- جون نوز. الديانة البوذية. مصدر سابق. ص192 - 193.

[←297]

2- ولد بوذا من أب هو الملك شوذودانا وأم هي الملكة ماهمايا وكلاهما من قبيلة الساكيا وكان والده حاكم كابيى فاستود وهي مقاطعة صغيرة على الجانب الهندي من جبال الهيملايا، ومن المعتقد أن ولادته في حدود 560 ق.م وتوفي حولي 480 ق.م والفكرة الرئيسة في البوذية هي أزلية الألم في أربعة حقائق مهمة حددها بوذا وهي أزلية الألم ومنبعه وإزالته وطريق إزالته. وللمزيد، انظر: هنري آرفون. البوذية. ترجمة: هنري زغيب. المنشورات العربية. بيروت. 1985. ص37 - 47. أيضًا: T. K. Oommen. Op. Cit. P. 230.

[←298]

- الهند. مصدر سابق. ص25 - 26.

[←299]

- وللمزيد من التفاصيل، انظر: أيمن يوسف ومهند مصطفى. سياسة إسرائيل الخارجية تجاه القوى الصاعدة, تركيا, الهند, الصين وروسيا. مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. فلسطين. 2011. ص92.

[←300]

1- T. K. Oommen. Op. Cit. P. 231. Also: Thomas Hungerford Holdich. Op. Cit. PP. 217-222.

[←301]

- ستيوارت جوردن. عندما حكمت آسيا العالم. ترجمة: زياد المواجه. هيئة أبوظبي للثقافة والتراث (كلمة) ومركز جامع الشيخ زايد الكبير. أبوظبي. الطبعة الأولى. 2011. ص266 - 267.

[←302]

- جافيد ألالام. مصدر سابق. ص289 - 291.

[←303]

- مارك جورجنسماير وآخرون. مصدر سابق. ص7.

[←304]

- V. A. Pai Panndiker. Op. Cit. PP. 140-141

[←305]

- علي حسن موسى. مصدر سابق. ص250.

[←306]

3- Ajite Mozoodor. Op. Cit. P. 268.

[←307]

1- V. A. Pai Panndiker. Op. Cit. PP. 140-141.

[←308]

- G. H. Peiris. Op. Cit. PP. 280-281.

[←309]

1- India 2001. Op. Cit. PP. 40-41.

[←310]

- وللمزيد، انظر: رستم فاروتشا. التفكير من خلال الثقافة: استشراف الألفية. في روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص178.

[←311]

- جورج عزيز. جواهرلال نهرو. مطابع دار الهلال. القاهرة. بلا تاريخ. ص70.

[←312]

- جستر باولز. مصدر سابق. ص265.

[←313]

- نقلًا عن: المصدر نفسه. ص265 - 266.

[←314]

- نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص327 - 328.

2- أحمد إبراهيم محمود. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مجلة السياسة الدولية. العدد 146. أكتوبر 2001. ص54.

3- زلمي خليل زاد (محرر). التقييم الاستراتيجي. دراسات مترجمة 5. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي. الطبعة الأولى. 1997. ص305 - 306.

[←315]

- أطلس بلدان العالم لاروس. مصدر سابق. ص92.

[←316]

- عبد الرحمن عبد العال. الرؤية الهندية للتحدي الصيني. مجلة السياسة الدولية. العدد 183. يناير 2011. ص112.

[←317]

- هناك اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين حول تحديد منطقة جنوب آسيا جيوبوليتيكيا. إذ تشير بعض الدراسات إلى أنها المنطقة الواقعة أسفل جبال الهيملايا, وتضم بنغلاديش, وبوتان, والهند, وباكستان, وسريلانكا, ونيبال, والمالديف. فيما تضيف دراسات أخرى كلا من أفغانستان وإيران والتبت وميانمار إلى دول المنطقة. وهناك اختلاف كذلك في تحديد المنطقة لدى المنظمات الدولية فالبنك الدولي يحدد المنطقة بالدول السبع الأولى التي ذكرت, إلا أن شبكة الأمم المتحدة للمعلومات تستبعد المالديف بوصفها من دول الباسفيك وتضيف كلا من أفغانستان وإيران وميانمار. وتشير بعض الدراسات إلى حقبة السيطرة البريطانية إذ كانت المنطقة تشمل شبه القارة

الـهندية وسريلانكا وميـانمار وسكيم وسنغافورة, وصـولًا إلـى عـدن وأرض الصـومال البريطانيـة. ويعتمـد تعـريف الأمـم المتحـدة لمنطقـة جنـوب آسـيا بوصـــفها تضـــم تسـع دول هـــي: إيـــران, وأفغانســـتان, ووباكســـتان, والهند ,وبنجلاديش, ونيبال, وبوتان, وسريلانكا, والمالديف. ويمكن القول إن إقليم جنوب آسيا هو المنطقة الواقعة جنوب جبال الهيملايا, وتحده شمالًا أوراسيا, ويلتقي مـن جـهة الشمال الشرقي مع الصين, ويحده من الجنوب المحيط الهندي, ممتدًا إلى بحر العرب غربًا وإلى الجزر الإندونيسية والفلبينية شرقًا, وتحده ميانمار من جهة الشرق, وكل من أفغانستان وإيران من جهة الغرب. وللمزيد من التفاصيل، انظر: محمد سعد أبو عامود. إقليم جنوب آسيا. مصدر سابق. ص96 - 97.

[318←]

- محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى. مصدر سابق. ص77.

[319←]

- براهما تشيلاني. سياسة الهند الخارجية في عالم متغير. في الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود. مصدر سابق. ص152.

[320←]

- مارفين جي فاينباوم. حدود السياسة الواقعية في البيئة الأمنية لجنوب آسيا. مصدر سابق. ص31.

[321←]

- كريستيان كوخ. الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا. في مجموعة باحثين. توازن القوى في جنوب آسيا. مصدر سابق. ص109.

[322←]

- إنيس محمود. بلاد التبت بين الماضي والحاضر. دار الحرية للطباعة والنشر. بيروت. 1959. ص81 -82. أيضًا: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. ص337 - 338.

[323←]

- واسمه (تينزن جياتسو المولود في 6تموز / يوليو 1935) وهو الدلاي لاما الرابع عشر وكان عمره أربع سنوات عندما اختاره فريق من اللامات خليفة الدلاي لاما الثالث عشر، وتم تنصيبه على هذا الأساس في لاسا عام 1940 بصفته بوذا الحي حسب عقيدتهم، وابتداءً من عام 1949 أصبح أعلى سلطة سياسية في البلاد، وبدأ يلعب دورًا مزدوجًا كرئيس للمعابد البوذية التبتية، ورئيسًا فعليًا لدولة يقف على أعتابها واحد من أعتى جيوش العالم، وكان وصيًا على العرش والحكومة التبتية بنظامها الثيوقراطي الذي حكم التبت منذ عام 1642 م وحتى عام 1959 تاريخ لجوء الدلاي لاما الرابع عشر إلى الهند هربًا من مضايقات الحكومة الصينية التي تحتل التبت. وللمزيد من التفاصيل، انظر: عصام عبد الفتاح. الدلاي لاما. أسطورة بلاد الأساطير. كنوز للنشر والتوزيع. القاهرة. 2010. ص9 - 79. أيضًا: أنيس محمود. مصدر سابق. ص23 - 24. أيضًا: نورمان د. بالمر. مصدر سابق. 353.

[324←]

- أنيس محمود. مصدر سابق. ص66 - 67.

[325←]

- ك. ر. كرانجيا. مصدر سابق. ص84 - 85.

[326←]

- عصام عبد الفتاح. مصدر سابق. ص9 - 79.

[327←]

- نقلًا عن: ميانغ شايا. الدلاي لاما: الرجل, الراهب, والروحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الأولى. 2008. ص89.

[←328]

- براهما تشيلاني. مصدر سابق. ص80 - 81.

[←329]

- محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى. مصدر سابق. ص80. أيضًا: صباح محمود محمد وآخرون. الجغرافية السياسية. مصدر سابق. ص265 - 266.

[←330]

- كريستيان كوخ. مصدر سابق. ص110.

[←331]

- عبد الرحمن عبد العال. الرؤية الهندية للتحدي الصيني. مصدر سابق. ص111.

[←332]

- أشارت وثيقة الدفاع الهندية الصادرة عام 2000 إلى الصين وهي الجارة الكبرى, وتحتل حوالي 38 ألف كم^2 من الأراضي الهندية, ووفقًا للمعاهدة الصينية - الباكستانية, فقد تنازلت باكستان للصين بصورة غير قانونية عن 5180 كم^2 من الأراضي الهندية. وتدعي الصين أيضًا بحقها في 90 ألف كم^2 في ولاية أورنشال براديش. ويرى التقرير أن الصين تقوم بعملية تنمية مكثفة, والأولوية الصينية في مواجهة الهند ليست بالضرورة قابلة للحل, ولكنها ستخضع لمستوى معقول من الإدارة. وهناك عدد من إجراءات بناء الثقة اتخذها البلدان مثل الزيارات عالية المستوى, لكن ما زال هناك عدم ثقة متبادلة

بين البلدين, خاصة وأن لديهما مشكلة حدود لم تحل بعد, إلا أنهما أعلنا الالتزام بحلها سلميًا. وللمزيد من التفاصيل، انظر: حسن أبو طالب. مصدر سابق. ص57. أيضًا: براهما تشيلاني. مصدر سابق. ص81 - 82.

[←333]

- محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى. مصدر سابق. ص80.

[←334]

- عبد الرحمن عبد العال. إجراءات بناء الثقة كمدخل لتحقيق الأمن في آسيا. مصدر سابق. ص303.

[←335]

- محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى. مصدر سابق. ص80.

[←336]

- سي راجا موهان. الهند وميزان القوى. جورشاران داس وآخرون. مصدر سابق. ص32.

[←337]

- عبد الرحمن عبد العال. الرؤية الهندية للتحدي الصيني. مصدر سابق. ص112 - 113.

[←338]

- أحمد إبراهيم محمود. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مصدر سابق. ص56.

[←339]

- ظفر الإسلام خان. الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط. ص2. المصدر:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201352104551345517.htm

[340←]

- جورج عزيز. مصدر سابق. ص99 - 100.

[341←]

- جلال السعيد الحفناوي. جمهورية الهند. محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محررين). الأطلس الآسيوي. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 2003. ص453.

[342←]

- محمد سعد أبو عامود. العلاقات الهندية الخليجية, قضايا وتساؤلات. مجلة شؤون خليجية. العدد 27. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. لندن. خريف 2001. ص44.

[343←]

- سعيد عكاشة. مصدر سابق. ص66.

[344←]

- خالد نايف الهباس. العلاقات الخليجية - الهندية: رؤية استراتيجية في الهند.. عوامل النهوض وتحديات الصعود. مصدر سابق. ص178 - 179.

[345←]

- سوبارامان نارايان. الاهتمام الاقتصادي الآسيوي المتنامي بمنطقة الخليج

العربي. في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبوظبي. الطبعة الأولى. 2008. ص306.

[←346]

- أوضحت أزمتي عام 1973 وعام 1991 أن ضمان تدفق النفط يعد محددًا رئيسًا للسياسة الهندية تجاه دول مجلس التعاون، وذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي الهندي بصورة ملحوظة لا سيما خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ وصل إلى 7% وهو ما يعكس حجم الاستهلاك الداخلي للمنتجات النفطية الذي وصل إلى 78 مليون طن متري سنويًا، ومن المتوقع أن يزداد بنسبة 10% سنويًا خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ليصل عام 2020 إلى 270 مليون طن متري، الأمر الذي يضع هدف حماية تدفق النفط الخليجي إلى الهند على رأس قائمة الأهداف الاستراتيجية المؤثرة على الأمن القومي الهندي. وللمزيد من التفاصيل، انظر: محمد مصطفى زرير. العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون، الواقع وآفاق المستقبل. مجلة شؤون خليجية. العدد 27. مصدر سابق. ص52.

[←347]

- توجد في الهند 20 مصفاة نفط، يملك القطاع العام 17 منها بينما يملك القطاع الخاص ثلاث مصاف. وكانت الطاقة الإجمالية لهذه المصافي في 31 آذار / مارس 2011 هي 187 مليون طن سنويًا. وكانت هذه المصافي تعمل بطاقة 105,7% عام 2009 - 2010، وبطاقة 110% خلال عام 2010 - 2011. وقد أنشأت الهند مختلف التسهيلات لتكرير ومعالجة النفط الخام ومشتقاته في السنوات الماضية لدرجة أنها أصبحت الآن تصدر مشتقات النفط. وزاد التصدير من المشتقات من 0,33 مليون طن عام 1970 - 1971 إلى 59,13 مليون طن عام 2010 - 2011 وبزيادة مقدارها 16% عن العام السابق. وعند المقارنة، نجد

أن الهند تنتج واحدًا في المائة من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم وهو ما يعادل 38,9 مليون طن من النفط الخام لعام 2010 - 2011. فيما استهلكت 155,5 مليون طن من الإنتاج العالمي من النفط الخام أي ما يساوي 3,9% من الإنتاج العالمي من النفط الخام في عام 2010 - 2011. أما في مجال إنتاج الغاز الطبيعي، أنتجت الهند 1,6% من الإنتاج العالمي أي 45,8 مليون طن في عام 2010 - 2011. وتعتمد الهند في الطاقة على الوقود الحفري بنسبة 70%. وللمزيد من التفاصيل، انظر: ظفر الإسلام خان. الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط. مصدر سابق.

[←348]

- كان واضحًا أن هدف الزيارة لم يكن فقط تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين, بل عملت الزيارة على تقوية أواصر العلاقات بين البلدين في جوانب أخرى أيضًا, كما اتضح ذلك من خلال الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في مجال مكافحة الإرهاب. وفي مجال الصناعة، شهدت الزيارة إعلان شركة الزامل السعودية للصناعات الفولاذية عن نيتها إنشاء مصنع بكلفة 20 مليون دولار في ولاية مهاراشترا الهندية لتصميم وإنتاج هياكل فولاذية مسبقة التصميم, وتخطيطها لزيادة استثماراتها في الهند 30 مليون دولار بهدف إقامة منشأة إنتاجية إضافية في البلاد, وشملت الاتفاقيات أيضًا إنشاء شركات استثمارية مشتركة, ومشروعات مختلفة, وشراكة استراتيجية في مجال تمويل القروض العقارية, فضلًا عن تجهيز معدات نفطية وغازية. وللمزيد، انظر: خالد نايف الهباس. مصدر سابق. ص181. أيضًا: سوبارامان نارايان. مصدر سابق. ص308 - 309.

[←349]

- خالد نايف الهباس. مصدر سابق. ص185 - 186.

[←350]

- محمد مصطفى زرير. مصدر سابق. ص52.

[←351]

- ظفر الإسلام خان. الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط. مصدر سابق.

[←352]

- محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر. مصدر سابق. ص92.

[←353]

- محمد مصطفى زرير. مصدر سابق. ص53.

[←354]

- أشرف سعد العيسوي. الأبعاد الأمنية للعلاقات الخليجية الهندية. مجلة شؤون خليجية. العدد 27. مصدر سابق. ص75 - 77.

[←355]

- خالد نايف الهباس. مصدر سابق. ص189.

[←356]

- خالد نايف الهباس. مصدر سابق. ص190 - 191

[←357]

- محمد مصطفى زرير. مصدر سابق. ص51.

[←358]

- خالد نايف الهباس. مصدر سابق. ص194.

[←359]

- ظفر الإسلام خان. الهند واستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط. مصدر سابق.

[←360]

- كانت الاتصالات بين القادة الهنود وقادة الحركة الصهيونية قائمة قبل قيام دولة إسرائيل وحصول الهند على استقلالها, وقد تحرك الصهاينة على غاندي في محاولة لكسبه إلى جانبهم لما كان يتمتع به من تأثير داخل وخارج الهند. وكان هناك أربع محاولات منفصلة لإقناع غاندي بوجهة نظرهم, فالمحاولة الأولى قام بها هيرمان كالنباخ عام 1937 وهو من زملاء غاندي في جنوب أفريقيا. وكتب غاندي في مجلة هاريجان في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1938 عنها مؤكدًا أن عطفه على اليهود لا يعميه عن رؤية الحق العربي في فلسطين. والمحاولة الثانية كانت في نهاية الثلاثينيات حينما حاول داعية السلام الأمريكي جون هينز هولمز, بناءً على طلب من الصهيوني ستيفن وايز إقناع غاندي بتأييد الصهيونية إلا أن المحاولة فشلت أيضًا. والمحاولة الثالثة قام بها سيدني سيلفرمان عضو البرلمان البريطاني, وكانت في آذار / مارس 1946, لكن غاندي أبدى أسباب عدم تأييده للصهيونية عبر حوار طويل خاضه مع سيلفرمان. والمحاولة الرابعة والأخيرة قام بها لويس فيشر, ورفضها غاندي وأعلن في مجلته في آب / أغسطس 1947 رفضه للادعاء الصهيوني, ومما لا شك فيه أن رفض غاندي كان رفضًا نابعًا من المبدأ. وعلى الرغم من أن العلاقة بينه وبين اليهود كانت وطيدة لدرجة قال معها: (إنني نصف يهودي) إلا أن رفضه لادعاءاتهم كان رفضًا قاطعًا. وللمزيد من التفاصيل، انظر: أيمن يوسف ومهند مصطفى. مصدر سابق. ص85 -87. أيضًا: أسعد عبد الرحمن. التسلل الإسرائيلي في آسيه. دراسات فلسطينية 11. مركز الأبحاث منظمة التحرير

الفلسطينية. بيروت. 1967. ص54 - 55.

[←361]

- أسعد عبد الرحمن. مصدر سابق. ص69 - 70.

[←362]

- محمد فايز فرحات. العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعياتها الاستراتيجية على الشرق الأوسط. مصدر سابق. ص195.

[←363]

- أيمن يوسف ومهند مصطفى. مصدر سابق. ص126.

[←364]

- إذ باعت إسرائيل للهند طائرات بدون طيار, ثم صواريخ بحرية, واشتركتا في إنتاج نظم صاروخية أخرى, وتشارك إسرائيل الهند في تطوير وتحديث المدرعة أرجون وهي المدرعة القتالية الأولى في الهند, وتتطلع الهند لمساعدة إسرائيل لها في تصنيع أقمار صناعية شبيهة بأقمار التجسس الإسرائيلي من طراز أوفيك. وللمزيد من التفاصيل، انظر: محمد فايز فرحات. العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعياتها الاستراتيجية على الشرق الأوسط. مصدر سابق. ص211 - 212. أيضًا: جمال مظلوم. العلاقات الباكستانية - الإسرائيلية.. الأبعاد العسكرية. مجلة السياسة الدولية. العدد 162. أكتوبر 2005. ص184.

[←365]

- أيمن يوسف ومهند مصطفى. مصدر سابق. ص126.

[←366]

- أشرف سعد العيسوي. مصدر سابق. ص80 - 81.

[←367]

- سي راجا موهان. مصدر سابق. ص25.

[←368]

- حسن أبو طالب. مصدر سابق. ص55.

[←369]

- ولاء عبد الباقي الرويشدي. السياسة الخارجية الهندية. رسالة ماجستير (غير منشورة). المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية. الجامعة المستنصرية. بغداد. 1983. ص70.

[←370]

- ستار جبار علاي. السياسة الأمريكية تجاه شبه القارة الهندية. محطات استراتيجية. العدد 66. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2001. ص1.

[←371]

- ولاء عبد الباقي الرويشدي. مصدر سابق. ص70.

[←372]

- نقلًا عن: ستار جبار علاي. السياسة الأمريكية تجاه شبه القارة الهندية. مصدر سابق. ص1 - 2.

[←373]

- نقلًا عن: ر. ك. كرانجيا. حلف جنوب شرق آسيا. سلسلة كتب سياسية(22). دار القاهرة للطباعة. مصر. 1957. ص86.

[←374]

- ولاء عبد الباقي الرويشدي. مصدر سابق. ص71.

[←375]

- ظفر الإسلام خان. أنديرا غاندي. سيرة سياسية. مكتبة النهضة المصرية. 1968. ص202 - 203.

[←376]

- ولاء عبد الباقي الرويشدي. مصدر سابق. ص72.

[←377]

- ظفر الإسلام خان. أنديرا غاندي. سيرة سياسية. مصدر سابق. ص202.

[←378]

- George Thomas Kurian. Encyclopedia of the Third World. India. Vol. 2. Mansell Publishing limited. London. 1983. pp. 78-789.

[←379]

- ولاء عبد الباقي الرويشدي. مصدر سابق. ص74.

[←380]

- P. C. Alexander. My Years with Indira Gandhi. Vision Books. New Delhi. P. 60.

[←381]

- Minhaz Mrchant. Op. cit. pp. 328-329.

[←382]

- يعد الحفاظ على المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية في آسيا, وضمان تدفق النفط إلى الأسواق الغربية بأسعار مناسبة, وضمان حرية الملاحة للأساطيل الأمريكية في الممرات البحرية الاستراتيجية, وعدم السماح بقيام تحالف آسيوي مضاد للولايات المتحدة أو يعرض مصالحها للتهديد, وبناء توازنات إقليمية جديدة في آسيا تكفل تحقيق الأمن والاستقرار في القارة. هي الأهداف الأمريكية الأبرز في منطقة آسيا عمومًا. وللمزيد من التفاصيل، انظر: محمد سعد أبو عامود. قضية كشمير وانعكاساتها على الأمن الآسيوي. في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محررين). قضايا الأمن في آسيا. مصدر سابق. ص190 - 192.

[←383]

- سي راجا موهان. مصدر سابق. ص35 - 36.

[←384]

- لقد ساندت الهند إدارة الرئيس بوش الابن في مسائل عدة, مثل الدفاع الصاروخي، والمحكمة الجنائية الدولية, وإيجاد وسائل بديلة لمواجهة الاحتباس الحراري. كما قدمت دعمًا فعالًا لها في عملية الحرية الدائمة في أفغانستان عن طريق حماية المعدات الأمريكية في طريقها عبر مضيق ملقا عام 2002, ووافقت على العمل مع الولايات المتحدة في العمليات العسكرية خارج إطار الأمم المتحدة, وصوتت الهند عامي 2005 و2006 ضد إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت كل خطوة من هذه الخطوات مؤشرًا لتغيير كبير في السياسة الخارجية الهندية. وللمزيد من التفاصيل، انظر: سي راجا موهان. مصدر سابق. ص36 - 36.

[←385]

- ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعتمد موقفًا مفاده أن الترسانة النووية الهندية التي جرى اختبارها عام 1974 غير شرعية ويجب القضاء عليها, أو على الأقل تحديدها بشكل جذري, وذلك لعدة أسباب أهمها أنها كانت تخشى أن الترسانة الهندية يمكن أن تطلق سباقًا للتسلح في آسيا عمومًا وفي جوارها تحديدًا, ورغبة واشنطن في الالتزام بمبادئ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية, وأخيرًا إن عدم الالتزام بمبادئ المعاهدة سوف يعطي الدول الطموحة نوويًا سببًا للالتفاف حولها, وبما يضر بالدول التي دعمت المعاهدة. وللمزيد، انظر: أشتون بي كارتر. الشريك الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية. جورشاران داس وآخرون. مصدر سابق. ص43 - 45.

[386←]

- عماد قدورة. مصدر سابق.

[387←]

- ولاء عبد الباقي الرويشدي. مصدر سابق. ص78 - 86.

[388←]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص349.

[389←]

- محمد جواد علي. سياسة التسلح التقليدي في الهند. في مجموعة باحثين. التسلح في العالم الثالث. مركز دراسات العالم الثالث. جامعة بغداد. 1988. ص110 - 111.

[390←]

- أحمد إبراهيم محمود. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مصدر سابق. ص58.

[←391]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند. مصدر سابق. ص545.

[←392]

- Devendra Kanshik. Op. cit. p. 294.

[←393]

- Devendra Kanshik. Op. cit. pp. 292-293.

[←394]

- أحمد دياب. زيارة الرئيس بوتين للهند: الأبعاد والدلالات. مجلة السياسة الدولية. العدد 143. يناير 2001. ص194.

[←395]

- Jose Pinera. Achilean Model for Russia. Foreign Affairs. Vol. 79. No. 5. September/October 2000. Pp. 63-64.

[←396]

2- أحمد دياب. مصدر سابق. ص194.

[←397]

- زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون إلى نيودلهي ونتائجها. مجلة آفاق الهند. نيودلهي. المجلد 13. العدد 6. حزيران 2000. ص2 - 12.

[←398]

- أحمد دياب. مصدر سابق. ص194 - 195.

[←399]

- أسامة مخيمر. الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 170. أكتوبر 2007. ص94.

[←400]

- ممدوح عطية. القدرات النووية الهندية، وتطورها. مجلة السياسة الدولية. العدد 133. يوليو 1998. ص126.

[←401]

- أحمد دياب. مصدر سابق. ص195.

[←402]

- أسامة مخيمر. مصدر سابق. ص94 - 95.

[←403]

- أسامة مخيمر. مصدر سابق. ص95.

[←404]

- يبلغ تعداد القوات الهندية بحدود 2 مليون جندي ولها رابع أكبر مؤسسة عسكرية في العالم والنفقات العسكرية نسبة إلى نفقات الحكومة الكلية هي بحدود 15 - 25% وهي تماثل بهذا الصين ومصر. وللمزيد، انظر:

- Varun Sahni. India as a Global Power Capacity, opportunity and strategy. In India Foreign Policy Agenda for the 21st Century. Vol. 2. Foreign Service Institute. New Delhi. 1998. p. 122.

[←405]

- Devendra Kanshik. India and Russia in the Bost-cold war period: Imperatives for Building a Strategic Relations. In India Foreign Policy Agenda for the 21st Century. Op. cit. p. 294.

[←406]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند. مصدر سابق. ص545.

[←407]

- أحمد إبراهيم محمود. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مصدر سابق. ص58 - 59

[←408]

1- أخبار وتحليلات استراتيجية من منطقة المحيط الهندي. ترجمة: محمد علي فؤاد. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. 2000. ص8.

[←409]

- أحمد إبراهيم محمود. الهند: القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مصدر سابق. ص59.

[←410]

1- أحمد دياب. مصدر سابق. ص195. أيضًا: جريدة بابل البغدادية. 30/12/2000.

[←411]

2- أخبار وتحليلات استراتيجية من منطقة المحيط الهندي. مصدر سابق. ص44 - 50.

[412←]

1- محمد السيد سليم. التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى. محمد السيد سليم (محرر). آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. 1998. ص342.

[413←]

- عماد قدورة. مصدر سابق.

[414←]

- بدأت الهند في بناء تفاهم استراتيجي مع الاتحاد الأوروبي، فنحو 28% من تجارة الهند الخارجية تتم مع دول الاتحاد الأوروبي، وبلغ حجم التجارة الهندية - الأوروبية 20,27 مليار دولار (10 مليارات دولار منها صادرات هندية)، وتستثمر دول الاتحاد الأوروبي نحو 10 مليارات دولار في الهند، وفي عام 2000، تم التوصل إلى اتفاقات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الجوية، فيما أسفرت القمة الهندية - الأوروبية عن إعلان مشترك حول التعاون الاقتصادي، والتفاهم السياسي حول التهديدات الأمنية الجديدة في جنوبي آسيا. وللمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السيد سليم. القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى. مصدر سابق. ص78 - 79.

[415←]

- نقلًا عن: فؤاد شاكر. حصاد القرن العشرين، نساء شهيرات. الجزء الأول. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. الطبعة الأولى. 2005. ص134.

[416←]

- كريشنا كومار. ببطء وببعض الثبات. روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص56 - 57.

[←417]

- المصدر نفسه. ص58 - 61.

[←418]

- جافيد ألام. أقلية تتحرك نحو ألفية أخرى. روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص289.

[←419]

- إن الاشارة واضحة هنا إلى دول الاتحاد الأوروبي, فقد أصيب الذين صوتوا لصالح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بخيبة أملٍ عند اكتشافهم أن سلطات برلماناتهم الوطنية قد اضمحلت, وأضحى النظام الإداري المركزي هو المعني بتحديد السياسات, وأعيدت صياغة أنظمة العمل لتتناسب مع مصالح قلة من الشركات التي قد لا يكون لها وجود في تلك الدول. كما يبرز نموذج جنوب أفريقيا بعد التحول الديمقراطي في مطلع عقد التسعينيات, إذ أنه سرعان ما انصاعت أول حكومة نيابية تسلمت مقاليد السلطة هناك بعد كفاح شعبي مرير انصياعًا تامًا لصندوق النقد الدولي, ونخرت العولمة والشركات المالية العالمية في عظم الديمقراطية, وتبددت آمال السود الفقراء. وللمزيد انظر: ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. في روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص315 - 316.

[←420]

- إن الأمثلة هنا عديدة والتي تعكس هيمنة واضحة للشركات الأجنبية ومصالحها, ففي ولاية مهاراشترا مثلا, ركز ائتلاف حزبي بهاراتيا جاناتا وشيف سينا دعايتهما الانتخابية الناجحة في عام 1995, على تأليب المشاعر على شركة إنرون المتعددة الجنسيات العملاقة, ولكن ما إن آلت السلطة إليهما إلا وسارعا بإبرام صفقة معها لم تقتصر فقط على السماح لها بالبقاء, بل وسعت من نطاق مشاريعها توسعًا كبيرًا, كما أزالت الحكومة المركزية العراقيل التي

كانت تعترض طريق الشركة. وللمزيد، انظر: ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. في روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص314 - 316.

[←421]

- نقلًا عن محمد السيد سليم. الرؤى الآسيوية للعولمة. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محرران). آسيا والعولمة. مصدر سابق. ص35 - 36.

[←422]

- يمكن تقسيم تاريخ الهند الاقتصادي المستقل إلى ثلاث مراحل: من 1947 إلى 1975, ومن 1976 إلى 1992, ومن 1992 حتى نهاية الألفية. فمعدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى كان أكثر من 3% بقليل, وهذا معناه أن معدل دخل الفرد نما بمعدل 1% سنويًا. وخلال المرحلة الثانية جربت الهند عدة سياسات. وكانت هناك محاولات لتحرير الأسواق, ولسوء الحظ لم تكن هذه المحاولات ذات دوافع ديمقراطية ولكن بنوع من الدوافع الاستهلاكية الجشعة. وتصاعد النمو السنوي ووصل إلى أكثر من 5%, إلا أن هذه المرحلة شهدت اضطرابات سياسية وإحباطات عميقة. المرحلة الأخيرة كانت حقبة تحرير حقيقية, وكان هناك محاولات لخفض الحواجز التجارية وتحرير الأسواق, كجزء من جدول عمل سياسي كبير حسن التصميم. وللمزيد، انظر: كاوشيك باسو. الهند.. إلى أين؟ آفاق الرخاء. روميلا ثابار (محرر). مصدر سابق. ص389. أيضًا: محمد السيد سليم. الرؤى الآسيوية للعولمة. مصدر سابق. ص37 - 39.

[←423]

- نقلًا عن عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص357.

[←424]

- يتوقع أن تضيف بعض الترتيبات الجديدة في التجارة حوالي 213 - 274

مليار دولار سنويًا إلى الاقتصاد العالمي، وتظهر المشاريع التي تقوم بها وزارتا التجارة والاقتصاد العالمي الزيادة الأعلى، وتبلغ 60% من حجم التجارة العالمية، في حقل النسيج والألبسة تتبعها الزراعة والغابات وصيد الأسماك ومنتجاتها، والفائدة المتوقعة لصادرات الهند تقدر بحوالي 2,7 مليار دولار (تقدر الصادرات الحالية بحوالي 20 مليار دولار). وللمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص357 - 359. أيضًا: أي بي جي عبد الكلام وواي إس راجان. الهند عام 2020. مصدر سابق. ص215.

[425←]

- يؤكد البعض أن الريف الهندي يغلي بالصراع الحقيقي الخفي أو المعلن، ويشدد المسؤولون في الخدمة الإدارية الهندية أن ثلث البلد على الأقل تحت ما يمكن أن نسميه حربًا أهلية بشدة منخفضة. والشدة ليست منخفضة في عُشر (واحد إلى عشرة) آخر من السكان. الريف في هياج وكل بنية تخضع للتحدي، أجزاء من بيهار وأندرابراديش خارجة عن السيطرة تقريبًا. وفي المناطق الأخرى، تتراجع قبضة الحكم بشكل مطرد. ومع أن هذا يبدو مروعًا، إلا أنه يمثل عدم استعداد الناس لقبول أن تداس حقوقهم، ورفضهم السماح بإرهابهم أو قبول الإملاءات. وللمزيد، انظر: ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. روميلا ثابار (محرر). الهند.. الألفية الثالثة. مصدر سابق. ص325 - 326.

[426←]

- عبد الرحمن عبد العال. الديمقراطية في الهند. مصدر سابق. ص153.

[427←]

- عبد الرحمن عبد العال. الهند والعولمة. مصدر سابق. ص359 - 360.

[428←]

- ب. سيناث (معد). عصر اللامساواة. مصدر سابق. ص313 - 315.

[←429]

1- India 2001. Op. Cit. P. 803. أيضًا: بعض مصادر الدراسة.

[←430]

1- India 2001. Op. Cit. P. 803. أيضًا: بعض مصادر الدراسة.

[←431]

1- India 2001. Op. Cit. P. 804.أيضًا: بعض مصادر الدراسة.